تقرير التقييم السريع لعمل الأطفال في القطاع غير المنظم في المناطق الحضرية في ثلاث محافظات في الأردن (عمّان والمفرق وإربد)

منظمة العمل الدولية

2014

المحتويات

جدول الأشكال البيانية ٤
ملخص تنفيذي ٧
مقدمة ١٠
أهداف الدراسة ١٠
النطاق والتغطية ١١
قيود الدراسة ١١
المنهجية ١٢
المسوحات ١٢
الأسر ١٢
أصحاب العمل في القطاع غير المنظم ١٣
الأطفال العاملين ١٤
المقابلات مع المجيبين الرئيسيين ١٤
مناقشات مجموعات التركيز ١٥
ملاحظات من الميدان ١٥
القسم الأول: معايير العمل الدولية ومفهوم عمل الأطفال ١٦
الأطر التشريعية لمكافحة عمل الأطفال في الأردن ١٧
عمل الأطفال: السياسة في الأردن ١٨
التحديات العملية التي تواجهها السياسة الوطنية ٢٠
تنظيم القطاع غير المنظم ٢١
سياسة التعليم: الوصول أو إعادة الوصول إلى التعليم ٢٢
استهداف عمل الأطفال بين السوريين في الأردن: اهتمام إنساني ٢٤
الدعم والخدمات المتاحة للأطفال العاملين وأسرهم في الأردن ٢٩
مسارات إدارة الحالات للأطفال العاملين ٣٢
العمل في القطاع غير المنظم في البيئات الحضرية في الأردن ٣٤

القسم الثاني: خصائص عمل الأطفال في محافظات عمّان والمفرق وإربد ٣٥
أعمار الأطفال العاملين ٣٦
قطاعات العمل ٣٧
المواقع الجغرافية ٣٨
المهن ٣٩
ساعات العمل ٤٣
الأجر ٤٥
التنقل ٤٨
الصحة ٥٠
السلامة في مكان العمل ٥٤
النوع الاجتماعي ٥٧
أصحاب عمل الأطفال العاملين ٥٨
القسم الثالث: أسباب عمل الأطفال ٦٠
الحاجة الاقتصادية ٦١
المواقف تجاه التعليم ٦٩
إمكانية الوصول إلى التعليم ٧٦
النزوح نتيجة للصراع ٧٨
تصورات الأسر والمجتمع لعمل الأطفال ٨١
القسم الرابع: آثار عمل الأطفال ٨٤
على الأسرة ٨٤
على حقوق الطفل ٨٩
على صحة وسلامة الطفل ٨٩
على مستقبل الطفل ٩١
الخلاصة والنتائج ٩٢
التوصيات ٩٥

المراجع: ٩٨

جدول الأشكال البيانية

الشكل 1 : نموذج إجراءات مكافحة عمل الأطفال، بحسب الاطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال ٣٣
الشكل ٢ : نوع التوظيف للأطفال ٣٥
الشكل ٣: مسح أصحاب العامل : أعمار الأطفال العاملين ٣٦

الشكل ٤ :مسح أصحاب العمل: قطاع نشاط العمل..... ٣٨
الشكل ٥ :مسح الأطفال، نوع عمل الأطفال حسب الفئة العمرية..... ٤٠
الشكل ٦ :مسح الأطفال، نوع عمل الأطفال حسب الجنسية..... ٤٢
الشكل ٧ :العمل المناسب للأطفال: آراء أصحاب العمل..... ٤٣
الشكل ٨ : :مسح الأطفال، ساعات عمل الأطفال اليومية حسب الفئة العمرية..... ٤٥
الشكل ٩ :مسح الأطفال: الدخل اليومي للأطفال المبلغ عنه (دينار أردني) حسب المحافظة..... ٤٦
الشكل ١٠ :الإيرادات الشهرية (دينار أردني)..... ٤٧
الشكل ١١ :مسح الأطفال العاملين: التنقل إلى العمل..... ٤٩
الشكل ١٢ :النظافة في مكان العمل..... ٥١
الشكل ١٣ :الظروف الصحية التي أفاد بها الأطفال العاملون..... ٥٢
الشكل ١٤ :مسح الأسر: أمراض الأطفال التي تم عزوها إلى العمل..... ٥٤
الشكل ١٥ :مسح الأطفال العاملين: الإساءة..... ٥٦
الشكل ١٦ :مسح أصحاب العمل، العلاقة بين الأطفال العاملين وأصحاب العمل..... ٥٩
الشكل ١٧ :مسح الأسر: العائلات في كل أسرة..... ٦٢
الشكل ١٨ :ما هي جنسيات العائلات التي تعيش معكم في نفس الشقة/ المنزل؟..... ٦٣
الشكل ١٩ :النسبة المئوية لأرباب الأسر العاملين..... ٦٤
الشكل ٢٠ :نوع عمل رب الأسرة حسب الطفل العامل..... ٦٥
الشكل ٢١ :مسح الأطفال: على ماذا ينفق الأطفال العاملون أجورهم؟..... ٦٦
الشكل ٢٢ :الأشياء التي يتم إنفاق الدخل عليها حسب الجنسية..... ٦٨
الشكل ٢٣ :الأسر: المساهمة الشهرية للطفل في نفقات الأسرة حسب المحافظة (بالدينار الأردني)..... ٦٨
الشكل ٢٤ :مسح الأطفال: هل تذهب إلى المدرسة؟..... ٧٠
الشكل ٢٥ :مسح الأطفال: هل سبق أن ذهبت إلى المدرسة؟..... ٧٢
الشكل ٢٦ :أسباب الأطفال لترك المدرسة: حسب الجنسية..... ٧٣
الشكل ٢٧ :مسح الأسر: أسباب عدم ذهاب الأطفال إلى المدرسة حسب الجنسية..... ٧٤
الشكل ٢٨ :مسح الأطفال: أسباب عدم التحاق الأطفال بالمدارس..... ٧٨
الشكل ٢٩: مسح أصحاب العمل، دوافع أصحاب العمل لتوظيف الأطفال..... ٨١
الشكل ٣٠ :مسح الأسر: التصورات عن عمل الأطفال مبينة بالنسبة المئوية لإجابة "أوافق على هذا التصريح"..... ٨٣
الشكل ٣١: مسح الأسرة، المصدر الرئيسي لدخل الأسر..... ٨٦
الشكل ٣٢: مسح الاسرة: مصدر الدخل الثانوي للأسر..... ٨٧
الشكل ٣٣ :مسح الأسر: المساعدة التي يتم تلقيها بالإضافة إلى الدخول التي سبق ذكرها، حسب الجنسية..... ٨٨

ملخص تنفيذي

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو توفير معلومات مفصلة وحديثة عن ديناميات وخصائص الأطفال العاملين الذين يعيشون في البيئات الحضرية في الأردن والذين يعملون في قطاع العمل غير المنظم. وفي حين لم تكن هناك نية محددة بأن يركز البحث على جنسية معينة، إلا أن الوضع الحالي في الأردن فيما يتعلق باللاجئين السوريين والاهتمام الوطني والدولي في الكيفية التي تدير فيها المجتمعات المضيفة الأعداد الكبيرة من اللاجئين، خاصة في المحافظات الثلاث التي تشملها هذه الدراسة، يعني أن الجنسيات الرئيسية التي تم التركيز عليها في هذا التقرير هي السورية والأردنية.

وقد طبقت الدراسة نهج متعدد الأساليب. أولا، أجرى فريق البحث استعراضا للوثائق ذات الصلة بالموضوع. ثانيا، تم تنفيذ ثلاثة مسوحات كمية تشمل أ) ٤٥ طفل عامل، ب) ٤٥ صاحب عمل للأطفال العاملين، ج) ٢٠٠ أسرة، تضم بشكل غير مباشر ٥٠٦ أطفال يبلغون من العمر ما بين ٥ و ١٧ عام (ليسوا جميعهم عاملين) في مناطق البحث الثلاث وهي عمّان والمفرق وإربد. ولم يكن الأطفال الذين تم مقابلتهم والبالغ عددهم ٤٥ طفل مرتبطين بأصحاب العمل البالغ عددهم ٤٥. إلا أنه تم التعرف على بعض الأطفال العاملين الذين تم مقابلتهم بشكل مباشر خلال مسح الأسر. ثالثا، وفي وقت متزامن مع إجراء المسح الكمي، أجرى فريق البحث مقابلات نوعية مع مجموعة من المجيبين وأصحاب المصلحة الرئيسيين من الوزارات الحكومية الأردنية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

وفيما يتعلق بخصائص عمل الأطفال في القطاع غير المنظم، وأنواع الأسر التي يعمل أطفالها، وجدت الدراسة أن عمل الأطفال في عمّان والمفرق وإربد يتعلق بشكل رئيسي بالأطفال الذكور، الذين يعملون أيام وأسابيع طويلة. وتبين أن الدخل الآتي من الأطفال العاملين مصدر دخل كبير للعديد من الأسر في هذه المحافظات الثلاث، حيث تسهم أجور الأطفال في نفقات الأسر الأساسية مثل الإيجار والفواتير والطعام، وبالتالي تساعد على دعم العائلة بأكملها. وتعيش عائلات الأطفال العاملين في ظروف سيئة، ولكنها تدفع إيجارات عالية. في بعض الحالات، تكون الظروف المعيشية للأسر سيئة بحيث أنها تشكل مخاطر صحية معينة، مثل كون بعض المنازل مسقوفة بشكل سيئ أو غير معزولة.

وجدت الدراسة أن الأسباب الرئيسية لعمل الأطفال في المحافظات الثلاث في الدراسة هي:

١) الحاجة الاقتصادية.

٢) المواقف التي لا تقدر قيمة التعليم، وفي بعض الحالات صعوبة الحصول على التعليم.

٣) بالنسبة للسوريين الذين يعيشون في الأردن، فإن تشريدهم جراء الصراع الدائر في وطنهم أدى إلى ظهور عمل أطفال- وأجورهم- باعتبارها آلية للتكيف مع الأوضاع بالنسبة للأسر التي فقدت أشكال أخرى من سبل الرزق والتي استنفذت مدخراتها.

وجدت الدراسة أن عمل الأطفال له أثر اقتصادي إيجابي على أسر الطفل، حيث أن مساهمات الأطفال في دخل الأسرة تدعم نوعية حياتها. وفيما يتعلق بالآثار الأخرى، وجدت الدراسة أن هناك آثار سلبية عموما على الأطفال الذين يعملون، بما في ذلك على حقوقهم- مثل حقهم في التعليم والحصول على وقت فراغ، وعلى صحتهم وسلامتهم، وأيضا نتيجة لهذين العاملين، على آفاق الطفل المستقبلية في الحياة.

تقدم الدراسة عددا من التوصيات التي تنقسم إلى قطاعات محددة يمكن فيها اتخاذ التدابير. في مجال **التعليم**، يجب أن يكون هناك تعريف وطني أكثر وضوحا "للتسرب من المدارس" بحيث يمكن جمع البيانات المتعلقة بهذه القضية وتحديد مجالات المشاكل ووضع البرامج لمعالجتها. ويجب أن يستمر تصميم وتطوير برامج تعليم مبتكرة وخلاقة للاجئين السوريين، بهدف وتشجيع عودتهم إلى المدرسة وضمان استمرار التحاقهم في الدراسة. وينبغي تشجيع الأنشطة اللاصفية في المدارس والمجتمعات المحلية من قبل جميع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية، في محاولة لتحسين البيئة المدرسية بهدف إشراك الأطفال في حالات تعلم مفيدة. يجب الحفاظ على **المساعدة المالية** لأسر الأطفال العاملين وتوسيع وزيادة هذه المساعدة إلى أقصى حد ممكن. ينبغي تنظيم أنشطة **لزيادة الوعي**، على سبيل المثال حملة وطنية لتثقيف الناس عن عمل الأطفال في الأردن وتشمل معلومات عن الأعمال الخطرة ونتائج عمل الأطفال. يجب أن تركز المعلومات المقدمة للسوريين على قانون العمل الأردني وتأثير العمل على صحة الطفل. يجب أن يكون هناك **آليات دعم بديلة** مثل زيادة الوصول إلى سوق العمل والتعليم المهني والأنشطة المدرة للدخل. توصي الدراسة أيضا بأن على **الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال** العمل لإشراك المجتمع المدني وأصحاب العمل بشكل رسمي من أجل زيادة تحديد ومتابعة حالات عمل الأطفال، في حين ينبغي أيضا إضفاء الطابع الرسمي على نظام متابعةٍ سليم ومراقبٍ للطفل في الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال بعد تنفيذ التدخل. يجب أن تستمر **جهود التنسيق** بين جميع المشاركين في الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال وأن يتم تعزيزها. ينبغي تنفيذ مشاريع بناء القدرات، خاصة لمفتشي وزارة العمل، في أقرب وقت ممكن، وينبغي مواصلة العمل على استكمال وتنفيذ الاستخدام الواسع لقاعدة البيانات الوطنية عن عمل

الأطفال. أخيرا، توصي الدراسة أنه، نظرا لحقيقة أن انتشار عمل الأطفال في تزايد كما يبدو، ليس فقط بين اللاجئين السوريين، يجب أن يتم **جمع البيانات المتعلقة بعمل الأطفال على المستوى الوطني بشكل منتظم ومنهجي**. لتحقيق هذا، يجب أن تشمل الحكومة الأردنية تركيزا خاصا على عمل الأطفال في المسوحات الوطنية القائمة من أجل مواكبة التغيرات في هذا المجال.

مقدمة

هذا التقرير هو النتيجة النهائية للتقييم السريع لمنظمة العمل الدولية لوضع الأطفال العاملين في القطاع غير المنظم في المناطق الحضرية. وقد تم إجراء البحوث في ثلاث محافظات أردنية هي عمّان والمفرق وإربد، في الفترة بين أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣ وكانون الثاني/ يناير ٢٠١٤. وسيتناول هذا التقرير مسألة عمل الأطفال والتحديات التي تفرضها البيئة الاقتصادية والاجتماعية الحالية في الأردن. وتبذل الدولة جهودا كبيرة لتلبية الاحتياجات المتزايدة المفروضة على بنيتها التحتية المادية والاجتماعية نتيجة لتدفق السوريين الذين فروا من النزاع الدائر في بلادهم. وتؤثر احتياجات ووضع السوريين على الأردنيين، تماما كما تؤثر البيئة الاجتماعية والسياسية في الأردن حتما على السوريين الذين يقيمون هناك. ويبدأ التقرير بتلخيص أهداف ومنهجية البحث. ويمكن الاطلاع على القوائم الكاملة للمقابلات التي تم إجرائها، وغيرها من المعلومات المفصّلة، في ملاحق التقرير. وسيتم تناول خصائص القطاع غير المنظم في المناطق الحضرية في الأردن، إلى جانب الاستراتيجيات والتدخلات الحالية لمعالجة عمل الأطفال في الأردن. ويتم فعل هذا كله بقصد تسليط الضوء على الفجوات والتحديات في أنظمة تقديم الخدمات القائمة، التي تختلف للأطفال العاملين الأردنيين والسوريين وأسرهم. ويفصّل التقرير نتائج البحث وينتهي من خلال تقديم توصيات للتدابير المستقبلية.

أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو توفير معلومات حديثة ومفصّلة عن ديناميات وخصائص الأطفال العاملين الذين يعيشون في البيئات الحضرية في الأردن والذين يعملون في قطاع العمل غير المنظم. والوضع الحالي في الأردن فيما يتعلق باللاجئين السوريين، خاصة في المحافظات الثلاث المذكورة، يعني أن الجنسيات الرئيسية التي تم التركيز عليها في هذا التقرير هي أساسا السورية والأردنية، على الرغم أنه تم جمع مجموعة صغيرة من البيانات من المجيبين من جنسيات أخرى خلال مسح الأسرة. وقد تم الإشارة إلى هذه الجنسيات حيثما كان ذلك مناسبا. وبسبب الضغوط الحالية المفروضة على الأردن باعتباره بلدا مضيفا للاجئين السوريين، هناك اهتمام دولي ومحلي بمعرفة وضع السوريين الذين يقيمون في البلاد. ويتم تقسيم البيانات في هذا التقرير حسب الجنسية، وفي حالات أخرى حسب العمر أو المحافظة.

الهدف من هذه المعلومات هو دعم تكييف وتنفيذ السياسات ذات الصلة للاستجابات الوطنية والإنسانية على المستويين الوطني والمحلي، والمساعدة في تصميم تدخلات فعالة ومستدامة تعالج الأسباب الجذرية لعمل الأطفال والآثار المترتبة عليه.

النطاق والتغطية

تم إجراء البحث الميداني لهذا التقرير في ثلاث محافظات أردنية، هي عمّان والمفرق وإربد. واستخدم فريق البحث نهج متعدد الأساليب، حيث جمع بين النهج الكمي والنهج النوعي وفقا للفئة المستهدفة. وتم جمع البيانات عن الأطفال البالغة أعمارهم ما بين ٥ و ١٧ عام، من جميع الجنسيات، والذين يعملون في القطاع غير المنظم في المناطق الحضرية في المحافظات الأردنية الثلاث.

ويضم القطاع غير المنظم في المناطق الحضرية أنشطة مثل: البيع في الشارع، العمل في المقاهي والمطاعم، العمل كعمّال نظافة... حاولنا الحصول على نسبة متساوية من المجيبين من الإناث والذكور في جميع الفئات العمرية. ولكن نظرا لانتشار العمل بين الأطفال من الذكور في القطاعات غير المنظمة في المناطق الحضرية، لم يكن هذا ممكنا دائما.

قيود الدراسة

ركزت الدراسة على المحافظات الأردنية الثلاث التي حددتها منظمة العمل الدولية، وهي عمّان والمفرق وإربد. ولم يتم شمل الأطفال العاملين في الكراجات وورش تصليح السيارات أو في الزراعة في هذا البحث، حيث أن منظمة العمل الدولية تجري بحثا منفصلا في هذه المجالات المحددة. ومن حيث البيانات التي تم جمعها، فإن حجم العينة ليس كبيرا بما فيه الكفاية لتكون ممثلة للسكان المستهدفين. إلا أن الهدف من الدراسة لم يكن الحصول على بيانات على المستوى القومي، بل اكتساب فهم عميق ومحدد لخصائص وأسباب ونتائج عمل الأطفال في المحافظات الثلاث.

المنهجية

اتبعت منهجية الدراسة وتصميم العينات المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات لعمليات التقييم السريع في مجال عمل الأطفال، على النحو المحدد في دليل منهجية التقييم السريع الخاصة بمنظمة العمل الدولية واليونيسف والمتعلقة بعمل الأطفال.[1]

المسوحات

تم تصميم وتنفيذ ثلاثة مسوحات في المحافظات الثلاث من أجل الحصول على بيانات كمية عن الأطفال العاملين وأسرهم وأصحاب عملهم. وتم إدراج قسم من التفاصيل لكل من المسوحات الثلاثة أدناه. وتحتوي الملحقات على المزيد من المعلومات بشأن المنهجية.

الأسر

تم إجراء مسح شبه منظم على ٢٠٠ أسرة تضم كل منها على الأقل طفل واحد عامل. وتم استخدام مزيج من الأسئلة ذات النهايات المغلقة والمفتوحة للحصول على بيانات مفصّلة عن وضع ومواقف أولئك المرتبطين بشكل مباشر جدا مع الأطفال العاملين. وتنقسم الأسر التي تم طرح الأسئلة عليها في كل محافظة إلى ٦٠ أسرة في عمّان و٦٠ أسرة في المفرق و٨٠ أسرة في إربد. وتمشيا مع الاهتمامات المحددة للدراسة والطبيعة السريعة للتقييم، تم اختيار الأسر التي تضم أطفال عاملين في البداية باستخدام أساليب اختيار العينة المقصودة، وتم تحديدها بعد ذلك عن طريق أسلوب الإحالة (كرة الثلج). ومن خلال المسح، تم جمع بيانات عن حالة ٥٠٦ طفل في هذه الأسر، على الرغم أن ٢١١ طفل فقط من هؤلاء الأطفال كانوا يعملون في وقت إجراء المسح. ومن الأفراد الذين تمت مقابلتهم في استبيان الأسر، كان ٧٤% منهم سوريين و ٢٤% أردنيين، في حين كانت النسبة المتبقية من الفلسطينيين/ أهل غزة[2]، أو المصريين، أو البنغلاديشيين. وكان الفئة العمرية للأغلبية هي ٧-١٥ عام (٧٣%)، في حين كانت نسبة

[1] دليل منهجية التقييم السريع لعمل الأطفال لمنظمة العمل الدولية واليونيسف (٢٠٠٥): برنامج المعلومات الإحصائية والرصد بشأن عمل الأطفال

[2] أشار الباحثون إلى الجنسيات التي ذكرها المجيبون. في حالة واحدة، عرّف المجيب عن نفسه بأنه من "غزة" تحديدا. في هذا التقرير، تم جمع هذه البيانات مع بيانات أولئك الذين عرفوا عن أنفسهم بأنهم "فلسطينيون"، بهدف سهولة العودة إلى المراجع.

(٢٧%) ما بين ١٦-١٧ عام. وكانت نسبة ٩٤% من الأطفال هم أطفال المجيبون، في حين كانت نسبة ١,٦% من الأطفال من أقاربهم، وليسوا أطفالهم.

أصحاب العمل في القطاع غير المنظم

شملت المسوحات ٤٥ من أصحاب العمل للأطفال العاملين، مقسمين إلى ١٥ مجيب من كل من المحافظات الثلاث. واستخدم فريق البحث تعريف العمالة غير المنظمة المتفق عليه في المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، الذي يضم أربع فئات من العمّال:

١) العاملون لحسابهم الخاص وأصحاب العمل الذين يعملون في مشاريع خاصة بهم في القطاع غير المنظم.

٢) العمال الذين يساهمون في عمل أسرهم.

٣) العاملون بشكل غير رسمي (سواء كانوا موظفين من قبل منشآت القطاع المنظم أو منشآت القطاع غير المنظم أو عمال منزليين يتقاضون أجرا لدى الأسر).

٤) الأعضاء المنتجين في التعاونيات غير المنظمة (مثل زراعة الكفاف أو بناء المساكن الخاصة بهم[٣]).

وكان المجيبون على هذه الدراسة يشملون ممثلين عن كل من أصحاب المنشآت التي فيها موظفين غير رسميين من الأطفال العاملين بأجر، وأصحاب الشركات العائلية التي تضم أطفال عاملين من العائلة بغير أجر. وفي المجموع، تم جمع بيانات إضافية عن ٥٥ طفل عامل بشكل غير مباشر من خلال هذا المسح. وبالنسبة للأطفال الذين يعتبرون "عاملين لحسابهم الخاص"[٤]، تم شمل هؤلاء المجيبين كجزء من المسح المصمم للأطفال العاملين (أنظر أدناه). ومن خلال مقابلة أصحاب العمل في القطاع غير المنظم، كان

[٣] إذا كانوا يعتبرون عاملين وفقا لتعريف المؤتمر الدولي الثالث عشر لخبراء إحصاءات العمل للعمالة.

[٤] على الرغم من أن البحوث السابقة تشير إلى أن الأطفال أقل احتمالا أن يكونوا عمال "يعملون لحسابهم الخاص" من أفراد الأسرة أو الموظفين العاملين بغير أجر، إلا أن مسح عمل الأطفال في الأردن الذي تم إجرائه عام ٢٠٠٧ وجد أن نسبة صغيرة من الأطفال (كلهم من الذكور) يعملون "لحسابهم الخاص" أو "ذو مهنة حرة".

الباحثون يهدفون إلى الحصول على وجهة نظر أخرى عن عمل الأطفال. ومن خلال إجراء مقابلات مع أصحاب العمل في القطاع غير المنظم، كان الباحثون يهدفون إلى الحصول على وجهة نظر مختلفة حول عمل الأطفال. وبالتالي كانت حساسية هذا الموضوع وإحجام أصحاب العمل الذين يشغلَون الأطفال عن المشاركة، أمرا متوقعا وحاجزا محتملا أمام وصول الباحثين الميدانيين إلى أصحاب العمل. ولكن تم تحقيق العينة المتوقعة من خلال اتباع استراتيجيات حذرة لتحديد أصحاب العمل للأطفال العاملين عن طريق: أسلوب الإحالة (كرة الثلج) من المسوح الأسرية، والتقديم الواضح لكل من الباحث والهدف من البحث، وعن طريق التركيز القوي على سرية المعلومة.

الأطفال العاملين

تم إجراء المسوحات بمشاركة ٤٥ طفل تتراوح أعمارهم بين الخامسة والسابعة عشر، و١٥ مجيب في كل من المحافظات الثلاث. وكان المجيبون المستهدفون موظفين بأجر أو بدون أجر، أو عاملين بدون أجر في شركات عائلية أو عمّال "يعملون لحسابهم الخاص" في مجموعة متنوعة من أنشطة العمل بما في ذلك بيع سلع في الشوارع، أو العمل في المقاهي والمطاعم أو العمل كعمّال تنظيف. وتم استثناء الأطفال الذين يعملون ميكانيكيين، في ورش السيارات أو الكاراجات من المسح ويعود ذلك إلى حقيقة أن منظمة العمل الدولية تقوم بإجراء بحث منفصل عن هذا القطاع. ومن أجل تحديد الأطفال العاملين، تم استخدام الأساليب المذكورة أعلاه فيما يتعلق بتحديد أصحاب العمل. وحين كان يتم إجراء مقابلة مع أحد الأطفال العاملين في مكان العمل، كان فريق جمع البيانات يحصل على موافقة من صاحب العمل.

المقابلات مع المجيبين الرئيسيين

تم إجراء مقابلات تتراوح مدتها بين ٣٠-٩٠ دقيقة مع مجموعة من المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة ١) التي تعمل على عمل الأطفال في المحافظات الثلاث تحديدا أو ٢) التي تعمل في الأردن في مجالات متخصصة ذات صلة ببحوث عمل الأطفال بما في ذلك التعليم والدعم النفسي والعمل الاجتماعي[٥]. وساعدت المقابلات على التحقق من صحة بيانات المسح

[٥] يرجى الاطلاع على الملحق ٢ للحصول على القائمة الكاملة للمنظمات التي تم إجراء المقابلات معها.

الكمي من أجل جمع آراء الخبراء حول السياسات والأنظمة الحالية للتعامل مع عمل الأطفال ولتحديد مجالات التحسين.

مناقشات مجموعات التركيز

تم عقد ثلاث مجموعات تركيز، بواقع مجموعة تركيز واحدة في كل من المحافظات الثلاث. وتم اختيار المشاركين من المنظمات المحلية التي تعمل مع الأطفال والأسر، ومن المجتمع المضيف بشكل عام. وتم تحديد المنظمات المحلية ذات صلة بالتشاور مع منظمة العمل الدولية، ومن خلال الاستعراض المكتبي والمقابلات الأولية مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ومقدمي الخدمات الذين يعملون في المحافظات الثلاث[٦]. وقد كان التعامل مع هؤلاء المجيبين له دورا قيما في التحقق من المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال مصادر أخرى، وفي تقديم وجهة نظر مختلفة بشأن قضية عمل الأطفال.

ملاحظات من الميدان

بشكل عام، تطلب الأمر الكثير من الإقناع والطمأنة لكي يشارك المجيبون السوريون في الدراسة. فقد كانوا يشعرون بالقلق إزاء إعطاء معلومات، ويشككون في أي شخص يطرح عليهم أسئلة. وعند المشاركة في المسح الأسري، كانت معظم العائلات السورية التي طُلب منها تحديد مجيبين مؤهلين آخرين مترددة جدا من القيام بذلك. وكانت نسبة الاستجابة منخفضة جدا بحيث كانت أسرتين فقط من أصل ١٠ أسر تم اختيارها على استعداد للتعاون. وعن طريق الإحالة، بشكل أساسي من أردنيين في المجتمعات المحلية، كان لا بد أن تنتقل المقابلات من منطقة إلى أخرى من أجل تحديد الأسر المؤهلة. وفي مسح أصحاب العمل، في وقت إجراء العمل الميداني، كانت وزارة العمل تكثف عملياتها ضد العمالة المهاجرة غير القانونية مما أدى إلى إحجام أصحاب العمل عن منح المقابلات. وكان لا بد أن يؤكد الأشخاص الذين يجرون المقابلات على سرية البحث لطمأنة الأشخاص المحتمل إجراء المقابلات معهم من أجل إقناعهم بالمشاركة. وكما هو الحال مع الأسر، كانت نسبة الاستجابة من أصحاب العمل منخفضة حيث كان شخص واحد من أصل ٥ على استعداد للتعاون. وكانت هناك نسبة استجابة مرتفعة بين المجيبين من الأطفال، وكان جميع الأطفال تقريبا الذين تم طلب إجراء مقابلة معهم على استعداد للتعاون.

[٦] انظر الملحق ٢ للحصول على القائمة الكاملة للمنظمات التي شاركت في مجموعات التركيز.

القسم الأول: معايير العمل الدولية ومفهوم عمل الأطفال

تنص معايير العمل الدولية على أن بعض أنواع العمل غير مقبولة بالنسبة للمجتمع وبالتالي تمثل عقبة رئيسية أمام العمل اللائق. وبين هذه الأنواع من العمل "عمل الأطفال" والتي تعتبر، بإجماع شبه عالمي، وبحسب اتفاقية حقوق الطفل للأمم المتحدة (١٩٨٩)، بأن هذا النوع من العمل له العديد من الآثار السلبية على حقوق ونمو الأطفال. بالمثل، تنص المادة ٣٢ من اتفاقية حقوق الطفل لمنظمة العمل الدولية على أن الدول الأطراف تعترف بحق الطفل في الحماية من الاستغلال الاقتصادي، ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيرا أو يعيق تعليم الطفل، أو يكون ضارا على صحة الطفل أو نموه البدني أو العقلي أو الروحي أو المعنوي أو الاجتماعي. ومن بين الآثار الضارة التي قد تترتب على الطفل جراء العمل، التعرض للمواقف الخطرة أو الإيذاء البدني أو العقلي أو العاطفي، وساعات العمل الطويلة دون أيام عطلة، وعدم وجود إجازات مرضية، وانعدام الرعاية الطبية، والانتقاص من الحقوق مثل حق التعليم ووقت الراحة واللعب، ونقص الأجر دون القدرة على اللجوء للعدالة[٧].

غالبا ما يتم التمييز بين "الأطفال النشطين اقتصاديا" أو "عمل الأطفال" من ناحية، و "عمل الأطفال" من ناحية أخرى[٨]. ويأتي هذا التمييز في ضوء الإدراك بأنه ليس كل أنواع العمل تتعارض مع نمو الأطفال. وتحدد اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام (١٩٧٣) سن ١٥ عام باعتباره الحد الأدنى لسن قبول الاستخدام في الظروف العادية (على الرغم أن العمر قد يكون ١٤ في الحالات التي يكون فيها الاقتصاد أو المرافق التعليمية غير متطورة بشكل كاف) أو ليس أقل من سن استكمال التعليم الإلزامي. وتنص بالإضافة إلى ذلك على أن الحد الأدنى لسن "الأعمال الخفيفة" هو ١٣ عام (ويمكن أن يتم تخفيضه إلى ١٢ عام في حالة بعض الدول النامية)[٩]. وتنص الاتفاقية أيضا على أن

---

[٧] اتفاقية حقوق الطفل للأمم المتحدة، ١٩٨٩، على الموقع http://www.unicef.org/crc/files/Rights_overview.pdf

[٨] منظمة العمل الدولية (٢٠١٢) منظمة العمل الدولية– البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال مشروع نحو أردن خال من عمل الأطفال.

[٩] تعرّف "الأعمال الخفيفة" في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ بأنه العمل الذي يؤديه الأطفال والذي: أ) لا يحتمل أن يكون ضارا بصحتهم أو نموهم، ٢) لا يعطل مواظبتهم على الذهاب للمدرسة أو اشتراكهم في برامج التوجيه أو التدريب المهني التي أقرتها السلطة المختصة أو قدرتهم على الاستفادة من التعليم الذي يتلقونه. إلا أن الاتفاقية لا تحدد عدد الساعات التي تشكل العمل الخفيف.

سن ١٨ عام هو السن الأدنى للمشاركة في "الأعمال الخطرة". وتعرّف المادة ٣ (د) من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها (١٩٩٩)، الأعمال الخطرة على الأطفال بأنها "الأعمال التي يرجح أن تؤدي، بفعل طبيعتها أو الظروف التي يتم مزاولتها بها، إلى الأضرار بصحة الأطفال أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي."[١٠]

الأطر التشريعية لمكافحة عمل الأطفال في الأردن

لقد صادق الأردن على الاتفاقيات الدولية التي تشكل الإطار القانوني الدولي فيما يخص حقوق الأطفال ومنع عمل الأطفال، بما في ذلك: اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام، ١٩٧٣ (رقم ١٣٨)، التي تم المصادقة عليها عام ١٩٩٧؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢)، التي تم المصادقة عليها عام ٢٠٠٠؛ واتفاقية حقوق الطفل للأمم المتحدة، ١٩٨٩، التي تم المصادقة عليها عام ١٩٩١. وبموجب قانون العمل الأردني، فإن السن الأدنى للاستخدام هو ١٦ عام، وهو العمر الذي يتم فيه الانتهاء من التعليم الإلزامي. وبالتالي فإن الإطار القانوني الأردني يتوافق مع المعايير الدولية الموصوفه أعلاه بأن لا يعطل العمل استكمال التعليم الإلزامي. بالإضافة إلى ذلك، فإن تشغيل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٦–18 سنة يخضع لأنظمة وقواعد محددة، بما في ذلك أن تقتصر ساعات عملهم على ست ساعات يوميا، وحظر تشغيلهم دون موافقة خطية من أهل الطفل أو ولي أمره، وحظر تشغيلهم في مهن خطرة[١١]. وبالأخذ بعين الاعتبار التعريفات القانونية الدولية والأردنية، لغرض هذه الدراسة، يعرّف عمل الأطفال بأنه الأعمال التي يتم مزاولتها من قبل:

١. أطفال تقل أعمارهم عن ١٦ عام.
٢. أطفال تتراوح أعمارهم ما بين ١٦–١٧ عام وتتسم بساعات عمل طويلة جدا ولم يسمح لها أهل الطفل أو ولي أمره والتي تعتبر خطرة.

---

[١٠] تجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية تسمح للدول بذكر ما يعتبره الشركاء الوطنيون مهن خطرة على الأطفال.

[١١] تعرّف الأعمال الخطرة في القرار الوزاري لعام ٢٠١١ بشأن المهن الخطرة أو المتعبة أو الضارة على صحة الشباب (والذي حل محل مرسوم سابق لعام ١٩٩٧).

عمل الأطفال: السياسة في الأردن

تقتصر المعلومات الإحصائية الوطنية بشأن انتشار عمل الأطفال في الأردن على مسح عمل الأطفال لعام ٢٠٠٧، والذي تم نشر نتائجه عام ٢٠٠٩ بعنوان "الأطفال العاملين في المملكة الأردنية الهاشمية"[١٢]. وقد تم إجراء المسح من قبل دائرة الإحصاءات العامة[١٣] ومنظمة العمل الدولية. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء تقييم سريع عام ٢٠٠٦ حول أسوأ أشكال عمل الأطفال في الأردن[١٤] بالتنسيق مع البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال لمنظمة العمل الدولية. وقد وجد مسح عام ٢٠٠٧ أن معدل تشغيل الأطفال في الأردني منخفض إلى حد ما، حيث يشكل ١,٩% من إجمالي السكان من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٥–١٧ عام، أو حوالي ٣٣,٠٠٠ طفل. ومن بين هؤلاء الأطفال العاملين، تم تصنيف نسبة ٨٨,١% منهم (١,٦% من إجمالي السكان من الأطفال أو ٢٩,٢٢٥ طفل) كأطفال عاملين. بالنسبة للجزء الأكبر، لا يختلف الأطفال العاملون كثيرا عن غيرهم من الأطفال العاملين من حيث قطاع النشاط الاقتصادي أو المهنة أو الوضع في الاستخدام. ووفقا لمسح عام ٢٠٠٧، يجب أن يغير حوالي خمس الأطفال العاملين مهنهم أو الصناعات التي يعملون بها لكي لا يتم تصنيفهم كأطفال عاملين[١٥]. وقد وجد مسح عام ٢٠٠٧ أن الأولاد أكثر عرضة بكثير من الفتيات لكي يتم تشغيلهم أو يتم تصنيفهم في فئة عمل الأطفال.

وقد وجد أيضا أن الأطفال المستخدمين يعملون ما متوسطه ٣٨,٦ ساعة في الاسبوع، حيث يعمل الأولاد ضعف عدد الساعات التي تعمل بها الفتيات (٤٠,٠ ساعة مقارنة مع ما متوسطه ٢٢ ساعة للفتيات). بالإضافة إلى ذلك، كانت قطاعات الأنشطة الاقتصادية التي يعمل بها الأطفال هي الزراعة وصيد الأسماك (٢٧,٥٣)، والتصنيع (١٥,٧٨%)، وتجارة الجملة/ التجزية (٣٦,٣١%).

[١٢] دائرة الإحصاءات العامة ومنظمة العمل الدولية (٢٠٠٩) الأطفال العاملين في المملكة الأردنية الهاشمية: نتائج مسح عمل الأطفال لعام ٢٠٠٧.

[١٣] يشكل مسح عمل الأطفال لعام ٢٠٠٧ أساس تقرير دائرة الإحصاءات العامة/ منظمة العمل الدولية– البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال، الأطفال العاملين في المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٠٩.

[١٤] إبراهيم سيف، تقييم سريع حول أسوأ أشكال عمل الأطفال في الأردن: تحليل استقصائي، ٢٠٠٦.

[١٥] منظمة العمل الدولية ودائرة الإحصاءات العامة التابعة للحكومة الأردنية (٢٠٠٧) الأطفال العاملين في المملكة الأردنية الهاشمية.

في السنوات الأخيرة، اتخذ الأردن خطوات كبيرة لتعزيز استجابه سياسته لعمل الأطفال. فقد تم إنشاء وحدة عمل الأطفال ضمن دائرة تفتيش العمل في وزارة العمل وهي تعمل منذ عدة سنوات، وتترأس الوزارة أيضا اللجنة الوطنية بشأن عمل الأطفال. وفي عام ٢٠١١، وافق مجلس الوزراء على الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال، والذي يخضع لفترة تجريبية من خلال تنفيذ مشروع "نحو أردن خال من عمل الأطفال" (٢٠١١-٢٠١٤) لمنظمة العمل الدولية. ويهدف الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال إلى التنسيق وتوحيد الجهود لمكافحة عمل الأطفال بين وزارات العمل والتربية والتعليم والتنمية الاجتماعية، وذلك من خلال تحديد وإحالة ومتابعة حالات عمل الأطفال على الصعيد الوطني. وبموجب الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال، يشكل مفتشي العمل في وزارة العمل الآلية الرئيسية لتحديد الأطفال العاملين، في حين يقع تحديد المتسولين والأطفال الذي يبيعون في الشوارع تحت اختصاص وزارة التنمية الاجتماعية[١٦]. وتضطلع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي أيضا بمهمة تحديد الأطفال العاملين من خلال أنشطة التوعية المجتمعية؛ إلا أن هذه العملية ليست جزء من البرنامج الوطني لمكافحة عمل الأطفال[١٧]. وبعد عملية التحديد، يتم إدخال تفاصيل الطفل في قاعدة البيانات الوطنية لعمل الأطفال، التي تم إنشائها بدعم من منظمة العمل الدولية واستضافتها من قبل وزارة العمل. وأكدت المقابلات التي أجريت لهذا التقرير أن قاعدة البيانات الوطنية لعمل الأطفال هي حاليا في المرحلة التجريبية، وليست جاهزة للعمل بشكل كامل بعد[١٨]. لهذا السبب، يتم معالجة تفاصيل الحالات والاحتفاظ بها في نسخة ورقية ثم نقلها إلى قاعدة البيانات في وقت لاحق.

بعد عملية التسجيل في قاعدة البيانات، تقوم وزارة التنمية الاجتماعية بإجراء تقييم لحالة الأسرة من أجل تحديد التدخلات الرئيسية اللازمة. واعتمادا على نتائج تقييم الحالة، يتم إحالة الطفل و/أو أسرته إلى الأجهزة ذات الصلة للحصول على المساعدة المناسبة. ويحق للأطفال من عائلات فقيرة الحصول على مساعدة مالية من صندوق المعونة الوطنية، في حين يمكن إحالة الأطفال من عائلات "مفككة" إلى ملجأ

[١٦] مقابلة، وزارة التنمية الاجتماعية ١٣,١٢,٠١

[١٧] مقابلة مع مؤسسة مجتمعات عالمية (سابقا مؤسسة الإسكان التعاوني الدولية)، ٩-١٢-٢٠١٣

[١٨] من المقرر أن يتم تجربة قاعدة البيانات الوطنية بحلول أيار/ مايو- حزيران/ يونيو ٢٠١٤ (مقابلة، منظمة العمل الدولية ٩-١٢-١٣).

رعاية[١٩]. وهناك طريق بديل مقدم من وزارة التنمية الاجتماعية خصيصا للأطفال المتسولين، وهو إرسال الطفل إلى أحد مراكز الأحداث للمتسولين في الأردن، مثل دار الفيحاء في مأدبا[٢٠]. بالإضافة إلى ذلك، تقوم وزارة التربية والتعليم بإجراء تقييم لتاريخ التعليم للطفل لتحديد نوع ومستوى الدعم التعليمي الذي يمكن تقديمه، على سبيل المثال، إعادته إلى التعليم المدرسي النظامي أو برامج التعليم غير النظامية. ومن حيث الإجراءات التي تتخذها وزارة العمل، فإن صاحب العمل يتلقى تحذيرا رسميا، وغرامة تتراوح بين ٣٠٠ و ٥٠٠ دينار أردني (حوالي ٤٠٠ إلى ٧٠٠ دولار) و/أو أمر بإغلاق مكان العمل من قبل وزير العمل بناءا على تنسيب المفتش[٢١].

التحديات العملية التي تواجهها السياسة الوطنية

مع ذلك، على الرغم أن الهدف من الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال هو تحسين وإدماج إجراءات السياسة مع تقديم المساعدة مثل دعم الدخل، إلا أن هذا البحث وجد أنه لا تزال هناك تحديات فيما يتعلق بكل من تصميم وتنفيذ الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال. فيما يتعلق بالتصميم، تم اقتراح أن المجموعة الحالية من مقدمي الخدمات حسب ما هو مفصل في الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال ضيقة جدا، مما يقيد مشاركة عدد أكبر من أصحاب المصلحة، لا سيما المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي، التي يمكنها تحديد الأطفال العاملين واتساع خدمات الإحالة المتاحة لأولئك الذين يعملون على قضايا عمل الأطفال[٢٢]. ويشير هذا إلى أن أحد مجالات التطوير هو تحسين التنسيق بين الوزارات ومقدمي الخدمات، من خلال إشراك مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة غير الحكومية والمجتمعية في آليات الإحالة للإطار. وأحد الأمثلة على مسألة التنسيق التي يتم معالجتها هو إنتاج كتيب معلومات لمقدمي الخدمات والذي يتم وضعه حاليا من قبل منظمة العمل الدولية/ منظمة أنقذوا الأطفال الدولية[٢٣].

---

[١٩] يطلب صندوق المعونة الوطنية دليلا على أن الطفل مسجل في المدرسة من وزارة التربية والتعليم قبل منح المبلغ الشهري. (مقابلة، وزارة التنمية الاجتماعية، ١-١٢-٢٠١٣).

[٢٠] مقابلة، منظمة العمل الدولية ٩-١٢-٢٠١٣

[٢١] مقابلة، منظمة العمل الدولية ٩-١٢-٢٠١٣

[٢٢] مقابلة، منظمة العمل الدولية، ٩-١٢-١٣

[٢٣] مقابلة مع منظمة أنقذوا الأطفال الدولية، ٩-١-١٤.

وتشمل التحديات التي تم الإبلاغ عنها فيما يتعلق بتنفيذ الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال انعدام التنسيق في مرحلة إدارة القضايا بين الوزارات[٢٤]. بالإضافة إلى ذلك، تم تسليط الضوء على مسألة محدودية قدرة الوزارات على إدارة الإطار بشكل فعال. وبشأن هذه المسألة، فإن ما يثير القلق بشكل خاص، هو محدودية القدرة اللوجستية لوزارة التنمية الاجتماعية لتحديد المتسولين، والعدد المحدود من مفتشي العمل اللازمين لتحديد حالات عمل الأطفال، وكذلك محدودية قدرة الوزارات على متابعة الحالات بشكل فعال.

تنظيم القطاع غير المنظم

إن طبيعة القطاع غير المنظم تُوجد تحديا أمام تنفيذ السياسات المتعلقة بعمل الأطفال. فحين يكون أصحاب العمل والأطفال يعلمون بشكل غير قانوني، فإن من مصلحتهم تجنب الكشف عنهم. ومفتشي العمل التابعين لوزارة العمل مثقلين بالفعل بأعباء العمل من حيث التغطية الجغرافية للبلاد، وحتى إن تم تحديد طفل عامل، ليس هناك الكثير من الخيارات المتاحة بسهولة لمتابعة الحالة لإزالة الطفل من مكان العمل وضمان عودته ثانية إلى التعليم النظامي. في بعض الحالات، يكون إعادة إدخالهم في التعليم النظامي غير مرغوب به بالنسبة للطفل ولا ممكنا إذا كان الطفل قد ترك المدرسة لأكثر من ثلاث سنوات. ومن حيث تعويض العائلة عن الدخل المفقود عند إيقاف عمل الطفل وإزالته من مكان العمل، فهناك عدد أقل من الخيارات المتاحة.

لقد أثيرت مسألة التفتيش عن حالات عمل الأطفال في الأردن في كل من مجموعات التركيز وفي مقابلات المجيبين الرئيسيين. فقد كان المجيبون الرئيسيون للدراسة الحالية يعتقدون أنه، وبالنظر إلى حجم الدولة، فإن عدد مفتشي العمل البالغ ١٥٠ قليل جدا من أجل التغطية الفعالة. وهذا ما أكدته وزارة العمل، التي أضافت أن الوزارة بحاجة إلى تعيين 100 موظف إضافي لتغطية كل القطاعات[٢٥]. وقد علم فريق البحث أنه من بين مفتشي العمل البالغ عددهم ١٥٠، هناك ٢٠ منهم يكرّسون وقتا أكبر للتعامل مع حالات عمل الأطفال على وجه التحديد. وهؤلاء المفتشين "جهة الوصل" لحالات عمل الأطفال مسؤولين عن

[٢٤] مقابلة، منظمة العمل الدولية، ٩-١٢-١٣

[٢٥] مقابلة، وزارة العمل، ٠-١٢-١٣

تحديد الأطفال العاملين في الميدان، والإبلاغ عن هذه الحالات إلى وحدة عمل الأطفال على أساس شهري، وإحالة الأطفال العاملين إلى منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية النشطة في هذا المجال. ومن الأمثلة على مثل منظمات المجتمع المدني الواردة في المعلومات الأساسية من وزارة العمل هو مركز الدعم الاجتماعي الذي يديره الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية[٢٦].

وقد وجدت حملة تم تنظيمها في الآونة الأخيرة من قبل وزارة العمل أن هناك ما يقرب من ٣٠٠ طفل يعملون، من بين أماكن أخرى، في المطاعم وأكشاك القهوة في الشوارع في أنحاء محافظات الأردن، حيث وجهت وزارة العمل التوجيه إلى ١٨ مؤسسة، وأصدرت تحذيرات إلى ٥٦ غيرها، وفي بعض الحالات قامت بتغريم المؤسسة المعنية. وتعتبر الحملة إشارة إيجابية على قيام مفتشي العمل التابعين لوزارة العمل بتحديد أصحاب العمل للأطفال العاملين واتخاذ تدابير فعالة لتحسين حصولهم على معلومات دقيقة عن قانون العمل أو معاقبة أولئك الذين يتجاهلون هذا القانون.

سياسة التعليم: الوصول أو إعادة الوصول إلى التعليم

هناك تحديات تواجه أولئك الذي يرغبون بإدخال أو إعادة إدخال الأطفال العاملين إلى نظام التعليم النظامي. معدلات الالتحاق بالتعليم مرتفعة بصفة عامة في الأردن، حيث أن ٩٧,٧% من الأطفال مسجلين في التعليم الإلزامي خلال ١٢/٢٠١١، ونسبة ٧٨% من الأطفال مسجلين في التعليم ما بعد الإلزامي. ومعدلات التحاق الفتيات أعلى من الأولاد، حيث أن ٩٨,٤% من الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين ٦–١٥ عام ونسبة ٨٣,٦% من الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين ١٦–١٧ عام مسجلات في المدرسة، مقارنة بنسبة ٩٧,١% للأولاد الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٦–١٥ عام ونسبة ٧٧,٣% للأولاد الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٦–١٧ عام.

مع ذلك، فإن معدلات الالتحاق في المدرسة للأطفال المستخدمين أقل بكثير منها للأطفال غير المستخدمين، خاصة بالنسبة للأطفال الذين تجاوزوا سن التعليم الإلزامي. في حين أن معدلات الالتحاق للأولاد الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٦–١٧ عام والذين لا يعملون كانت ٨٨,٧% عام ٢٠٠٧، فقد انخفضت النسبة بالنسبة للأولاد المستخدمين إلى ٢٣,٢%. وبالنسبة للفتيات في هذا العمر ولنفس العام،

[٢٦] مقابلة هاتفية مع وزارة العمل، ٧–٤–١٤

كانت معدلات الالتحاق ٨٥,٨% و ٣٠% على التوالي[٢٧]. وتشير هذه الأرقام إلى عدم قدرة الأطفال على الجمع بين العمل والتعليم، وهو أمر غير مستغرب بالنظر إلى ساعات العمل الطويلة المذكورة أعلاه والتي ترتبط عادة مع عمل الأطفال في الأردن وأماكن أخرى.

وفي حالة لم يكن الطفل العامل يذهب إلى المدرسة، يمكن إحالته إلى وزارة التربية والتعليم لتلقي الدعم من أجل الالتحاق بالتعليم النظامي[٢٨]. والتعليم غير النظامي متاح بشكل متزايد أيضا، حيث يقدم مسارا للأطفال الذين خرجوا من المدرسة لإعادة إدخالهم في التعليم النظامي، أو استكمال مستويات معينة من التعليم النظامي في بيئة بديلة. ويحدث هذا في أحد مراكز التعليم غير النظامي البالغ عددها ٤٧ في جميع أنحاء الأردن والتي تم إنشائها في المدارس الرسمية ولكنها تحدث في فصول صفية منفصلة مصممة خصيصا، مع عدد أقل من التلاميذ (حوالي ٨ في كل فصل) ومع وجود مستشارين تلقوا تدريبا إضافيا على أساليب التدريس التشاركي والمشورة النفسية والاجتماعية. وهذه البرامج، التي تم إنشائها لأول مرة عام ٢٠٠٤ وتطويرها في البداية من قبل مؤسسة كويست سكوب الدولية غير الحكومية، لأطفال الشوارع الذين يريدون الحصول ثانية على التعليم، تتألف من ثلاث دورات أكاديمية ويتلقى الخريجون شهادة تعادل شهادة الصف العاشر، مما يعني أن الأطفال الذين يستكملون هذا البرنامج مؤهلين للحصول على التعليم المهني. وقد حصلت مناهج التعليم غير النظامي على موافقة وزارة التربية والتعليم التي تراقب أيضا البرنامج والمستشارين.

إذا كان الطفل قد ترك التعليم النظامي لمدة طويلة جدا بحيث لا يكون مؤهلا للحصول على التعليم غير النظامي، أي ثلاث سنوات أو أكثر، يمكن أن يتم تسجيله في برنامج التعليم "غير النظامي". وقد يتم إعطاء التعليم غير النظامي في فترة ما بعد الظهيرة وإجازات نهاية الأسبوع، ويمكن المواظبه عليه إلى جانب العمل[٢٩]. ولا يؤدي إلى الحصول على دبلوم رسمي من أي نوع، إلا أن اتباع هذا المسار قد يؤدي إلى إعادة إدخال الطفل إلى إما التعليم النظامي أو التعليم غير النظامي، اعتمادا على رغبة الطفل. وإلى جانب

[٢٧] بيانات أساسية مأخوذة من التقارير السنوية لوزارة التربية والتعليم.

[٢٨] مقابلة، وزارة التربية والتعليم، ٨-١٢-١٣. من الجدير بالذكر أن وزارة التربية والتعليم تعمل مع جميع الأطفال بغض النظر عن الجنسية. وينطبق هذا أيضا على التشريعات والسياسات بشأن عمل الأطفال التي تنطبق على جميع الأطفال على الأراضي الأردنية بغض النظر عن الجنسية.

[٢٩] مقابلة، مؤسسة كويست سكوب، ١١-١٢-١٣

التعليم النظامي وغير النظامي، يشكل التعليم غير النظامي مكونا كبيرا من مشروع "مكافحة عمل الأطفال الاستغلالية من خلال التعليم" الذي تنفذه مؤسسة مجتمعات عالمية بين الأعوام ٢٠٠٨-١٢. وقد أدى هذا المشروع إلى تخليص ٢،٤٠٠ طفل من عمل الأطفال ومنع ٤،٢٠٠ طفل من المشاركة في عمل الأطفال[٣٠]. ولمتابعة مشروع مكافحة عمل الأطفال الاستغلالية من خلال التعليم وزيادة تعزيز الصلة بين عمل الأطفال والتعليم هناك مشروع منظمة أنقذوا الأطفال الدولية "مستقبل واعد: الحد من عمل الأطفال في الأردن من خلال التعليم وسبل العيش المستدامة". وعن طريق العمل بشكل وثيق مع الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية ومراكز الدعم الاجتماعي التابعة له في ماركا، عمّان، يركز مشروع مستقبل واعد على منع وسحب الأطفال من العمل من خلال خدمات التعليم، وعلى تقوية الأساس الاقتصادي لأسر الأطفال العاملين عن طريق خدمات سبل العيش[٣١].

استهداف عمل الأطفال بين السوريين في الأردن: اهتمام إنساني

اعتبارا من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، تقدّر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) أن هناك ما مجموعه ٥٧٦،٣٥٤ شخص سوري "مثير للقلق" في الأردن، يعيش معظمهم في المناطق الحضرية. ومن بين هؤلاء، فإن الغالبية العظمى (٦٠,١%) تقل أعمارهم عن ١٨ عام. ومن حيث الموقع، يعيش ٣٢,٦% منهم في المفرق، و٢٤,٩% في عمّان، و٢٢,٥% في إربد[٣٢]. وقد تم إجراء العديد من عمليات تقييم الوضع لتقييم نقاط الضعف الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها اللاجئون السوريون خارج المخيمات. وقد حدد أحد التقييمات الأكثر موثوقية لوضع اللاجئين السوريين في السياقات الحضرية مجموعة واسعة من التحديات، خاصة في مجال سبل العيش والوضع النفسي والاجتماعي والرعاية الصحية والتعليم[٣٣]. وقد وجدت الدراسة أنه من بين خمس مراكز حضرية (إربد ومأدبا والمفرق والزرقاء وعمّان)، تبين أن الأسر في المفرق تعيش في فقر شديد جدا، في حين أن الأسر

[٣٠] مقابلة، مؤسسة كويست سكوب، ١١-١٢-١٣. يرجى ملاحظة أن مؤسسة مجتمعات عالمية كانت تسمى سابقا مؤسسة الإسكان التعاوني الدولية.

[٣١] مقابلة، منظمة أنقذوا الأطفال الدولية، ٩-١-١٤

[٣٢] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، متوفر على الموقع: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php

[٣٣] منظمة CARE (٢٠١٣)، تقييم أساسي لنقاط الضعف التي حددتها المجتمعات بين اللاجئين السوريين الذين يعيشون في إربد ومأدبا والمفرق والزرقاء.

في إربد أكبر ولديها دخل أقل وعليها ديون أكثر من الأسر في المناطق الأخرى. ويشكل الحصول على التعليم ثغرة كبيرة بين السوريين الذين يعيشون في المجتمعات المضيفة، حيث وجد أحد التقارير أن ٦٠% من الأطفال في سن المدرسة في أوساط اللاجئين في المناطق الحضرية ليسوا ملتحقين بالمدرسة[٣٤]. وبالمثل، وجد تقرير عن الاحتياجات التعليمية للسوريين في الغور وإربد أن معدل الالتحاق بالمدارس النظامية منخفض للغاية[٣٥]. وكان هناك ولا يزال محاولات يتم القيام بها من قبل الحكومة والجهات الفاعلة الإنسانية.

وقد قال اللاجئون السوريون الذين يعيشون في المناطق الحضرية أن الحصول على فرص الدخل هو من المشاغل الرئيسية، حيث أن دفعات الإيجارات تعتبر مصدر قلق خاص[٣٦]. وأفادوا أن الوصول إلى سبل العيش محدود جدا وصعبا بشكل خاص في محافظتي الرمثا والمفرق، في حين أن إربد وعمّان توفران فرص عمل أكبر وأكثر تنوعا[٣٧]. وفي هذا السياق، فإن اعتماد اللاجئين على الجمعيات الخيرية ومنظمات الإغاثة للحصول على الدخل منتشر على نطاق واسع[٣٨]. من غير القانوني أن يعمل اللاجئون السوريون في الأردن دون الحصول على تصاريح عمل. ووفقا للمعلومات من وزارة العمل[٣٩]، يمكن للسوريين الحصول على تصريح عمل صادر من وزارة العمل. وتطلب وزارة العمل بعض الوثائق، على الرغم أن الأوراق المطلوبة بالضبط تعتمد على المؤسسة ومجال العمل الذي تم طلب التصريح لأجله. وقد تشمل الأوراق المطلوبة تسجيل الشركة والرخصة التجارية وشهادة الضمان الاجتماعي للمؤسسة التي يعملون بها والشهادة الصحية و/ أو وثائق السجل التجاري. ويعتمد طول الوقت اللازم للحصول على هذا

[٣٤] منظمة CARE (٢٠١٣)، تقييم أساسي لنقاط الضعف التي حددتها المجتمعات بين اللاجئين السوريين الذين يعيشون في إربد ومأدبا والمفرق والزرقاء.

[٣٥] منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)/ منظمة أنقذوا الأطفال الدولية (٢٠١٣)، تقييم التوعية الشاملة بشأن الاحتياجات التعليمية للسوريين في الغور وإربد.

[٣٦] الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (٢٠١٢)، اللاجئين السوريين الذين يعيشون في مجتمع الأردن: تقرير تقييمي.

[٣٧] مؤسسة كويست سكوب (٢٠١٣)، تقرير التفكر والعمل التشاركي: العوامل التي تؤثر على الوضع التعليمي للاجئين السوريين في الأردن.

[٣٨] مؤسسة كويست سكوب (٢٠١٣)، تقرير التفكر والعمل التشاركي: العوامل التي تؤثر على الوضع التعليمي للاجئين السوريين في الأردن. منظمة جسر إلى... (Un Ponte Per)، (٢٠١٢)، تقييم شامل للاجئين السوريين المقيمين في مجتمع شمال الأردن.

[٣٩] المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال مقابلة هاتفية مع وزارة العمل، ٧-٤-١٤.

التصريح على نوع الأوراق المطلوبة التي جهزها مقدم الطلب– سمع الباحثون أن الأمر قد يستغرق يوما واحدا فقط إذا تم إنتاج جميع الأوراق المطلوبة على الفور. ووفقا لنفس المصدر، يبدو أن تكلفة تصريح العمل قد تختلف وفقا لقطاع العمل، حيث تبلغ تكلفة تصريح العمل للقطاع الزراعي ١٢٠ دينار أردني (١٧٠ دولار أمريكي)، و ٢٧٠ دينار أردني (٣٨٠ دولار أمريكي) للمنشآت الأخرى، وتكلف تصاريح العمل في المطاعم ٣٥٠ دينار أردني (٤٩٣ دولار أمريكي).

وحجم التدفق والصعوبات الاقتصادية الناتجة عن ذلك التي يواجهها كل من السوريين والمجتمعات المضيفة تجعل الحصول على فرص العمل قضية ملحة. وعلى الرغم من النقص الواضح في البيانات القابلة للتحقق، أعلنت الحكومة في آذار/ مارس ٢٠١٣ أن ١٦٠،٠٠٠ لاجئ سوري يعملون بشكل غير قانوني[٤٠]. ويتناقض هذا الرقم مع استعراض تقييم الاحتياجات للأمم المتحدة لعام ٢٠١٣ الذي يقدّر أنه من بين قوة العمل اللاجئة التي يحتمل أن تكون نشطة والبالغ عددها ١٨٠،٠٠٠ شخص (في المفرق وإربد والزرقاء وعمّان)، يُعتقد أن حوالي ٣٨،٠٠٠ شخص مستخدمين، سواء بشكل منتظم أو غير منتظم. وتعني هذه التقديرات أن حوالي ٧٠،٠٠٠ سوري عاطلين عن العمل أو، في الواقع، يبحثون عن عمل[٤١].

بغض النظر عن الأرقام الدقيقة، فإن التنافس على الوظائف شديد جدا في جميع أنحاء الأردن وآثار البطالة تؤثر على الجميع وتؤدي إلى توترات اجتماعية في البلاد. وقد حذرت دراسة من التوترات بين المجتمعات المضيفة واللاجئين في المفرق من احتمالية تدهور العلاقات بين الأردنيين والسوريين إذا لم يتم بذل الجهود لمعالجة التوترات بين المجتمعين بشأن القضايا الأساسية مثل المساكن ذات الأسعار المعقولة وأماكن التعليم والوظائف[٤٢].

ونظرا للأسباب المذكوره أعلاه، تلجأ الأسر السورية إلى عمل الأطفال كمصدر للدخل. وقد عزز تقرير الأمم المتحدة بشأن أطفال اللاجئين السوريين الأدلة المتعلقة بانتشار عمل الأطفال بين اللاجئين السوريين،

[٤٠] صحيفة جوردان تايمز (٢٠١٣) على الموقع الإلكتروني http://jordantimes.com/around-160000-syrians-work-illegally-in-jordan.

[٤١] الأمم المتحدة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي (٢٠١٣) استعراض تقييم الاحتياجات لبرنامج الدعم للمجتمعات المضيفة لتأثير الأزمة السورية على الأردن، صفحة ٣٢

[٤٢] منظمة فيلق الرحمة (٢٠١٢)، تحليل للتوترات بين المجتمع المضيف واللاجئين في المفرق، الأردن.

حيث يقول التقرير أن طفل من بين عشرة أطفال من اللاجئين السوريين يعمل في دول المجتمعات المضيفة[٤٣]. وفي الأردن، وجد تقييم أجري مؤخرا لإحدى عشر محافظة أردنية من أصل ١٢ محافظة أن "٤٧% من الأسر البالغ عددها ١٨٦ التي لديها فرد أو أكثر يعملون تعتمد جزئيا أو كليا على الدخل الذي يأتي به طفل"[٤٤]، في حين وجد تقييم للتوعية لعام ٢٠١٣ عن الاحتياجات التعليمية للسوريين في محافظتي الغور وإربد في الأردن أن حوالي ٤٩% من الأطفال في سن الدراسة في هاتين المنطقتين يعملون[٤٥].

وقد عرّفت منظمة CARE الدولية عمل الأطفال[٤٦] (٢٠١٣) بأنها استراتيجية التعايش الاقتصادي بين اللاجئين السوريين، خاصة بين الأسر التي ترأسها نساء. وقد وجد تقرير منظمة CARE أن ٥٥% من الأسر التي ترأسها نساء أفادت أنه ليس لديها دخل شهري، وأنها تعتمد على المدخرات أو التبرعات، في حين أن ٢٥% من الأسر التي ترأسها نساء قالت أن دخلها يأتي من عمل أحد أفراد الأسرة (كله من الأبناء الذين يعملون)[٤٧]. وحدد تقرير من هيئة الأمم المتحدة للمرأة (٢٠١٣)[٤٨] عمل الأطفال وعدم الوصول إلى التعليم بأنهما أولا مسألتين مرتبطتين ببعضهما البعض، وثانيا أنهما اثنان من أبرز المخاطر التي تواجه الأطفال السوريين الذين يعيشون في المجتمعات الأردنية المضيفة. بالإضافة إلى ذلك، خلال البحوث الأولية التي أجريت لهذه الدراسة، وجد الفريق أنه بين ممارسي الإغاثة الذين يعملون في الميدان، كان عمل الأطفال يعتبر قضية ملحة على نحو متزايد[٤٩].

---

[٤٣] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (٢٠١٣)، مستقبل سوريا: اللاجئين الأطفال في الأزمة، صفحة ٣٥.

[٤٤] نفس المصدر السابق.

[٤٥] منظمة أنقذوا الأطفال في الأردن واليونيسف (نيسان/ أبريل ٢٠١٣) التوعية الشاملة للسوريين في الغور وإربد حول الاحتياجات التعليمية، الأردن.

[٤٦] منظمة CARE (٢٠١٣)، تقييم أساسي لنقاط الضعف التي حددتها المجتمعات بين اللاجئين السوريين الذين يعيشون في إربد ومأدبا والمفرق والزرقاء.

[٤٧] منظمة CARE (٢٠١٣)، تقييم أساسي لنقاط الضعف التي حددتها المجتمعات بين اللاجئين السوريين الذين يعيشون في إربد ومأدبا والمفرق والزرقاء، صفحة ٢١.

[٤٨] هيئة الأمم المتحدة للمرأة (٢٠١٣) تقييم مشترك بين الوكالات للعنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الأطفال بين اللاجئين السوريين في الأردن مع التركيز على الزواج المبكر، صفحة ٣٦.

[٤٩] مقابلة، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢-١٢-١٣، مقابلة، منظمة أرض البشر، ١١-١٢-١٣.

من أجل الوصول إلى فهم شامل لعمل الأطفال بين اللاجئين السوريين في الأردن، من المهم أيضا النظر في خلفية عمل الأطفال داخل سوريا قبل النزاع. وقد وجدت البحوث بشكل ملحوظ أن عمل الأطفال ظاهرة معروفة، على الأقل بين السكان السوريين في الأردن، ولكنها لا تعتبر سلبية تماما، والتي يعود مفهومها جزئيا إلى طبيعة عمل الأطفال في سوريا المنتشرة على نطاق واسع نسبيا[٥٠]. والمعلومات الإحصائية الحديثة بشأن عمل الأطفال في سوريا قليلة. إلا أن إحدى الدراسات الأكثر موثوقية عن هذا الموضوع، والتي تم نشرها عام ٢٠٠٢، وجدت أنه في ذلك الوقت كان ١٧,٨% من الأطفال السوريون الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠–١٧ عام يعملون[٥١]. وتشير هذه البيانات إلى أن عمل الأطفال كان، في ذلك الوقت، أكثر انتشارا بكثير في سوريا منها في الأردن. ووجد بحث نوعي حديث عن عمل الأطفال في سوريا أن أغلبية الأطفال العاملين (٦٣% من أولئك الذين شملتهم العينة) تخلوا عن المدرسة، في حين كان ٢٨% لا يزالون ملتحقين بالدراسة ونسبة ٩% كانت من الأميين[٥٢]. وبالنظر إلى أن الجنسيتين الأكثر عرضة للمناقشة في هذه الدراسة لمنظمة العمل الدولية هما السورية والأردنية، لا بد من المقارنة بين الدولتين من حيث التعليم. يستمر التعليم الإلزامي في سوريا تسع سنوات ويتم الانتهاء منه عند سن ١٤ عام، على عكس النظام الأردني الذي يستمر التعليم الإلزامي بموجبه عشر سنوات حتى سن ١٦ عام[٥٣]. في ضوء هذه المعلومات، من الممكن افتراض بعض الاختلافات في التوقعات بين السوريين والأردنيين بشأن أولا مفهوم عمل الأطفال باعتبارها أمرا شائعا، وثانيا التصورات عن مستوى التعليم "اللازم" للأطفال.

[٥٠] منظمة جسر إلى... (Un Ponte Per)، (٢٠١٢)، تقييم شامل للاجئين السوريين المقيمين في مجتمع شمال الأردن.

[٥١] المكتب المركزي للإحصاء؛ مؤسسة FAFO للبحوث؛ اليونيسف: عمل الأطفال في سوريا (٢٠٠٢).

[٥٢] منظمة العمل الدولية (٢٠١٢) "دراسة وطنية عن أسوأ أشكال عمل الأطفال في سوريا".

[٥٣] اليونسكو (٢٠١١) بيانات عالمية عن التعليم: الجمهورية العربية السورية. متوفر على الموقع http://www.ibe.unesco.org/fileadmin/user_upload/Publications/WDE/2010/pdf-versions/Syrian_Arab_Republic.pdf

الدعم والخدمات المتاحة للأطفال العاملين وأسرهم في الأردن

في حين أن السوريين ليسوا مستبعدين بشكل واضح من الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال وما يؤدي إليه من حالات الإحالة، إلا أنهم يقعون خارج صلاحياته، وبالتالي خارج إطار الدعم في بعض الحالات المقدم من وزارات الحكومة الأردنية في الجوانب المهمة. وأحد الأمثلة على ذلك هو أنه لا يمكن سوى للأردنيين الحصول على المساعدة المالية التي يقدمها صندوق المعومة الوطنية[٥٤]. على الرغم أنه من الناحية النظرية يمكن تحديد حالات عمل الأطفال بين السوريين والجنسيات الأخرى من قبل مفتشي وزارة العمل، إلا أن حالات السوريين يتم تحديدها بشكل أساسي من قبل المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تعمل بشكل مباشر مع اللاجئين في الميدان في مختلف المحافظات.

تخضع مسارات الإحالة للاجئين السوريين لإجراءات التشغيل القياسية لحالات الطوارئ بين الوكالات بشأن حماية الأطفال في الأردن[٥٥]. ووفقا لهذه المسارات، يتم إحالة حالات عمل الأطفال من قبل الهيئة التي حددت هذه الحالات إلى أحد الجهات الفاعلة العديد المعتمدة والتي تختلف اعتمادا على المحافظة، ولكنها تشمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، والهيئة الطبية الدولية، ومؤسسة نهر الأردن وغيرها من الوكالات المؤهلة لإدارة حالات حماية الأطفال[٥٦]. وفي الوقت نفسه، يجب أيضا إبلاغ وحدة عمل الأطفال في وزارة العمل بكل حالة. وهذا مدرج في كل مسارات الإحالة القائم على المنطقة للإبلاغ عن حالات عمل الأطفال، مما يعني أنه في حين يتم الإبلاغ عن الحالات إلى الجهات الفاعلة لحالات الطوارئ، يجب الإبلاغ عنها أيضا إلى الحكومة. مع ذلك، لا يوجد حاليا أي آلية واضحة للمتابعة لدى الحكومة، ويعتبر هذا، بالإضافة إلى حقيقة أنه لا يمكن تقديم الخدمات لجميع الجنسيات من قبل أنظمة الدعم مثل صندوق المعونة الوطنية، تحديا يواجه أولئك الذين يقدمون المساعدة إلى الأطفال العاملين السوريين وأسرهم. ومن بين الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تقدم حاليا الخدمات ذات الصلة بحالات عمل الأطفال والتي شاركت في البحوث التي أجريت لهذه الدراسة، هناك المركز الإسلامي، ومركز الدعم الاجتماعي، واتحاد المرأة الأردنية. هناك العديد من الجهات الفاعلة غير

[٥٤] مقابلة، منظمة العمل الدولية، ٩-١٢-١٣.

[٥٥] إجراءات التشغيل القياسية لحالات الطوارئ بين الوكالات لمنع والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الأطفال في الأردن.

[٥٦] نفس المصدر السابق، صفحة ١٦٥.

الحكومية التي لم يتم الاتصال بها خلال إجراء البحوث لهذا التقييم السريع والتي تقدم الخدمات في الأردن؛ وقد تم سرد هذه الجهات الفاعلة غير الحكومية في إجراءات التشغيل القياسية بين الوكالات[٥٧].

واعتمادا على طبيعة الحالة ووضع الأسرة، وجدت دراسة لإجراءات التشغيل القياسية بين الوكالات لخدمات حالات عمل الأطفال أنه، بعد التقييم الأولي للحالة من قبل مدير حالة مؤهل لحماية الأطفال، يجب إتاحة ستة أنواع من الدعم للطفل والأسرة في حالات عمل الأطفال. وتشمل وكالات حماية الأطفال المؤهلة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والهيئة الطبية الدولية، ومؤسسة نهر الأردن. ومن بين الوكالات المدرجة أيضا كمقدمة خدمات في مجال حماية والاستجابة لعمل الأطفال في الأردن، هناك وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم ووزارة التنمية الاجتماعية، بشكل أكثر تحديدا كجهات فاعلة تمارس الرقابة والحماية. ووزارة التنمية الاجتماعية مدرجة أيضا كجهة فاعلة في مجال إدارة الحالات[٥٨]. الأنواع الستة من الدعم وفقا لإجراءات التشغيل القياسية بين الوكالات هي:

١. الإرشاد للطفل والأسرة.
٢. النصائح حول مخاطر عمل الأطفال وبشأن قانون العمل الأردني.
٣. توفير المعلومات (بما في ذلك حول التعليم وخيارات التدريب المهني والإحالة إليها حسب الاقتضاء).
٤. تقييم الأهلية للحصول على مساعدة مالية عبر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (من أجل هذا، يجب أن يذهب الطفل إلى المدرسة ويتم طلب دليل على تسجيله في المدرسة من وزارة التربية والتعليم).
٥. أشكال أخرى للدعم الاقتصادي، مثل الإيجار والطعام وفرص العمل المرتبطة بالتعليم (من خلال البرامج التي تدعمها اليونيسف).
٦. مشاركة الأطفال والأسر في الخدمات النفسية والاجتماعية، مثلا أماكن صديقة للأطفال والشباب[٥٩].

[٥٧] نفس المصدر السابع، صفحة ٢٠٨.

[٥٨] نفس المصدر السابق، صفحة ٧٠.

[٥٩] مصدر الأنواع الستة للدعم المدرجة هنا هو: نفس المصدر السابق، صفحة ٦٩-٧٠.

ومن القيود التي تحدد قدرة الاستراتيجيات على معالجة عمل الأطفال بين اللاجئين السوريين هو أنها تركز بشكل فائق على الإغاثة والاستجابة أكثر من الوقاية، نظرا للخلاف الذي يحيط بمسألة ارتفاع مستويات البطالة في الأردن والزيادة السكانية على مدى العامين إلى الثلاثة أعوام الماضية. بالإضافة إلى ذلك، تدرك وكالات الإغاثة أن المساعدات المالية لا يمكن إلا أن تعتبر استراتيجية قصيرة الأجل لمساعدة أسر الأطفال العاملين الذين تم إزالتهم من سوق العمل، حيث أن توفير المال يعتمد على التمويل الدولي الذي من المرجح أن يتناقص مع مرور الوقت[٦٠].

وقد تم تحديد التحديات في إدارة الحالات وأنظمة الإحالة للحالات السورية لعمل الأطفال في الأردن من قبل المجيبين الرئيسيين خلال المقابلات بأنها تشمل ما يلي:

- الخيارات المتاحة لأولئك الأطفال الذين ينسحبون من العمل محدودة، واحتمالية دخولهم ثانية إلى سوق العمل مرتفعة.
- هناك عدد محدود من الجهات الفاعلة المحددة في مسارات الإحالة الحالية، ولا تشمل دور المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي.
- الطبيعة المتأصلة قصيرة الأجل للمساعدة المالية تعني أنها ليست خيارا عمليا متوسط إلى طويل الأجل لدعم الأطفال العاملين سابقا وأسرهم، حيث أنها تعتمد على دعم المجتمع الدولي.
- هناك نظام غير رسمي حول تحديد الأطفال العاملين في الميدان والذي لا يتبع نظام الإحالة الرسمي كما هو موجود على الورق[٦١].

---

[٦٠] وفقا لأرقام تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣ من الفريق العامل التابع للأمم المتحدة للمساعدة المالية، تلقت ١٨,٠٤٩ أسرة مساعدة مالية طارئة لمرة واحدة لمعالجة نقطة ضعف عادلة، وتلقت ١٧,٦١٤ أسرة مساعدة مالية منتظمة كمكمل مالي لتلبية أحتياجات أساسية للأسرة (مشروطة)، وتلقت ١٣٧,٣٤٥ أسرة مساعدة مالية منتظمة كمكمل مالي لتلبية احتياجات أساسية للأسرة (غير مشروطة). متوفر على الموقع http://data.unhcr.org/syrianrefugees/working_group.php?Page=Country&LocationId=107&Id=8

[٦١] سمع فريق البحث عن حالات إحالة لحالات عمل الأطفال بناء على العلاقات الشخصية وليس من خلال اتباع إجراءات التشغيل القياسية، مثلا عامل إغاثة أردني على صلة شخصية بشخص في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ويستخدم هذه الصلة كآلية إبلاغ حين يتم إيجاد طفل سوري عامل.

مسارات إدارة الحالات للأطفال العاملين

يوضح الرسم البياني على الصفحة التالية مسارات الإحالة لإدارة الحالات. وقد تم أخذ الرسم البياني من الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال[٦٢]. ومن خلال المقابلات مع المجيبين الرئيسيين، سمع الباحث أنه على الرغم من أن وجود الإطار يعتبر دلالة إيجابية جدا على التقدم المحرز من حيث إضفاء الطابع الرسمي على الأنظمة والخدمات التي تحدد الأطفال العاملين وتسحبهم من سوق العمل، إلا أنه لا يزال هناك مجالات كبيرة للتحسين في أنظمة الإحالة وإدارة الحالات على النحو المبين في الصفحة التالية. وبشكل أكثر تحديدا، تم سماع أنه في مرحلة "التدخل" يجب أن يتم إدراج المزيد من الجهات الفاعلة بشكل رسمي في النظام، والاعتراف بخدماتهم. ومثل هذا الإدراج سيخفف بعض العبء الملقى على عاتق الوزارات الثلاث المكلفة حاليا بالتعامل مع الأطفال العاملين. ومن النقاط الأخرى المثيرة للقلق التي سمعها الباحثون تتعلق بـــمرحلة "الرصد والتقييم" حيث أن القدرة على المتابعة المكثفة لحالات عمل الأطفال محدودة.

[٦٢] الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال (NFCCL) صفحة ٤٢.

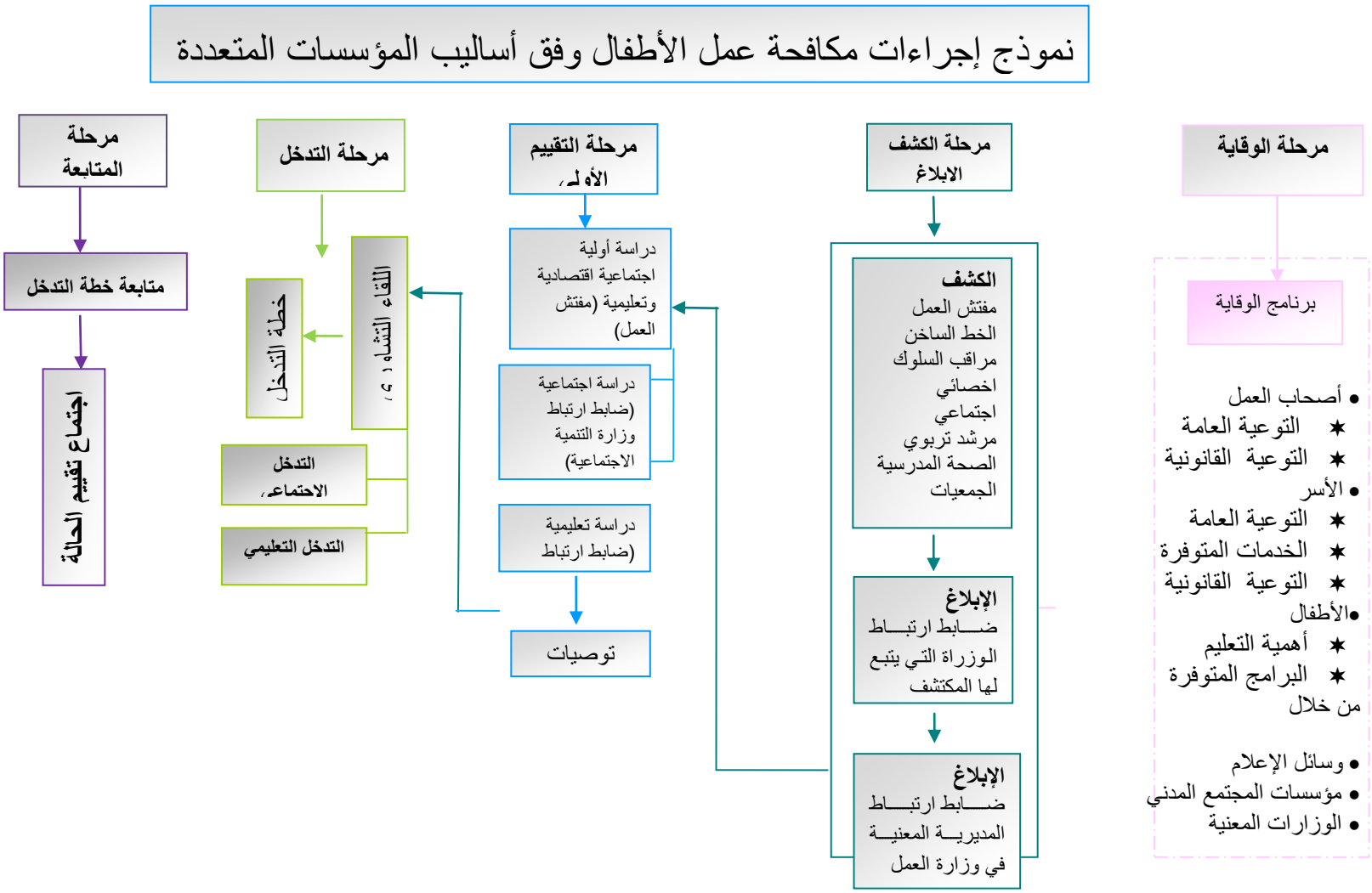

الشكل 1 : نموذج إجراءات مكافحة عمل الأطفال، بحسب الاطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال

العمل في القطاع غير المنظم في البيئات الحضرية في الأردن

يعرّف القطاع غير المنظم، على النحو المتفق عليه في المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء إحصاءات العمل لعام ١٩٩٣، من حيث خصائص وحدات الإنتاج (المؤسسات) التي تحدث فيها الأنشطة وفقا للمعايير التالية: ١) أن تكون مؤسسات خاصة فردية، ٢) أن تكون جميع أو على الأقل بعض السلع أو الخدمات المنتجة للبيع أو المقايضة، ٣) أن يكون حجمها من حيث العمالة أقل من حد معين، ٤) أن تمارس أنشطة غير زراعية[٦٣].

التحليلات الأكثر عمقا للقطاع غير المنظم في الأدن هما تقريران تم نشرهما من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ وزارة التخطيط والتعاون الدولي عام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ على التوالي، ويستند كلاهما إلى المسح التتبعي لسوق العمل الأردني (٢٠١٠، المسح التتبعي لسوق العمل الأردني)[٦٤]. ووفقا لهذين التقريرين، كان القطاع غير المنظم يشكل ٤٤% من قوة العمل عام ٢٠١٠. علاوة على ذلك، كان يشكل ٥٥% من القطاع الخاص و ٤٨% من الذكور العاملين و ٢٧% من الإناث العاملات. ويشير المسح التتبعي لسوق العمل الأردني أيضا إلى أن القطاع غير المنظم ينمو بمعدل أسرع من الاقتصاد الرسمي، ويعود ذلك جزئيا إلى إحجام المنشآت الخاصة للتسجيل باعتبارها مؤسسات رسمية، مما يدفع الموظفين إلى المؤسسات غير المنظمة. والقطاع غير المنظم عرضة بشكل خاص لعمل الأطفال وغيرها من الممارسات الخاطئة بسبب حقيقة أنه، بطبيعته، يتفادى الرقابة التنظيمية ويوجد خارج نطاق نظام تفتيش العمل الوطني.

---

[63] هاسمنز، تحديد وقياس العمالة غير النظامية (جنيف: منظمة العمل الدولية). متوفر على الموقع http://www.ilo.org/public/english/bureau/stat/download/papers/meas.pdf

[٦٤] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ وزارة التخطيط والتعاون الدولي (٢٠١٢)، "القطاع غير المنظم في الاقتصاد الأردني". متوفر على الموقع http://www.mop.gov.jo/uploads/Final%20Informal%20report%20for%20website.pdf. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ وزارة التخطيط والتعاون الدولي (٢٠١٣)، "دراسة بانورامية للقطاع غير النظامي في الأردن". متوفر على الموقع http://www.undp.org/content/jordan/en/home/library/democratic_governance/The_Panoramic_Study_Of_The_Informal_Economy_In_Jordan/. تجدر الإشارة إلى أن الدراستين المذكورتين تحديدا تتناولان العمالة غير النظامية وليس القطاع غير المنظم، وتتناولان ثلاث فئات من العمال كنسبة من مجموع السكان العاملين: ١) الموظفين في القطاع الخاص غير الخاضعين للتنظيم (مثل الموظفين بأجر في القطاع الخاص الذين يعملون دون عقد مكتوب)؛ ٢) العاملون لحسابهم الخاص؛ ٣) العمال بدون أجر (بما في ذلك المساهمون في الشركات العائلية وغيرهم من العمال بدون أجر)، انظر هاسمنز، تحديد وقياس العمالة غير النظامية (جنيف: منظمة العمل الدولية). متوفر على الموقع http://www.ilo.org/public/english/bureau/stat/download/papers/meas.pdf

فيما يتعلق بالبحوث الأولية التي أجريت لهذه الدراسة، فإن الغالبية العظمى (٨٠%) من مجموع المجيبين على مسح أصحاب العمل والبالغ عددهم ٤٥ يوظفون أطفال عاملين بدوام كامل، في حين يوظف ١٨% فقط أطفال للعمل بدوام جزئي. وكان هناك صاحب عمل واحد فقط لديه طفل عامل يعتبر بمثابة "مساعد"، وبالتالي لا يتلقى أي أجر على الإطلاق. ومن المحتمل أن هذه الحالة هي حالة طفل عامل مع عائلته. الجدير بالذكر هو حقيقة أنه لا يوجد عمّال موسمين من الأطفال، مما يشير إلى أن القطاع المنظم في المناطق الحضرية يتسم بتعديلات موسمية طفيفة، على عكس القطاع الزراعي الموسمي بطبيعته.

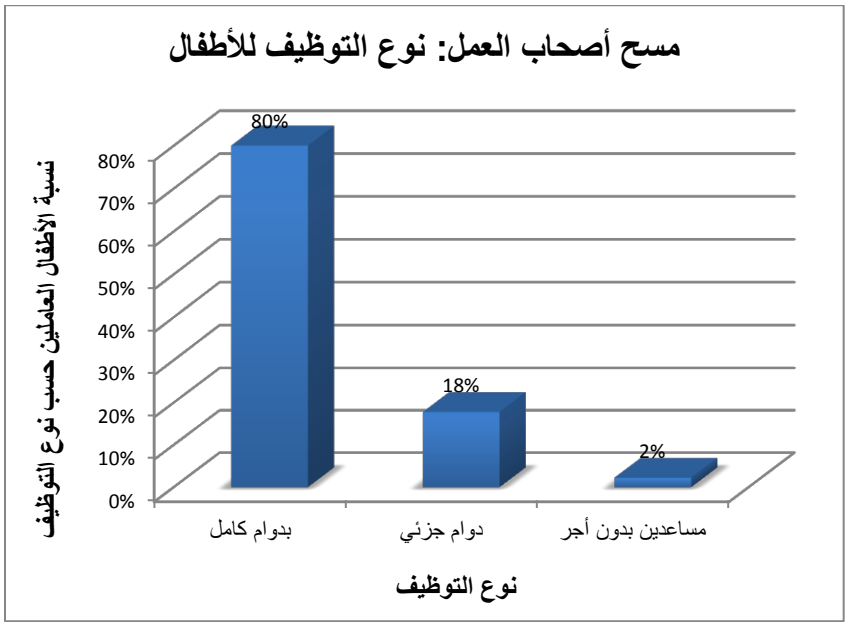

الشكل ٢ : نوع التوظيف للأطفال

القسم الثاني: خصائص عمل الأطفال في محافظات عمّان والمفرق وإربد

يلخص هذا القسم خصائص عمل الأطفال في المحافظات الثلاث، عمّان والمفرق وإربد. وقد تم جمع البيانات المقدمة هنا من المصادر الكمية للدراسة، وهي مسح الأسر ومسح أصحاب العمل ومسح الأطفال العاملين. وتم استكمالها من قبل البيانات النوعية الأولية من المجيبين الرئيسيين ومجموعات التركيز التي تم جمعها لهذه الدراسة إلى جانب بيانات من مصادر ثانوية حيثما كان ذلك مناسبا.

أعمار الأطفال العاملين

لم يتم تحديد أطفال تحت سن الخامسة كأطفال عاملين خلال البحوث التي أجريت لهذه الدراسة. ومن بين مجموع المجيبين من الأطفال العاملين والبالغ عددهم ٤٥، يقع معظمهم (٦٦%) في الفئة العمرية ١٦-١٧ عام، ونسبة ٣٠% في الفئة العمرية ١٢-١٥ عام، ونسبة ٤% فقط في الفئة العمرية ٥-١١ عام. هذه المعلومات موضحة في الرسم البياني أدناه.

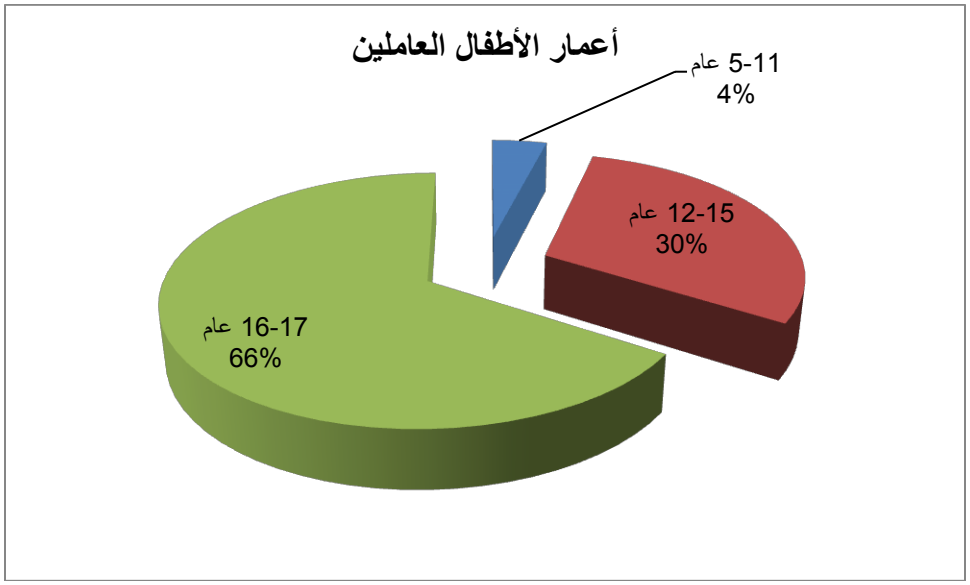

الشكل ٣: مسح أصحاب العامل : أعمار الأطفال العاملين

كان نصف المجيبين من الأطفال العاملين الذين تمت مقابلتهم في إربد والمفرق تتراوح أعمارهم بين الخامسة والحادية عشر. في المفرق، كان هناك نسبة أعلى قليلا من الأطفال العاملين في سن ١٢-١٥ عام، ولكن نظرا لصغر حجم العينة لا يمكن اعتبار هذه البيانات ممثلة على نطاق واسع.

فيما يتعلق بالبيانات من أصحاب العمل عن الأطفال العاملين، قال ٨٤,٤% أنهم يوظفون طفل واحد في سن ٥-١٧ عام، في حين قال ١١% أنهم يوظفون طفلين. وأجاب ٤,٤% أنهم لا يوظفون أي أطفال. وكان ٦٧% من أصحاب العمل يوظفون أطفال تتراوح أعمارهم بين ١٦-١٧ عام في حين كان ٣٣% منهم يوظفون أطفال تتراوح أعمارهم بين ٧-١٥ عام. وكان اثنان فقط من أصحاب العمل يوظفون طفلة عاملة وفي كلتا الحالتين كان عمر الفتاة يتراوح بين ١٦-١٧ عام.

الخاصية: لا يوجد أطفال عاملين تحت سن الخامسة. وحوالي نصف الأطفال العاملين في المحافظات الثلاث تتراوح أعمارهم بين ٥-١١ عام.

قطاعات العمل

في المقابلات مع المجيبين الرئيسيين، سمع الباحثون من المنظمات العاملة على أرض الواقع أن هناك تحرك في الآونة الأخيرة من قبل العائلات السورية اللاجئة بعيدا عن البيئات الحضرية نحو مناطق ريفية. ويعزى هذا إلى الرغبة في تجنب التكاليف المرتفعة المرتبطة بالعيش في المناطق الحضرية. إلى جانب هذا، تبين أن الأطفال الذين شملهم المسح في المحافظات الثلاث يعملون بشكل رئيسي ١) في الشوارع، ٢) في المحلات التجارية، ٣) في المطاعم. وفي الشوارع، يعملون في الأكشاك والبسطات، حيث يبيعون المواد الغذائية والمشروبات. وفي المحلات التجارية، يعملون في مجال خدمة العملاء، حيث يرتبون السلع والبضائع، وأيضا كعمّال نظافة. وحين يعملون في المطاعم، تشمل مهام الأطفال تقديم الطعام والشراب، والتعامل مع الزبائن، والتنظيف.

سئل أصحاب العمل الذين شملهم المسح عن قطاع العمل الذي تعمل فيه شركاتهم. والبيانات موضحة في الرسم البياني أدناه، حيث يعمل نسبة كبيرة منهم (٣٨%) في بيع المواد الغذائية و/أو المشروبات تحديدا، ويعمل ١٨% منهم في قطاع الخدمات (على سبيل المثال تصفيف الشعر أو تنظيف الأحذية)، ويعمل ١٦% منهم في "البيع" بمعنى تجارة التجزئة للسلع من أي نوع باستثناء الطعام والشراب. وفي مجموعة النسب الأقل، تبين أن ٧% من المجيبين من أصحاب العمل يعملون على التوالي في قطاع المطاعم وأعمال النجارة، في حين يعمل ٤% من أصحاب العمل في قطاعي المخابز والبناء. وقال المجيبون المتبقيون أن مجال عملهم الرئيسي هو تجهيز الأغذية وتصنيع البضائع الصلبة مثل الحرف اليدوية و"غيرها".

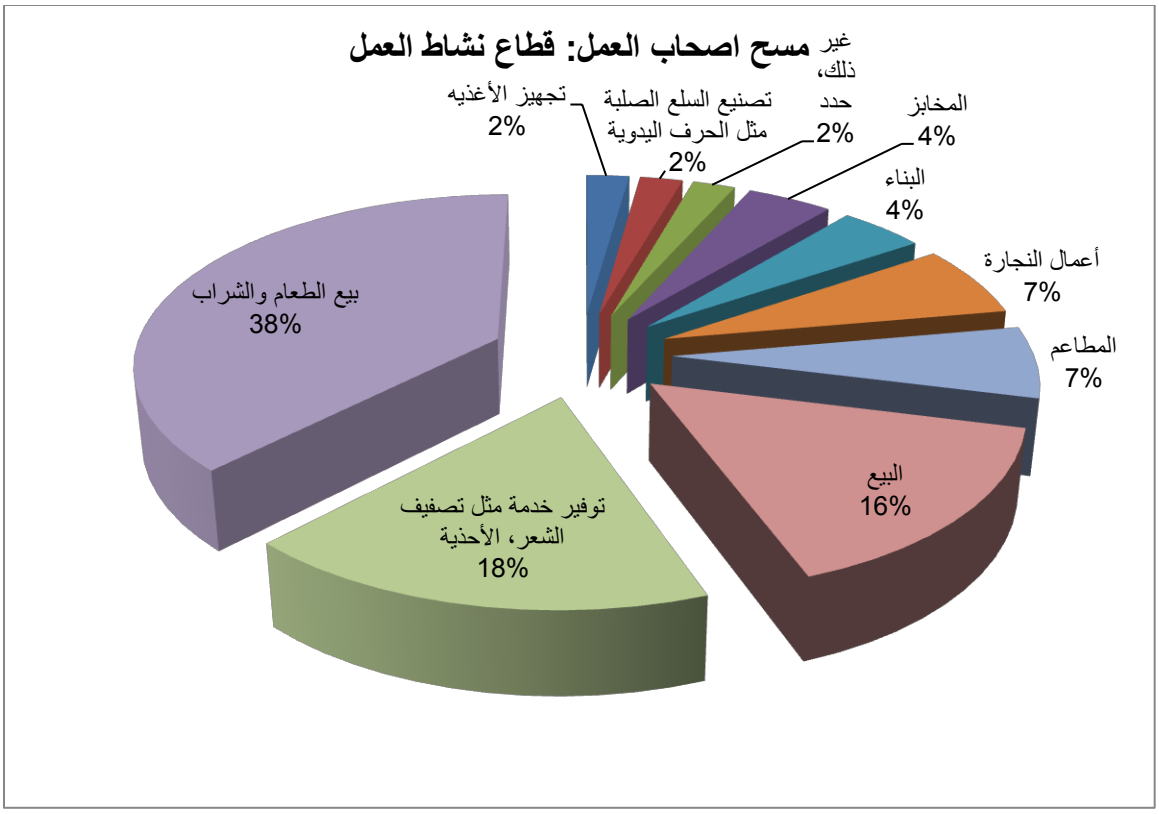

الشكل ٤ :مسح أصحاب العمل: قطاع نشاط العمل

المواقع الجغرافية

كان المجيبون على مسح الأطفال العاملين من عمّان كلهم من الذكور. كان هناك أربعة أردنيين وعشرة سوريين وطفل من غزة، الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتم إجراء المقابلات معهم في المناطق التالية في محافظة عمّان: الوحدات، الجوفة، صويلح، جبل المريخ، حي نزال، الزهور، ماركا، ناعور، شارع الأردن، جبل الحسين. في مجموعة التركيز في عمّان، أفاد المشاركون أن الأطفال تحت سن العاشرة يعملون كمتسولين[٦٥] أو في بيع الأشياء على إشارات المرور، على الرغم من مشاركين آخرين يعتقدون أن هذا ليس منتشرا على نطاق واسع في المحافظة.

كان المجيبون على مسح الأطفال من إربد كلهم من الذكور، بينهم سبعة أردنيين وسبعة سوريين وطفل فلسطيني. وتم إجراء المقابلات معهم في المناطق التالية في محافظة إربد: مخيم الحصن، مخيم إربد،

[٦٥] لم يتم إيجاد أطفال تم تحديدهم كمتسولين للبيانات الأولية في هذه الدراسة.

شارع الجامعة، البارحة، الصوانية، الروضة، المنارة، حي تركمان، الحوارة، مخيم فلسطين، حي الصحة، شارع فوعرا، حي القصيلة. وأفاد المشاركون في مجموعة التركيز في إربد أن الأطفال العاملين يعملون في البسطات (بسطات وأكشاك على الشارع)، وكبائعين على إشارات المرور، وفي الورش بما في ذلك النجارة والحدادة وميكانيكا السيارات، وكمتسولين، وفي البناء.

من المفرق، كان المجيبون أربعة عشر من الأولاد وفتاة واحدة. وتم إجراء المقابلات معهم في المناطق التالية: حي الضباط، نوارة، حي الحسين، الحي الجنوبي، وسط البلد، الشويكة، حي المعانية، حي الفدين. في مناقشات مجموعة التركيز، كان المشاركين يعتقدون أن المفرق تواجه حاليا تحديات خاصة بسبب الزيادة في عدد السكان في المنطقة مع القادمين من سوريا. وقد أدى هذا التدفق إلى زيادة في تكلفة المعيشة وانخفاض توفير التعليم بما أن المدارس في المفرق مكتظة وليست مهيئة لهذا الغرض، وتقليل فرص العمل خاصة بالنسبة لخريجي الجامعات الأردنية.

ومن بين المجيبين من الأطفال العاملين، قال ٥٦% (معظمهم من الأردنيين) أنهم يعيشون منذ ولادتهم في محافظتهم الحالية. وقال ٦٧% من المجيبين السوريين أن هذا موقع جديد بالنسبة لهم. وقال ٨٦% من أولئك الذين انتقلوا إلى موقعهم الحالي أنهم جاءوا من موطنهم (سوريا)، في حين قال ٩% أنهم جاءوا من محافظة أخرى- إما المفرق أو العقبة- وجاء ٥% منهم من موقع آخر (بيت يابا في إربد). وقال أولئك الذين غيروا موقعهم أنهم فعلوا ذلك لأسباب أمنية.

الخاصية: الأطفال العاملين في البيئات الحضرية يعملون بشكل رئيسي في الشوارع والمحلات التجارية والمطاعم.

المهن

يعمل الأطفال في المحافظات الثلاث في مجموعة من المهن. إلا أنهم متواجدون بصورة كبيرة في قطاع الخدمات، حيث وجدوا يعملون في المطاعم أو محلات الشاي والطعام؛ أو كعمال نظافة في المحلات التجارية؛ أو كمساعدين في المحلات التجارية. بالإضافة إلى هذه القطاعات الرئيسية، وجد الأطفال الأكبر سنا يعملون في بيئات أكثر خطورة بما في ذلك أعمال المعادن/ اللحام والأعمال اليدوية الثقيلة مثل الرفع

والحمل[٦٦]. وإجابات الأطفال على سؤال "ما نوع العمل الذي تقوم به؟" مبينة في الرسم البياني أدناه، ومقسمة حسب العمل (٥–١٥ عام و ١٦–١٨ عام).

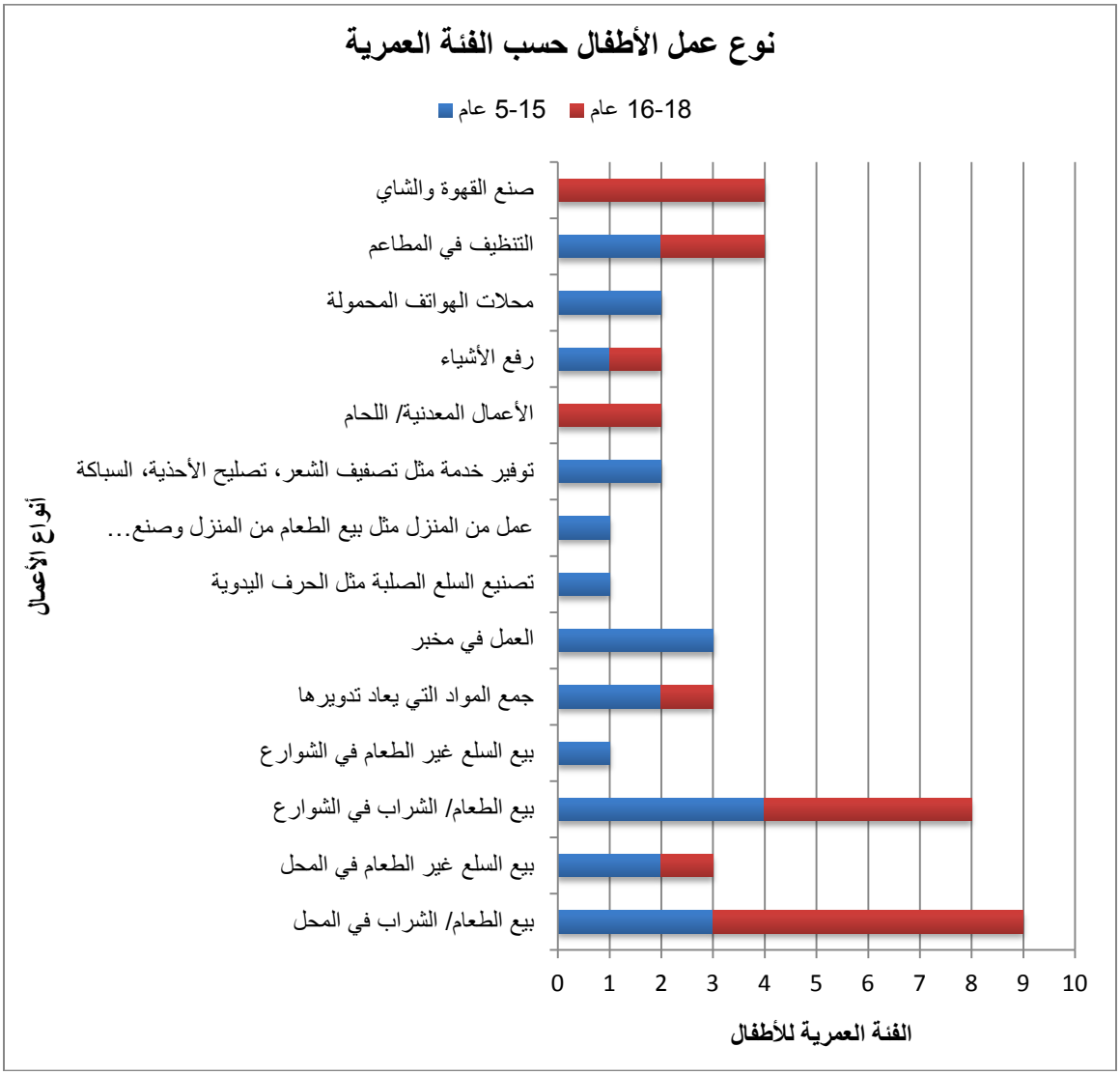

الشكل ٥ :مسح الأطفال، نوع عمل الأطفال حسب الفئة العمرية

حين سئلوا عما إذا كان هناك اختلافات في نوع العمل الذي يقوم به الأطفال من جنسيات مختلفة، كان المجيبون الرئيسيون من المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في هذا القطاع يعتقدون أنه من الأكثر

[٦٦] يرجى الاطلاع على قسم "معايير العمل الدولية ومفهوم عمل الأطفال".

شيوعا أن يعمل الأطفال السوريون في "الخدمات" مثل المطاعم ومحلات الشاي ومحلات البقالة، في حين يعمل الأردنيون بشكل أكبر في الميكانيكا والمحلات التجارية والبناء.

ويقسم الرسم البياني أدناه **المهام التي يقوم بها الأطفال العاملون وفقا للجنسية**. ومن بين الخمسة وأربعين طفلا الذين تمت مقابلتهم بشكل مباشر، تشير البيانات إلى أن هناك مستوى اختلاف وفقا للجنسية، حيث يؤدي الأطفال العاملون السوريون في الأردن مجموعة أوسع من الوظائف من الجنسيات الأخرى، بما في ذلك العمل في المحلات التجارية والمطاعم، كعمال نظافة، وبيع الطعام والشراب في الشوارع.

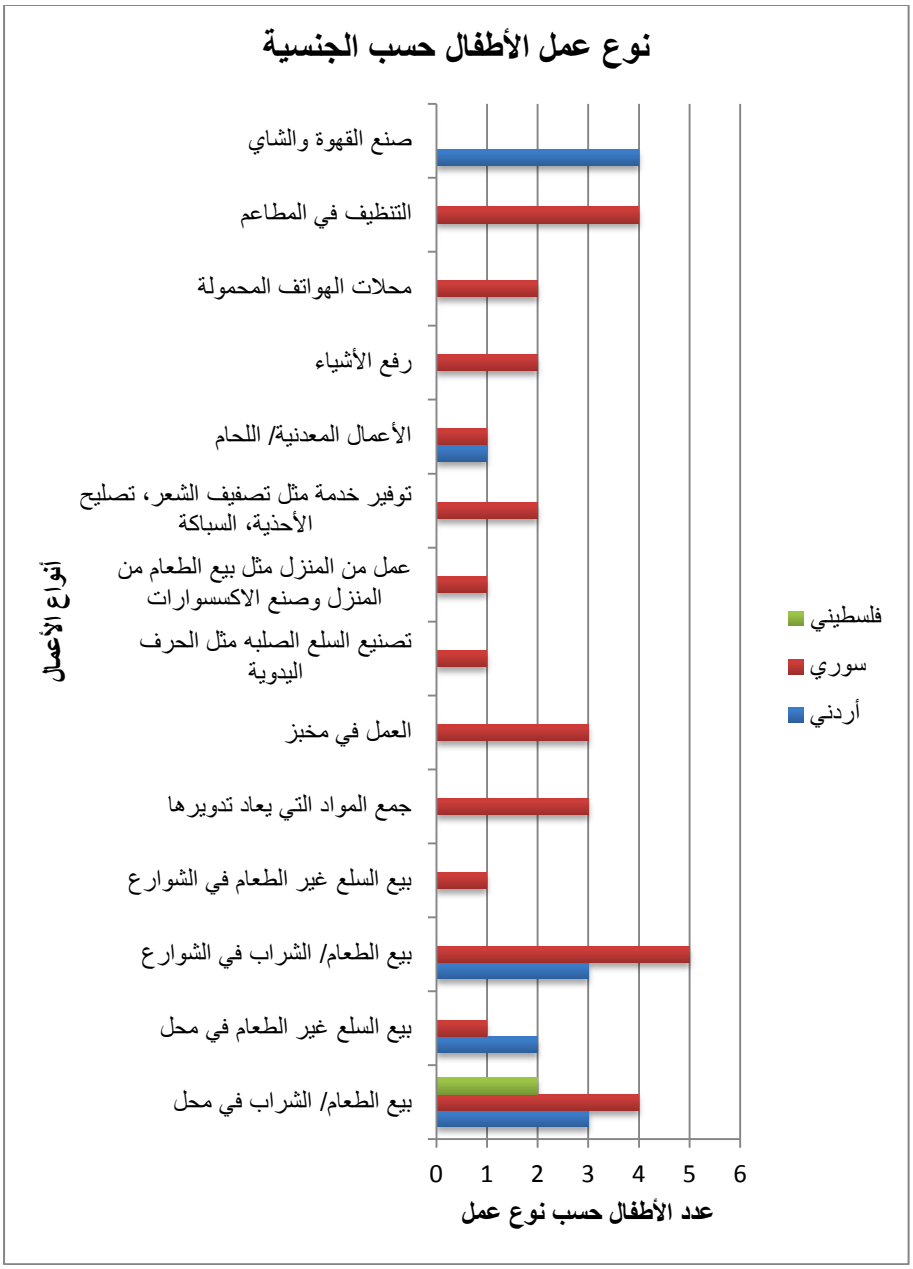

الشكل ٦ :مسح الأطفال، نوع عمل الأطفال حسب الجنسية

سئل أصحاب العمل الذي يشغلون أطفال عاملين عن أنواع العمل المناسبة للموظفين تحت سن ١٨ عام. من حيث تصور أصحاب العمل عن العمل المناسب لكي يقوم به الأطفال، فإن الإجابة الأكثر ذكرا (ذكرها حوالي ثلث المجيبين) هي أن الأطفال يساعدون في تنظيف المحل، وقال حوالي الربع منهم أن من المهام الإضافية هي "ترتيب المنتجات" في حين ذكر خمس أصحاب العمل "البيع" كمهمة أخرى. وشملت مجالات العمل المهمة الأخرى "المساعدة في حمل البضائع" و "تسليم العملاء" و "تقديم القهوة/ الشاي".

وكان هناك بعض الإجابات، وإن كانت ليست كثيرة، تتعلق بأنشطة خطرة غير حمل البضائع مثل "قطع الخشب" و "المساعدة في نقل البضائع" و "وزن المنتجات". هذه الإجابات مبينة في الرسم البياني أدناه.

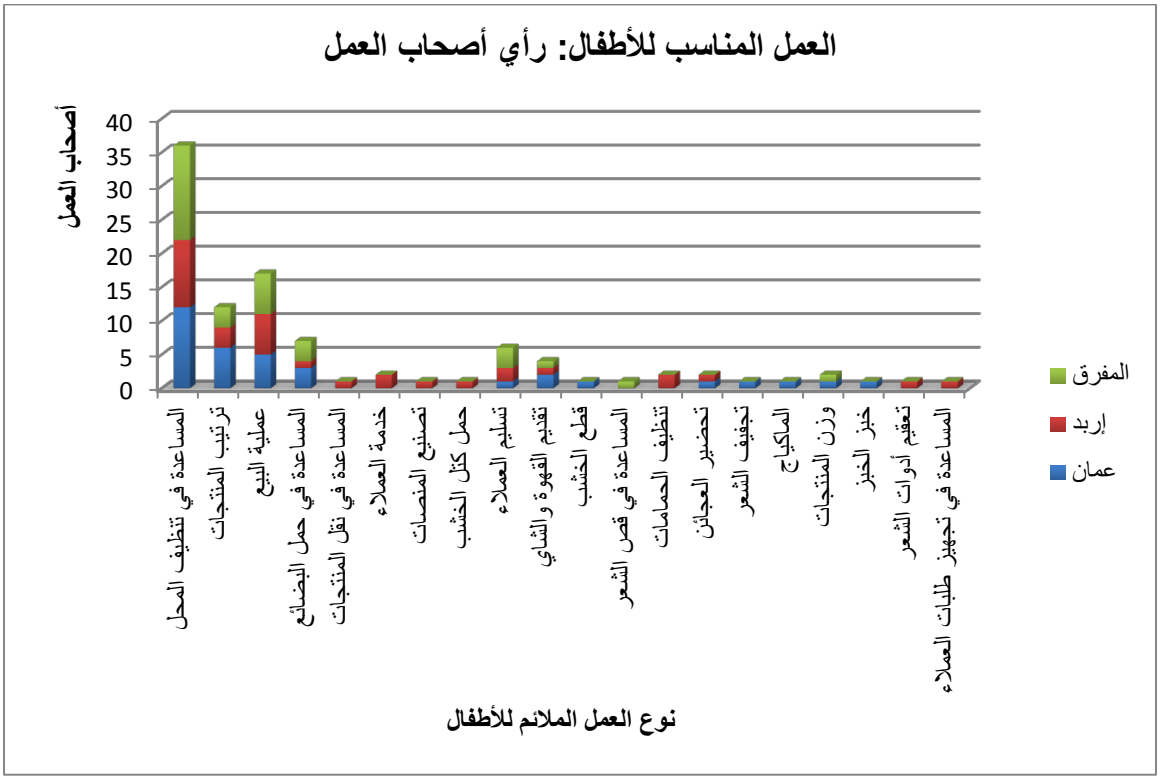

الشكل ٧ :العمل المناسب للأطفال: آراء أصحاب العمل

الخاصية: في أغلب الأحيان يساعد الأطفال في البيئات الحضرية في قطاع الخدمات عن طريق تقديم الطعام والشراب، أو التنظيف، أو العمل كمساعدين في المحلات التجارية.

ساعات العمل

أظهرت بيانات الدراسة أن الأطفال الذين يعملون في الأردن يعملون عموما لأيام وأسابيع طويلة. ومن بين المجيبين على مسح الأطفال البالغ عددهم ٤٥، أجاب **٧٣% أنهم يعملون عادة ٦ أو ٧ أيام في الاسبوع**. ويحدث هذا في معظم الأحيان في المفرق، حيث يعمل ٨٦% من المجيبين في المفرق ٦ أو ٧

أيام في الاسبوع، وكانت هذه هي الإجابة الأكثر شيوعا بين السوريين (٨٠% من المجيبين السوريين يعملون ٦ أو ٧ أيام في الاسبوع في جميع المحافظات).

من حيث ساعات العمل اليومية، **قال ٦٤% من الأطفال العاملين أنهم يعملون ما بين ٤ و ٨ ساعات يوميا.** وقد تبين أن الأمر مماثل عبر المجموعتين العمريتين اللتان تم تحليلهما من البيانات (٥-١٥ عام و ١٦-١٨ عام). وأفادت نسبة كبيرة (٢٩%) أنهم يعملون أكثر من ٨ ساعات يوميا. ووجدت دراسة عام ٢٠١٣ التي أجرتها مؤسسة كويست سكوب نتائج مماثلة، حيث أفادت أن الأطفال يعملون لمدة تصل إلى عشر ساعات يوميا ولا يعودون إلى منازلهم غالبا حتى وقت متأخر في المساء[٦٧].

على الرغم من أن أغلبية الأطفال تحت سن السابعة عشر (٧١% أو ٣٢ من بين ٤٥) قالوا أنهم يعملون ضمن النطاق المحدد قانونا لساعات العمل[٦٨]، إلا أن حوالي ثلثي هؤلاء الأطفال تبلغ أعمارهم ١٥ عام وأقل، وبالتالي يعملون بشكل غير قانوني وفقا لقانون العمل الأردني. وخلال المقابلات، لاحظ الباحثون أن بعض الأطفال يبدون منهكين جراء عملهم وأنه، على سبيل المثال في المحلات التجارية، كان يتوقع منهم غالبا العمل باستمرار حتى حين لا يكون هناك زبائن.

[٦٧] مؤسسة كويست سكوب (٢٠١٣)، تقرير التفكر والعمل التشاركي: العوامل التي تؤثر على الوضع التعليمي للاجئين السوريين في الأردن، صفحة ١٣.

[٦٨] يجب أن يبدأ العمل بعد الساعة السادسة صباحا وينتهي قبل الساعة الثامنة مساء للأطفال ما بين ١٦-18 عام.

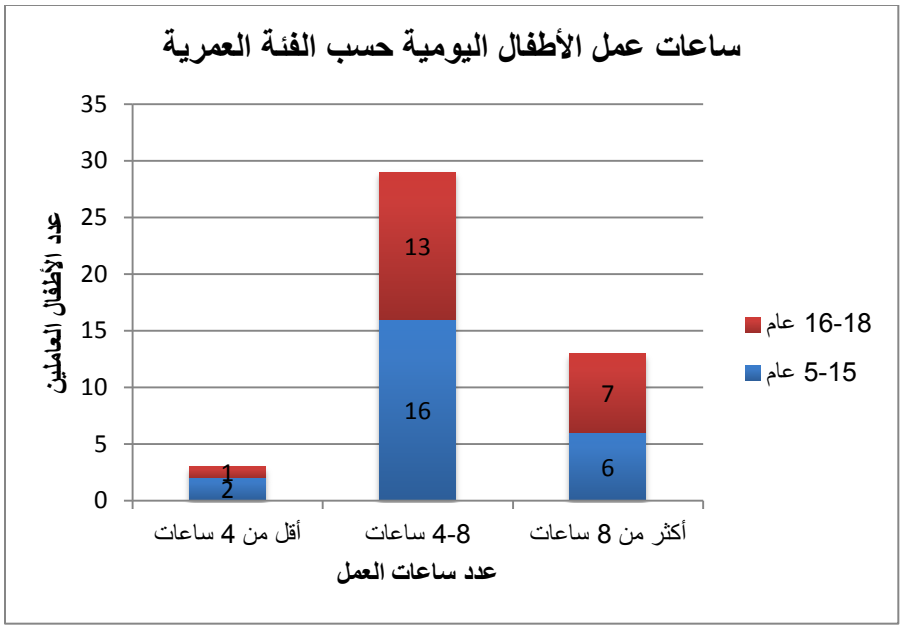

الشكل ٨ : مسح الأطفال، ساعات عمل الأطفال اليومية حسب الفئة العمرية

الخاصية: يعمل غالبية الأطفال العاملين في البيئات الحضرية ٦ إلى ٧ أيام في الاسبوع وما بين ٤–٨ ساعات يوميا.

الأجر

أفاد غالبية الأطفال العاملين أنهم يتلقون أجرا يتراوح بين ٣–٥ دينار أردني (حوالي ٤–٧ دولار أمريكي) في اليوم. وقال جميع الأطفال الذين أجابوا على مسح الأطفال العاملين والبالغ عددهم ٤٥ طفل أنه يتم الدفع لهم نقدا مقابل عملهم. وعلى الرغم أنه من غير المرجح أن يتم الدفع لطفل عامل عن طريق شيك أو طريقة أخرى، لم يبلغ أي طفل عن تلقي مدفوعات "عينية" (مثلا السكن أو الوجبات أو النقل). على النقيض من ذلك، أشار معظم أصحاب العمل أنه، بالإضافة إلى التعويض النقدي لعملهم، يتم تزويد الأطفال بأشياء أخرى بما في ذلك وجبة الغذاء ومشروب[٦٩].

[٦٩] قد يشير هذا إلى تباين بين ما يعتبره أصحاب العمل والأطفال دفعة للعمل، على الرغم أنه يحتمل أن يعزى أيضا إلى طريقة صياغة الأسئلة في المسحين. ففي حين كان السؤال في مسح الأطفال "كيف يتم الدفع لك؟" والإجابات هي إما "نقدا" أو "عينا"، كان السؤال المشابه في مسح أصحاب العمل هو "كيف تدفع لموظفيك؟" وتحته إجابات تشمل "النقد" و "الوجبات" و "السكن" و "البقالة التالفة" و "النقل" و "رسوم التعليم" و"غير ذلك".

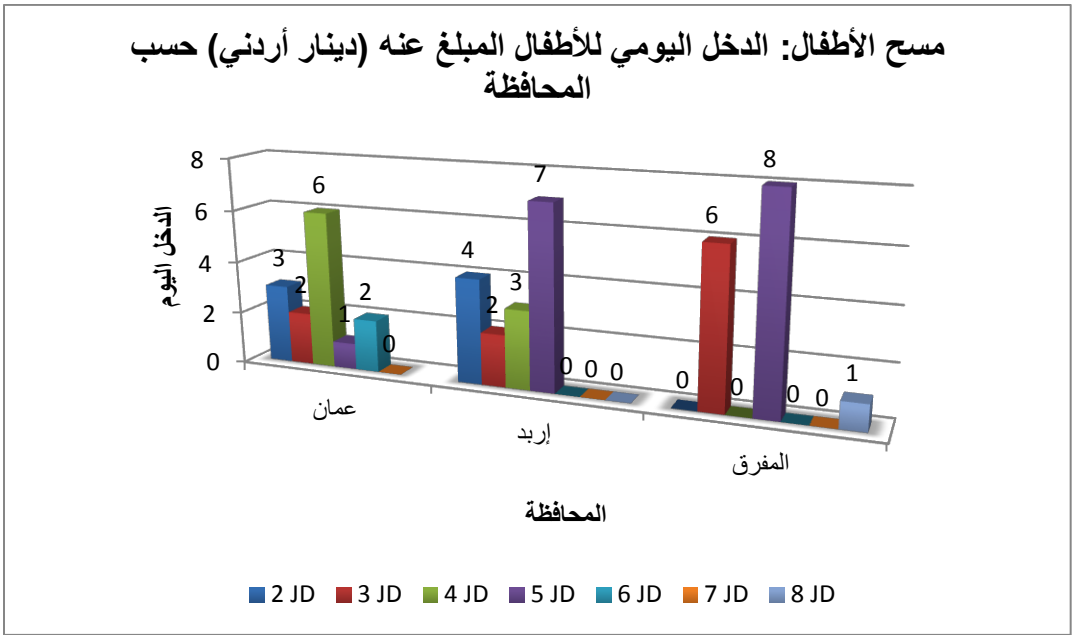

الشكل ٩ :مسح الأطفال: الدخل اليومي للأطفال المبلغ عنه (دينار أردني) حسب المحافظة

بشكل عام، أفاد غالبية الأطفال أنه يتم دفع كامل أجورهم لهم من قبل أصحاب عملهم، حيث أشار ٧٧% من الأطفال إلى أن صاحب عملهم يدفع لهم "دائما" أجرهم الكامل. ولكن كان هناك مؤشرات تدل على أن هذا ليس هو الحال دائما؛ أجاب ١٣% من الأطفال أنه يتم دفع أجورهم كاملة "في أغلب الأحيان"، في حين قال ٤% أنه "نادرا" ما يتم دفع المبلغ الكامل المستحق لهم. وعلى الرغم أن هذه النسبة تمثل أقلية بين المجيبين، إلا أنها مؤشر على أن هناك أطفال لا يتم دفع أجورهم الكاملة لهم، أو لا يتم الدفع لهم على الإطلاق، مقابل العمل الذي يقومون به.

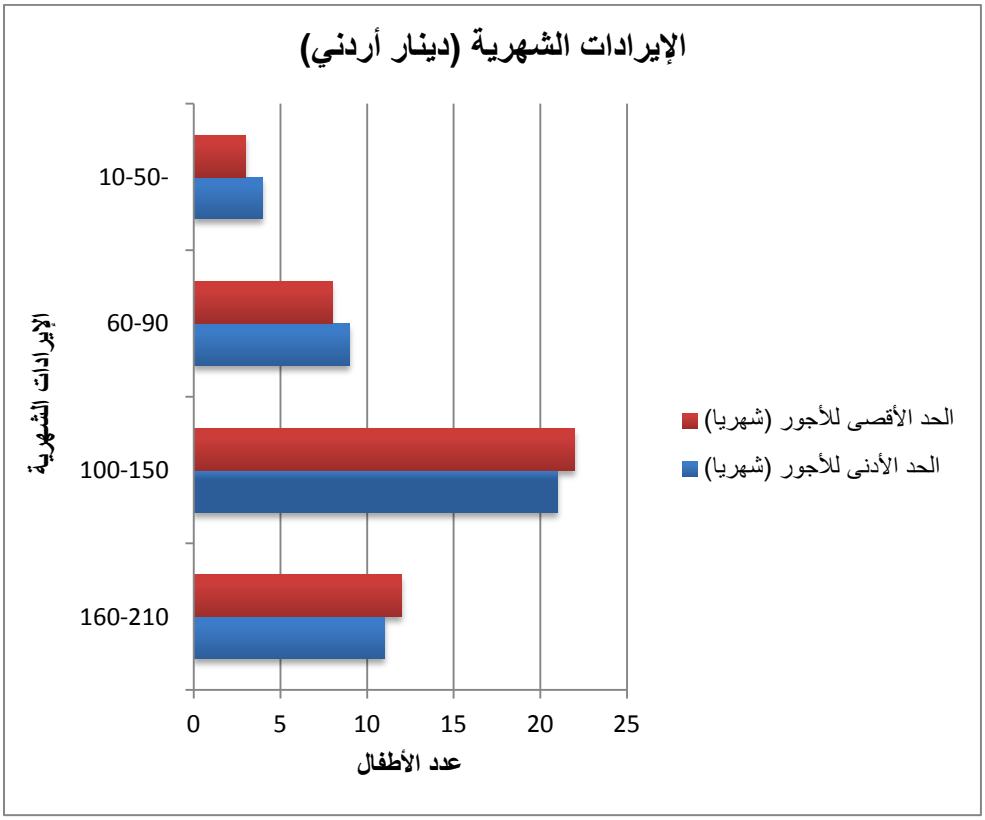

الشكل ١٠ :الإيرادات الشهرية (دينار أردني)

أشار، أقل بقليل من نصف الأطفال (٤٦%)، أنه يتم دفع أجرتهم يوميا، في حين يتم الدفع اسبوعيا لنسبة ٣٥% وشهريا لنسبة ١٣%. والدفع اليومي من قبل أصحاب العمل قد يظهر أن الأطفال مستخدمين على أساس يومي لأداء أعمال غير منتظمة. ويمثل هذا بيئة غير مستقرة لكل من الطفل والأسرة، حيث قد تتغير ساعات العمل وأيام العمل دون سابق إنذار اعتمادا على المهام المتاحة. على الرغم من هذه الاحتمالية، أفاد أكثر بقليل من نصف الأطفال (٥٥%) أن أجورهم مستقرة لمدة شهر كامل. وهذا يدل على أنه بمجرد أن يتم توظيف الأطفال قد تكون أجورهم مصدرا موثوقا للدخل لهم ولأسرهم. إلا أن ٤٥% أجابوا أن أجورهم غير مستقرة على مدى شهر كامل. وهذا يشير إلى أنه على الرغم من توفر العمل المستقر ذو الأجور المنتظمة لعدد كبير من الأطفال العاملين، إلا أن هناك أيضا عددا كبيرا قد يتقلب عملهم إما على أساس يومي أو اسبوعي. والافتراض هو أن هذا النوع من العمل يعتمد على حاجة أصحاب العمل والعمل المتاح، أو أن هؤلاء الأطفال لا يتم دفع أجورهم بانتظام أو بشكل كامل من قبل

أصحاب عملهم. وبغض النظر عن طبيعة عدم استقرار الدخل، تظهر البيانات أن نسبة كبيرة من الأطفال لا يمكنهم الاعتماد على مبلغ ثابت من المال مقابل عملهم.

الخاصية: تشكل أجور الأطفال العاملين جزءا كبيرا من دخل الأسر، حيث حدد ٤٥% من المجيبين طفلا تحت الثامنة عشر باعتباره المعيل الرئيسي، أو المعيل المشارك الرئيسي.
هناك مؤشرات تدل على أنه ليس جميع الأطفال الذين يعملون في القطاع غير المنظم يتلقون أجورا كاملة مقابل العمل الذي يقومون به.

التنقل

سئل الأطفال المجيبون عن طول الوقت الذي يستغرقه الوصول إلى أماكن عملهم، وعن وسيلة الذهاب إلى العمل. وكان أكثر من ثلثي الأطفال بقليل يعملون في مكان يبعد ٢٠ دقيقة عن منازلهم أو نحو ذلك. ويحتاج (٤٠%) من المجيبين السوريين و(١٥%) من الأردنيين إلى أكثر من ٢٠ دقيقة للوصول إلى عملهم. ويشير هذا إلى أنه، في محاولاتهم لإيجاد عمل بأجر، يتنقل الأطفال السوريون مسافة أطول من من منازلهم وأسرهم من الأطفال الأردنيين. وقد تم تمثيل هذا في الرسم البياني أدناه، حيث تم تظليل وضع السوريين والأردنيين بشكل خاص، في حين يشمل قسم "جميع الجنسيات" بيانات الأطفال المصريين والفلسطينيين الذين تمت مقابلتهم في مسح الأطفال.

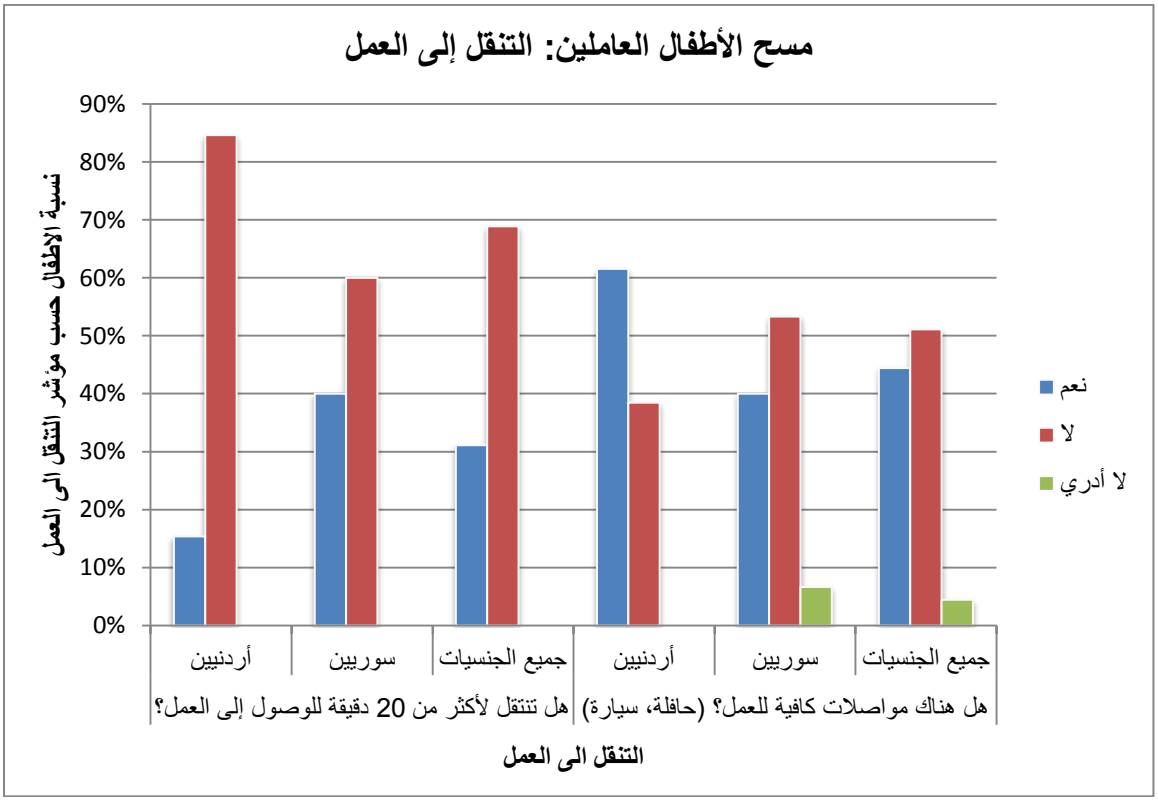

الشكل ١١ :مسح الأطفال العاملين: التنقل إلى العمل

أجاب أكثر من نصف المجيبون بقليل أنه ليس لديهم إمكانية الوصول إلى وسائل نقل كافية للوصول إلى العمل، على الرغم أنه لا توجد بيانات كمية للإشارة ما إذا كان هذا ناتجا عن نقص الوصلات بين وسائل النقل العام بين الموقعين أو بسبب ارتفاع تكلفة وسائل النقل. ومن المعلومات النوعية، سمع الباحثون في مناقشات مجموعة التركيز في إربد أنهم يعرفون أطفال يسيرون ٥–١٠ كيلو للوصول إلى العمل، حيث لا يمكنهم تحمل تكلفة أي وسيلة نقل أخرى. ومن تقرير مؤسسة كويست سكوب، أفاد المجيبون أن التنقل شائعا بين الأطفال السوريين العاملين، حيث سعى أطفال في المفرق للتوظيف في مدن مثل إربد، من أجل إيجاد المزيد من الفرص وأيضا لتفادي اكتشاف أنهم يعملون وبالتالي تعريض أهلية أسرهم للحصول على المساعدات للخطر[٧٠].

[٧٠] مؤسسة كويست سكوب (٢٠١٣)، تقرير التفكر والعمل التشاركي: العوامل التي تؤثر على الوضع التعليمي للاجئين السوريين في الأردن، صفحة ١٣.

في إطار جهودهم لإيجاد عمل بأجر في البيئات الحضرية، يتنقل الأطفال السوريون مسافة أطول من المنزل مقارنة بالأردنيين.

الصحة

من المشاغل الشائعة بشأن الأطفال النشطين اقتصاديا هو أن عملهم يؤثر سلبا على صحتهم وأمنهم، سواء بدنيا أو عقليا.

سئل الأطفال العاملين عن توفر وسهولة استخدامهم لبعض مرافق العمل، وذلك من ضمن الأسئلة الموجهة إليهم في مسح الأطفال. يوضح الرسم البياني أدناه إجابات الأطفال على الأسئلة المتعلقة بتوافر المراحيض في أماكن عملهم، وإمكانية وصولهم إلى هذه المرافق، والنظافة العامة لمكان العمل. في حين أنه لا يبدو أن هناك نمط معين يدل على الجنسية، إلا أنه يمكننا الاعتبار، بشكل عام، أن هناك انقسام بنسبة النصف بين إجابات "نعم" و "لا" فيما يتعلق بتوافر مراحيض كافية ومناسبة في مكان العمل وبين إجابات "نعم" و "لا" على سؤال ما إذا كان الطفل يُسمح له باستخدام هذه المرافق (انظر عمود "المجاميع").

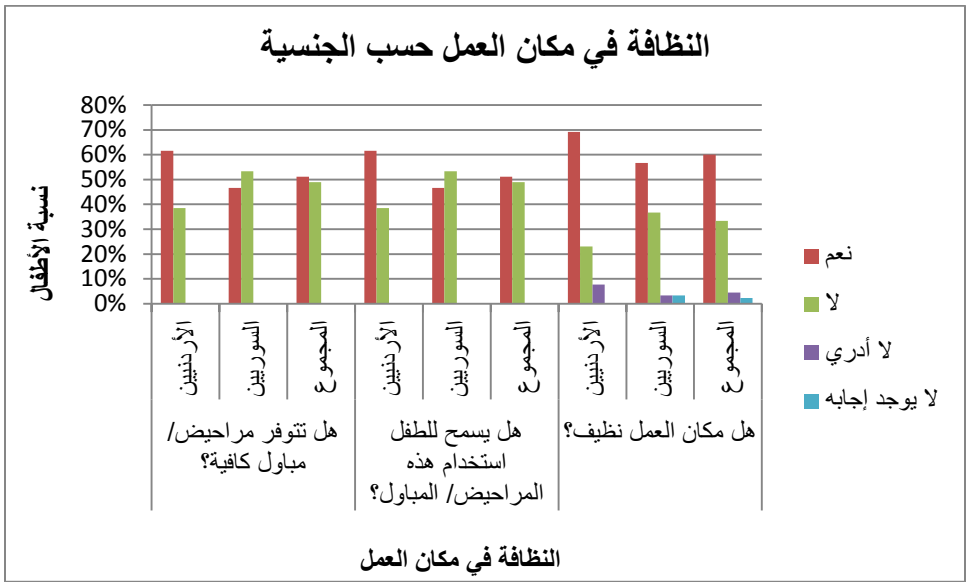

الشكل ١٢ :النظافة في مكان العمل

من أجل اكتساب فهم أفضل للحالة العامة للصحة وظروف العمل للأطفال العاملين، طرح في مسح الأطفال سؤال عن صحتهم البدنية في الثلاثة أشهر السابقة للمسح. ويوضح الرسم البياني أدناه أنواع الظروف التي أفاد بها الأطفال العاملين في مسح الأطفال. وفي سؤال المسح الأصلي، تم جمع الأمراض ومكان العمل في نفس السؤال وبالتالي تم عرضهما على الرسم معا. وسيتم التعامل مع هاتين القضيتين – الأمراض والإصابات– بشكل منفصل في النص التالي.

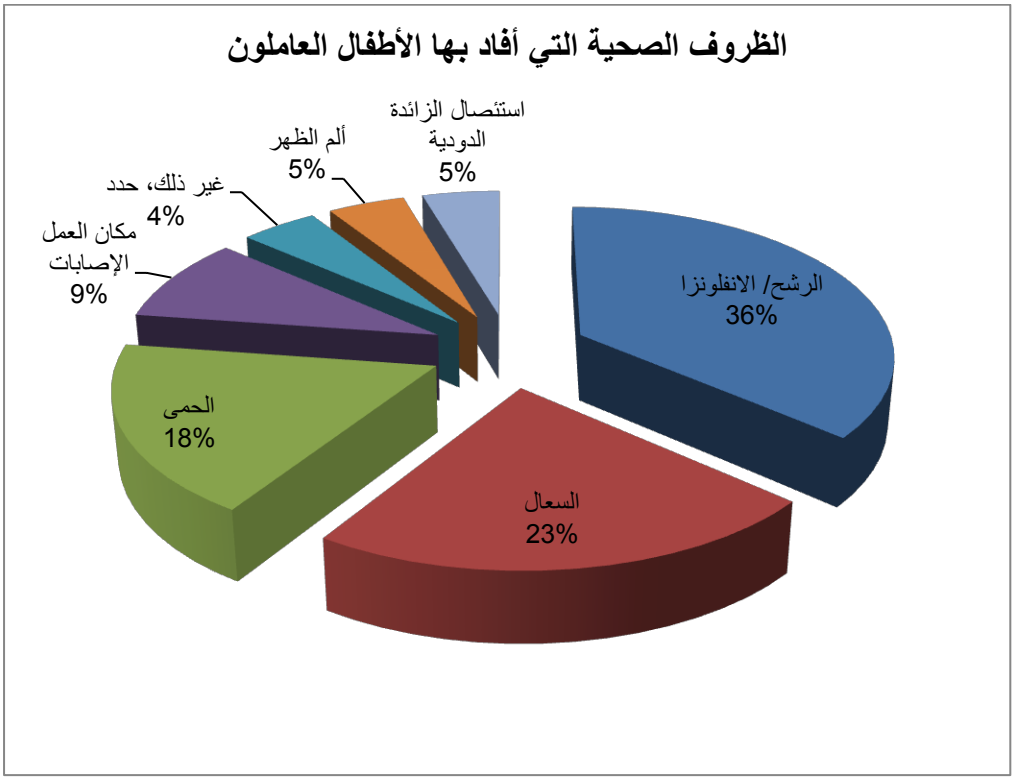

الشكل ١٣ :الظروف الصحية التي أفاد بها الأطفال العاملون

من بين أولئك الذين أصيبوا بالمرض (٣١% من ما مجموعه ٤٥ مجيب)، ذكروا أنهم يعانون من أمراض عامة مثل نزلات البرد والانفلونزا (٥٧%)، والسعال (٣٦%)، والحمّى (٢٩%)[٧١] وقال ٧٩% من أولئك الذين كانوا مرضى أنهم أخذوا إجازة لبضعة أيام عن العمل بسبب المرض. وقال جميع أولئك الذين أخذوا إجازة أنه حين كانوا مرضى، كان أحد أفراد الأسرة يعتني بهم.

[٧١] تم إجراء البحث لهذه الدراسة في الخريف والشتاء، حين تكون هذه الأمراض شائعة نسبيا.

واضطر ثلاثة أطفال فقط للذهاب إلى العمل حين كانوا مرضى، ولم يتم إجبار أي منهم على الذهاب– بدلا من ذلك قال اثنان منهم أنهم اضطرا للذهاب لأنهم بحاجة للمال، في حين قال الثالث أنه كان خائفا من إغضاب صاحب العمل بسبب غيابه.

وعزا نصف أولئك الذين قالوا أنهم يعانون من الأمراض الشائعة سبب مرضهم العمل، مما قد يشير إلى أن أيام وساعات عملهم الطويلة هي عامل مساهم في أمراض الأطفال العاملين. إلا أن الأطفال المتبقيين البالغة نسبتهم ٦٩% أجابوا أنهم لم يصابوا بالمرض في الثلاثة أشهر الأخيرة، مما يشير إلى أن المستوى العام لصحة الأطفال العاملين في المحافظات الثلاث كان مرتفعا نسبيا في الأشهر التي سبقت المسح.

طُرحت أسئلة مماثلة على المجيبين في مسح الأسر، والذي جمع بيانات عن ما مجموعه ٥٠٦ من الأطفال المقيمين في الأسر المستهدفة. فعلى الرغم من أن ليس كل هؤلاء الأطفال كانوا يعملون في وقت إجراء المسح، إلا أن الأسئلة المتعلقة بالصحة سألت على وجه التحديد عن الأطفال الذين أفاد المجيبون على مسح الأسر أنهم يعملون. يبين الرسم البياني التالي أمراض الأطفال، وتكرار حدوثها كما حدد المجيبون البالغون. وقد ذكرت نزلات الانفلونزا والسعال والحمّى ووردت أيضا في إجابات الأطفال من مسح الأطفال. وذكر البالغون حالات إضافية بما في ذلك الحساسية وأمراض الجهاز التنفسي. وعلى الرغم أن المجيبين يعتقدون أن هذه الحالات ناتجة عن العمل، إلا أنه من غير الممكن من البيانات التي تم جمعها استخلاص هذا الاستنتاج بشكل موثوق.

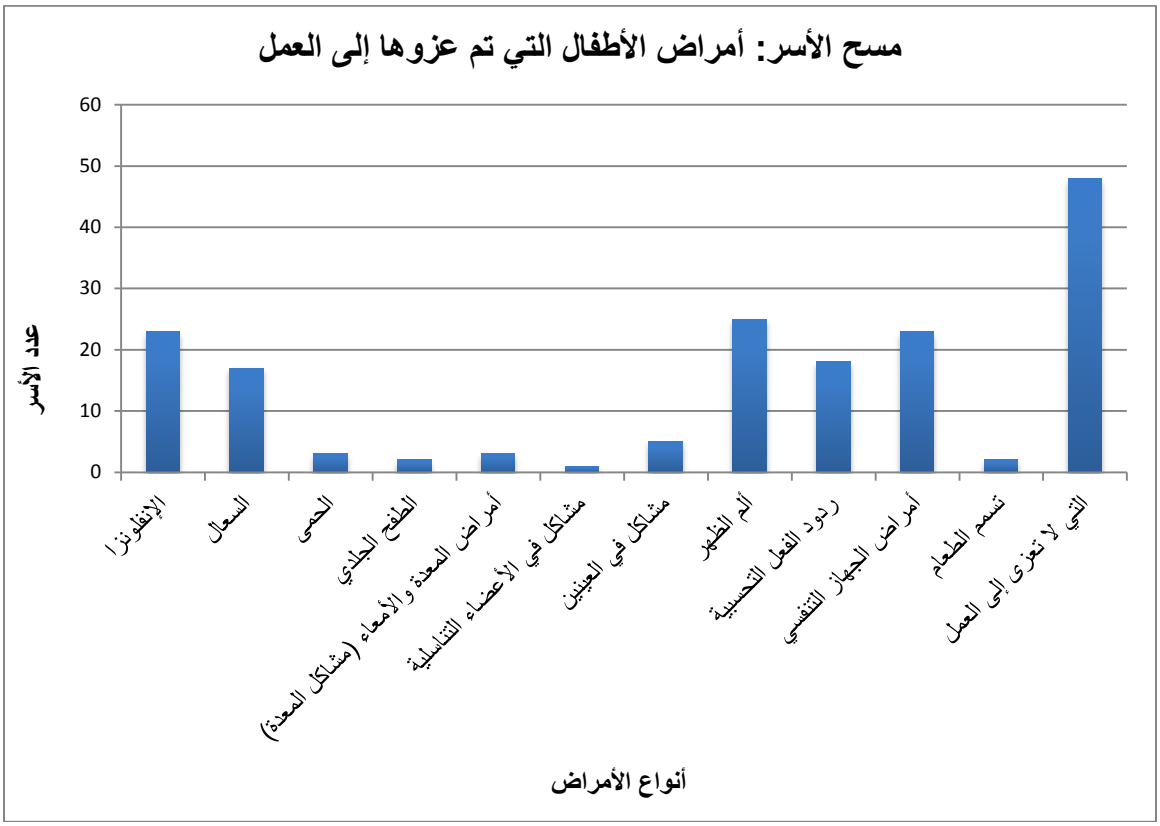

الشكل ١٤ :مسح الأسر: أمراض الأطفال التي تم عزوها إلى العمل

على الرغم أن الحالة الصحية للأطفال في البيئات الحضرية تبدو جيدة بشكل عام، إلا أن هناك مؤشرات مقلقة من الآلام الجسدية وغيرها من الحالات الناجمة عن العمل.

السلامة في مكان العمل

في السياق نفسه، سئل الأطفال أيضا عن سلامتهم في مكان العمل، مثلا إذا **تعرضوا لأي إصابات في العمل**، أو ما إذا تم **توفير الحماية لهم** من سوء الأحوال الجوية و/أو تم تزويدهم **بمعدات واقية خاصة بالوظيفة** من قبل أصحاب عملهم.

أفارد ١٤% فقط من الأطفال المجيبين عن حالات صحية عزوها بشكل محدد لعملهم. وتشمل تلك الحالات آلام في الظهر والذراعين والساقين أو أي إصابات وجروح أخرى. **لم يكن هناك مؤشرات كثيرة بين المجيبين على الأذى الجسدي الخطير** الذين قد يكون لحق بهم نتيجة للعمل. مع ذلك، سمع الباحثون تقارير عن إصابات خطيرة وتؤدي إلى العجز لحقت بزملاء للأطفال[٧٢]، بما في ذلك كسر في الساق، وجرح ناجم عن آلة تقطيع اللحوم، وفقدان أصبع في مكان العمل. خلال المقابلات، لاحظ فريق البحث أن الأطفال لم يكونوا محميين بشكل صحيح دائما من مخاطر مكان العمل، حيث لاحظوا مثلا أن أحد الأطفال محمر الوجه نتيجة للعمل بشكل قريبة من حرارة فرن المخبز. في بعض الحالات، لاحظ الباحثون أن الأطفال ليس لديهم معدات وقائية مناسبة، مثل القفازات، للعمل الذي يقومون به.

في مسح أصحاب العمل، سئل أصحاب العمل عن المخاطر الرئيسية التي يواجهها الموظفون[٧٣] في مؤسساتهم. ٣٣% منهم أجابوا أن العمل لساعات مفرطة هو أحد المخاطر الرئيسية، في حين كانت إجابة ١٦% هي التعرض للضوضاء، و ١١% التعرض للحراراة، و ١١% التعرض للغبار و ٩% التعرض للعوامل الطبيعية و ٤% التعرض للمواد الكيميائية في مكان العمل، والتوتر الناجم عن العمل. وأجاب ١٦% من المجيبين أنه لا يوجد هناك مخاطر على الموظفين في بيئة العمل التي يعملون بها. ومن بين أصحاب العمل الذين شملهم المسح والبالغ عددهم ٤٥ عام، أجاب ١٠٠% أنه لم يسبق أن تعرض أي من موظفيهم لإعاقة جسدية ناجمة عن العمل الذي يقومون به لصاحب العمل.

في المقابلات مع المجيبين الرئيسيين، تم ذكر أن القطاع الحضري يحتوي على مخاطر خاصة للأطفال العاملين، مع ملاحظة أن الأطفال في الفئة العمرية +١٢ أكثر احتمالا بشكل خاص للتواجد في بيئات عمل خطرة حيث يكونون عرضة إلى، من بين مخاطر أخرى، المواد الكيميائية، حركة المرور، والظروف الجوية القاسية[٧٤].

[٧٢] من البيانات التي تم جمعها من مسح الأطفال، ليس من الواضح ما إذا كان هؤلاء الزملاء بالغين أم أطفال. ولكننا أدرجنا البيانات هنا كمؤشر على أنواع الإصابات التي حدثت لموظفين آخرين في بيئة العمل للأطفال.

[٧٣] تم اختيار جميع أصحاب العمل الذين تمت مقابلتهم في هذا المسح بسبب وجود أطفال عاملين في مؤسساتهم. إلا أن السؤال الذي تم طرحه خلال المقابلات لم يطلب من المجيبين التمييز بين ما إذا كانت هذه المخاطر تواجه الموظفين البالغين أم الموظفين الأطفال.

[٧٤] نتائج وزارة العمل الأمريكية لعام ٢٠١١ عن أسوأ أشكال عمل الأطفال في الأردن ذكرت أيضا أن الأطفال "معرضين لمجموعة متنوعة من المخاطر قد تشمل الظروف المناخية القاسية والحوادث الناجمة عن القرب من السيارات والتعرض لعناصر إجرامية" (صفحة ٣١٢).

فيما يتعلق بالطريقة التي يتم التعامل بها مع الأطفال حين يكونون في بيئة العمل، طرح مسح الأطفال مجموعة من الأسئلة حول ما إذا كان الطفل عرضة لسوء المعاملة، وما إذا كان الطفل يتعرض للمضايقة (بدنيا أو لفظيا) من قبل أشخاص في البلدية، أو من قبل عمال آخرين، أو من قبل أشخاص من الجنس الآخر، وأخيرا ما إذا كان هناك أطفال آخرون يسخرون من الطفل العامل بسبب العمل الذي يقوم به. النتائج مبينة في الرسم البياني أدناه، ويبدو أنها تشير إلى أن الأطفال يعتقدون أن مستوى هذه الإساءة و/أو المضايقة و/أو السخرية من الطفل منخفضا.

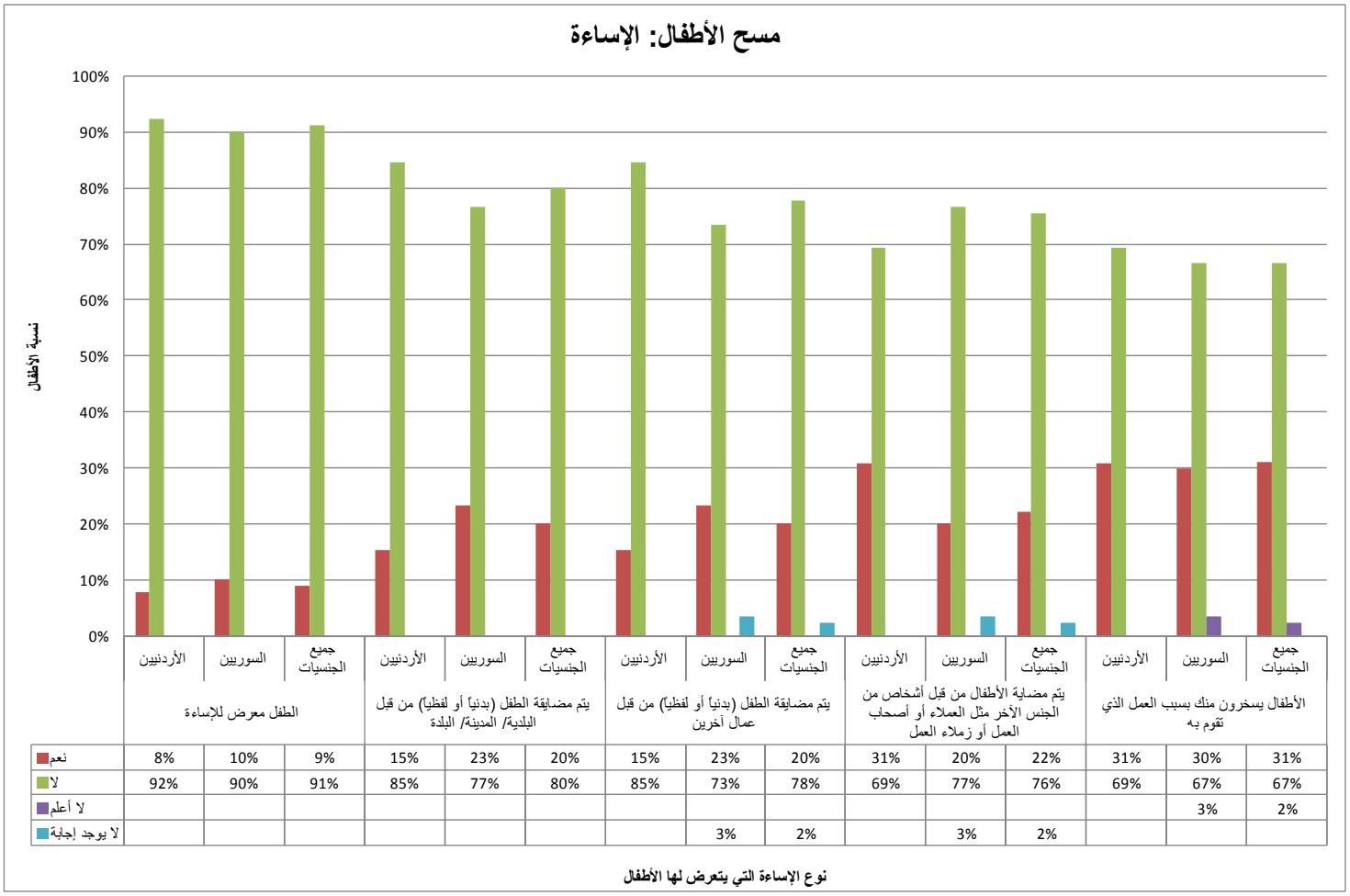

الشكل ١٥ :مسح الأطفال العاملين: الإساءة

ذكر في مناقشات مجموعات التركيز وجود الأطفال العاملين في بيئات عالية المخاطر مثل "الحسبة المركزية" (الأسواق المركزية) في إربد، حيث يحمّلون الفواكه والخضروات. وقال المشاركون أنهم

سمعوا عن حالات اعتداء جنسي، على الرغم أن فريق البحث لم يتمكن من التحقق من هذه التقارير. وكان المشاركين يعتقدون أن الأطفال العاملين في هذه الأماكن عرضة للخطر بشكل خاص لأنهم يبدأون العمل في وقت مبكر من الصباح (الرابعة صباحا)، ويعملون في نوبات مع وجود فجوات بينهما حيث لا يكون فيها الأطفال مراقبين أو يتم الاعتناء بهم من قبل أشخاص بالغين.

الخاصية: تم الإبلاغ عن عدد صغير من الإصابات الخطرة من قبل الأطفال العاملين، وسمع الباحثون تقارير عن مخاطر جدية يواجهها الأطفال في مواقع معينة مثل "الحسبة المركزية".

النوع الاجتماعي

يعتبر عمل الأطفال في الأردن بشكل رئيسي ظاهرة تنتشر بين الأطفال الذكور[٧٥]. وأكدت البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة في عمّان والمفرق وإربد هذا الأمر. وفي مسح الأطفال العاملين، تم تحديد طفلة واحدة فقط تعمل. وفي مسح أصحاب العمل، ومن بين ٤٥ مؤسسة تم إجراء المقابلات معها، كان هناك فتاتين فقط تعملان وتتراوح أعمارهن بين ٥ و ١٧ عام، على الرغم أن النسبة ارتفعت إلى ١١% عند شمل الإناث اللواتي تبلغ أعمارهن ١٧ عام فأكثر. ويشير عدم وجود بيانات عن أطفال إناث عاملات في أمكنة العمل أن القليل من الأطفال الإناث يعملن خارج المنزل. ولكن وفقا للمقابلات مع المجيبين الرئيسيين[٧٦]، توجد ظاهرة "الفتيات جليسات المنازل"[٧٧] في الأردن، وبالتالي قد يكون هناك أطفال إناث يعملن أكثر مما تظهر البيانات من هذا المسح بالتحديد.

[٧٥] وجد المسح الوطني لعام ٢٠٠٧ أن عمل الأطفال بين الإناث ظاهرة نادرة جدا في الأردن (مسرود في الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال ٢٠١١، صفحة ٥).

[٧٦] مقابلة، منظمة أنقذوا الأطفال الدولية ٩-١-١٤.

[٧٧] وفقا لتعريف منظمة أنقذوا الأطفال الدولية، الفتيات جليسات المنازل هن فتيات صغيرات تحت سن ١٨ عام واللواتي يتم، لأسباب ثقافية أكثر منها اقتصادية، إخراجهن من المدرسة وحبسهن في منزل الأسرة للمشاركة بالأعمال المنزلية. وبما أن تعريف عمل الأطفال لا يشمل العمل المنزلي الذي يتم القيام به داخل منزل الطفل، لم يتم شمل هذه الفئة في المسح الوطني لعمل الأطفال في الأردن لعام ٢٠٠٧ والبيانات المتعلقة بهذا الموضوع قليلة جدا.

الخاصية: يشمل عمل الأطفال في الأردن الأطفال الذكور بشكل رئيسي. ولا تتوفر الكثير من البيانات حول الوضع العام للأطفال الإناث العاملات. وعلى وجه التحديد، فإن ظاهرة "الفتيات جليسات المنازل" هي مجال يمكن فيه للبحوث في المستقبل أن تسفر عن معلومات جديدة ومفيدة.

أصحاب عمل الأطفال العاملين

تبين من مسح أصحاب العمل الذي شمل ٤٥ من أصحاب العمل لأطفال عاملين في جميع المحافظات الثلاث أن أصحاب العمل الأكبر سنا، بشكل رئيسي، هم الذين يستخدمون عمل الأطفال في مؤسساتهم. وكانت الغالبية العظمى (٩٨%) من أصحاب العمل من الذكور، وأكملوا المدرسة الثانوية على الأقل (٨٢% من المجيبين). وأكمل ستة عشر في المائة منهم التعليم الابتدائي فقط. ومن حيث العمل، أكثر من نصف أصحاب العمل تتراوح أعمارهم بين ٣٠-٥٠ عام. جميع أصحاب العمل الذين تمت مقابلتهم أردنيين. وكانت غالبية (٨٩%) أصحاب العمل الذين تمت مقابلتهم هم أيضا أصحاب شركاتهم، في حين كانت النسبة المتبقية من المديرين.

من بين أصحاب العمل الذين تم سؤالهم، أجاب ٨٠% أن هذا العمل هو مصدر دخلهم الوحيد، في حين قال ٩% أنهم يملكون شركات خاصة أخرى. وذكر آخرون أن لديهم أشكال أخرى من الدخل مثل عامل بأجر، أو عامل مؤقت، أو صاحب أغنام، أو تاجر خردة، أو معلم. وذكر عدد قليل فقط من المجيبين (٢%) هذه الدخول الإضافية.

كان غالبية أصحاب العمل الذين تمت مقابلتهم يملكون شركات صغيرة- لدى ٨٠% منهم ثلاثة موظفين أو أقل بدوام كامل في حين لدى ٣١% منهم موظف إلى موظفين فقط بدوام جزئي. وقال ٦٩% من أصحاب العمل أنهم حصلوا على موافقة من أولياء أمر الأطفال قبل توظيفهم[٧٨]. وقال ٨٠% أنهم وظفوا الأطفال للعمل بدوام كامل في حين قال ١٨% أن العمل بدوام جزئي، وكان هناك نسبة ٢% من المساعدين بدون أجر.

[٧٨] لا تشكل حقيقة كون أصحاب العمل حصلوا على موافقة من أولياء أمر الأطفال قبل توظيفهم أي فرق بموجب قانون العمل الأردني. ولكن المثير للاهتمام الإشارة إلى هذا حيث أنه يشير إلى أن أولياء أمر الأطفال أو عائلاتهم، بشكل عام، يدركون أن طفلهم يعمل بدلا من الذهاب إلى المدرسة، وأن هناك مستوى معين من التواصل بين صاحب العمل وأولياء أمر الأطفال.

لم يذكر أي من أصحاب العمل أنهم وظفوا أطفال على أساس موسمي، الأمر الذي يعتبر إحدى سمات بيئة العمل غير المنظمة في المناطق الحضرية على عكس القطاعات الزراعية، مثلا.

فيما يتعلق بالعلاقة بين أصحاب العمل والأطفال الذين يعملون لديهم، أفاد غالبية أصحاب العمل (٨٣%) أن الطفل الذي يعمل لديهم ليس قريبهم، في حين قال ١١% و ٦% فقط أن الطفل كان، على التوالي، طفلهم أو قريبهم. ويتضح هذا في الرسم البياني أدناه.

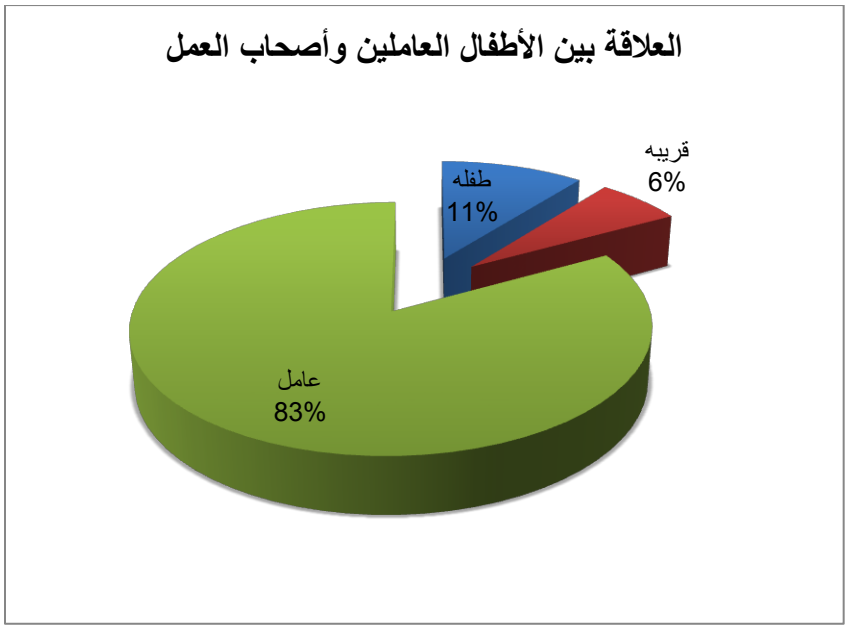

الشكل ١٦ :مسح أصحاب العمل، العلاقة بين الأطفال العاملين وأصحاب العمل

أفاد العديد من أصحاب العمل (٨٤%) أنهم وظفوا أطفال في مؤسساتهم فقط في العام إلى العامين الماضيين، في حين قال ١١% أنهم وظفوا أطفال في مؤسساتهم منذ ٣-٤ سنوات. على الرغم أن هذا المسح أخذ عينة صغيرة فقط من المجيبين من أصحاب العمل، إلا أن حقيقة أن العديد من أصحاب العمل قالوا أنهم وظفوا أطفال لأول مرة خلال العامين الماضيين قد يعكس التغيرات في وضع العمل في الأردن وقد يعكس زيادة عدد السكان في البلاد منذ بداية الأزمة السورية. ولكن من البيانات المتاحة من هذا البحث ومن الحجم الصغير للعينة، من غير الممكن استخلاص استدلال مباشر من هذه الإجابات.

الخاصية: أفاد غالبية أصحاب العمل أنهم بدأوا بتوظيف الأطفال في العام إلى العاميين الماضيين، مما قد يشير إلى زيادة عدد الأطفال العاملين في هذه الفترة. لم يذكر أي من أصحاب العمل أنهم يوظفون أطفال على أساس موسمي.

القسم الثالث: أسباب عمل الأطفال

من المعروف أن أسباب عمل الأطفال هي مزيج من العوامل التي تشمل عموما، **الحاجة الاقتصادية، ومواقف العائلات والمجتمع التي لا تقدر قيمة التعليم**[٧٩]. نتيجة لتدفق اللاجئين السوريين في الأردن وحقيقة أنه لا يتم منح السوريين البالغين تصاريح عمل، يحدث عمل الأطفال أيضاً بسبب الحاجة الاقتصادية الناجمة عن **النزوح جراء الصراع العنيف**. بهذا المعنى، أصبح عمل الأطفال آلية تكيف بالنسبة للاجئين السوريين الذين يحاولون البقاء على قيد الحياة في البيئات الحضرية في الأردن، بالإضافة إلى حقيقة أن الأطفال المستخدمين يوفرون للعائلات الأردنية الفقيرة دخل إضافي لتغطية تكاليف المعيشة الأساسية.

وهذه العوامل مرتبطة في الأردن، ويمارس كل منها تأثيرا على العوامل الأخرى. على سبيل المثال، نتيجة للحاجة الاقتصادية، لا تعتبر الدراسة بدوام كامل للأطفال خيارا فوريا "ذو قيمة مضافة" للأسر التي عليها دفع الإيجار والفواتير شهريا. لهذا السبب، فإن القيمة المتصورة، على الأقل من الناحية الاقتصادية، للتعليم النظامي آخذة في الانخفاض. وقد شوهد هذا في التعليقات التي قيلت للباحثين خلال فترة المسح. على سبيل المثال، كان أحد أصحاب العمل الذين شملهم المسح يعتقد أنه "في أيامنا هذه من الأفضل للطفل أن يتعلم مهارة ويتعلم التجارة، لأن المدارس لا تساعده على كسب لقمة العيش في المستقبل"[٨٠].

وتم سماع هذا أيضا في مقتطفات من المجيبين على مسح الأسر، على الرغم أن الأسر كانت تعبر بشكل أكبر عن قدر من الندم لأنها بحاجة لأن يعمل أطفالها– على سبيل المثال "أشعر بالذنب لأن ابني لم يكمل دراسته، ولكن وضعنا المالي سيئ، وعلى أحد أطفالي أن يضحي للمساعدة. وبما أنه الأكبر فقد أصبح هو

[٧٩] المجلس الوطني لشؤون الأسرة/ مؤسسة الإسكان التعاوني الدولية (٢٠١٠) الأثر البدني والنفسي لعمل الأطفال في الأردن، صفحة ٢٢-٢٣.

[٨٠] مقابلة، أحد المجيبين على مسح أصحاب العمل، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣.

الضحية"[٨١] وكانت مثل هذه الأمور واضحة في الأسباب التي قدمها الأطفال العاملون لعدم ذهابهم إلى المدرسة– على سبيل المثال، الاضطرار إلى "مساعدة الأهل" من خلال توفير الدخل.

الحاجة الاقتصادية

يبدو من الإجابات على مسح الأسر أن العائلات يصعب عليها تغطية التكاليف المتزايدة للعيش في الأردن. وقد سأل الباحثون في مسح الأسر ما إذا كان الدخل الشهري للمجيبين يغطي تكلفة توفير الاحتياجات الأساسية للأسرة. ومن بين المجيبين البالغ عددهم ٢٠٠، أجاب أكثر من الثلثين (٦٥%) "لا"، وكان معظمهم (٦٨%) من السوريين. وكانت إجابات "لا" أعلى من محافظة إربد، حيث قال ٨٩% من الأسر التي شملها المسح أن دخلها ليس كافيا لتلبية احتياجاتها الأساسية. في المقابل، كانت إجابات "لا" أقل في عمّان (٤٢%) والمفرق (٥٧%). وقد يشير هذا إلى أنه يصعب على الأسر التي تعيش في إربد تغطية تكاليف المعيشة الأساسية بشكل أكبر من الأسر في المحافظتين الأخريتين. وكانت التعليقات التي سمعها الباحثون خلال مرحلة العمل الميداني تتعلق عادة بارتفاع الأسعار في الأردن– سمع الباحثون "نحن محبطون جدا من الظروف المعيشية هنا في الأردن، إنها مكلفة للغاية، والأسعار مرتفعة جدا" و "نعاني من ارتفاع الأسعار... نتمنى العودة إلى بلادنا." وحرص المجيبون على الإشارة إلى صعوبة تلبية تكاليف المعيشة الأساسية مثل "الإيجار أصبح عاليا جدا لشقة مكونة من غرفة نوم واحدة أو غرفتي نوم. الأسعار عالية جدا. أصبحت الحياة مكلفة للغاية بحيث من الصعب البقاء." وسمعوا أيضا ملاحظات عن سوء حالة المنازل المتاحة للإيجار، مثل "في فصل الشتاء، يدخل المطر من السقف. والآن بدأ المطر يمر من خلال الأبواب. الوضع المعيشي سيئ للغاية" و "من غير الصحي على الإطلاق العيش في هذا المنزل. نعاني أيضا من الرطوبة والرائحة الكريهة. وهي تؤثر على صحة أطفالنا."[٨٢]

ومن البيانات التي تم جمعها، يبدو إن إحدى الطرق التي تحاول من خلالها الأسر خفض الفواتير الشهرية هي التشارك في المسكن مع آخرين. ويوضح الرسم البياني أدناه المجيبين على مسح الأسر حسب عدد الوحدات الأسرية[٨٣] التي ذكر أنها تتشارك في مسكن واحد.

---

[٨١] مقابلة، أحد المجيبين على مسح الاسر، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣.

[٨٢] جميع التعليقات مأخوذة من المقابلات مع المجيبين على مسح الأسر، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣.

[٨٣] لم يطلب من المجيبين توضيح عدد الأفراد الذين يشكلون "عائلة" في كل حالة، لذا فإن البيانات مقدمة حسب "الوحدة الأسرية".

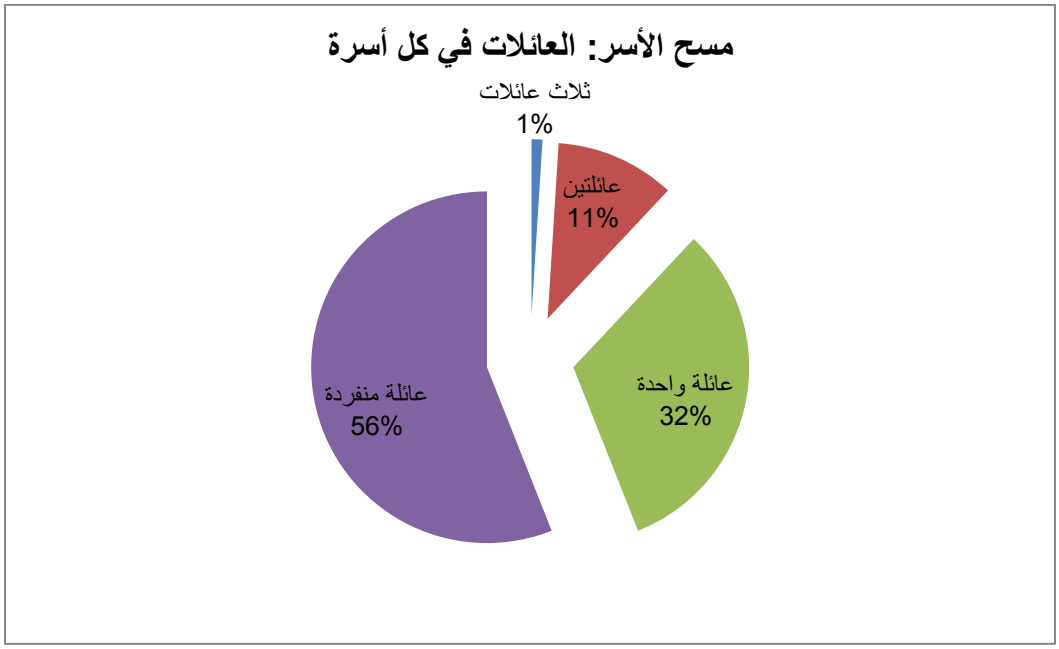

الشكل ١٧ :مسح الأسر: العائلات في كل أسرة

بالإضافة إلى ذلك، كما هو مبين في الرسم البياني أدناه، يبدو أن السوريين يتشاركون في المسكن مع عائلة أخرى بشكل أكبر من الأردنيين، حيث أجاب ٨٥% من المجيبين أنهم يتقاسمون مسكنهم مع عائلة سورية...

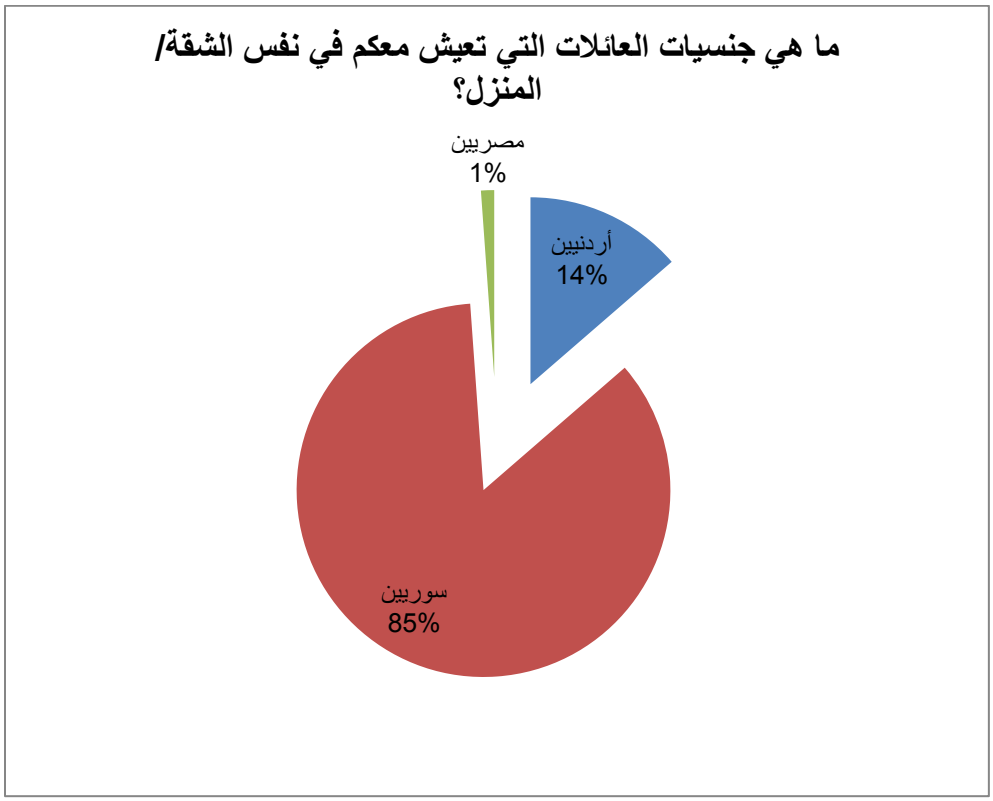

الشكل ١٨ :ما هي جنسيات العائلات التي تعيش معكم في نفس الشقة/ المنزل؟

وكطريقة لتوضيح الأوضاع الاقتصادية لأولئك الذين تمت مقابلتهم من أجل مسح الأسر، من الممكن دراسة الأحوال المعيشية للأسر التي يعمل أطفالها[٨٤]. ومن تعليقات المجيبين وملاحظات الباحثين خلال مسح الأسر، كان من الواضح أن **الظروف المعيشية للأسر التي يعمل أطفالها سيئة للغاية وكانت** مصدرا من مصادر التوتر النفسي للكثير من المجيبين. وغالبا ما ركزت التعليقات التي تم الإدلاء بها للباحثين خلال المقابلات على عدم وجود العناصر الأساسية للمنزل، وحالة المنزل التي يرثى لها، وارتفاع تكاليف الإيجارات لمنازل متدنية النوعية، ونقص الدخل لشراء تدفئة للمنزل أو لدفع تكاليف الكهرباء. وتستخدم العديد من الأسر الكهرباء في غرفة واحدة فقط، حيث تعتمد على الشموع للإضاءة في الغرف الأخرى في المنزل. وبالإضافة إلى أن هذه الظروف المعيشية تسبب لهم القلق والاضطراب العاطفي، فهي أيضا سببا

[٨٤] تم اختيار المجيبون على مسح الأسر على أساس أنه ذكر أن طفل واحد على الأقل من الأسرة يعمل عمل من نوع ما.

محتملا للمرض، حيث تعاني الكثير من العائلات من دخول الأمطار من خلال السقف ومن البرد القارس والرطوبة. وهذه الظروف قد تسبب مشاكل تنفسية والانفلونزا والحمّى ونزلات البرد وغيرها من الأمراض.

وكطريقة إضافية للتحقق من الوضع الاقتصادي للأسرة، سئل المجيبون على مسح الأسر عن الوضع الوظيفي لرب الأسرة. ومن الملاحظ أنه ذكر أن أرباب الأسر للعائلات السورية عاطلين عن العمل بشكل أكبر من الأسر الأردنية.

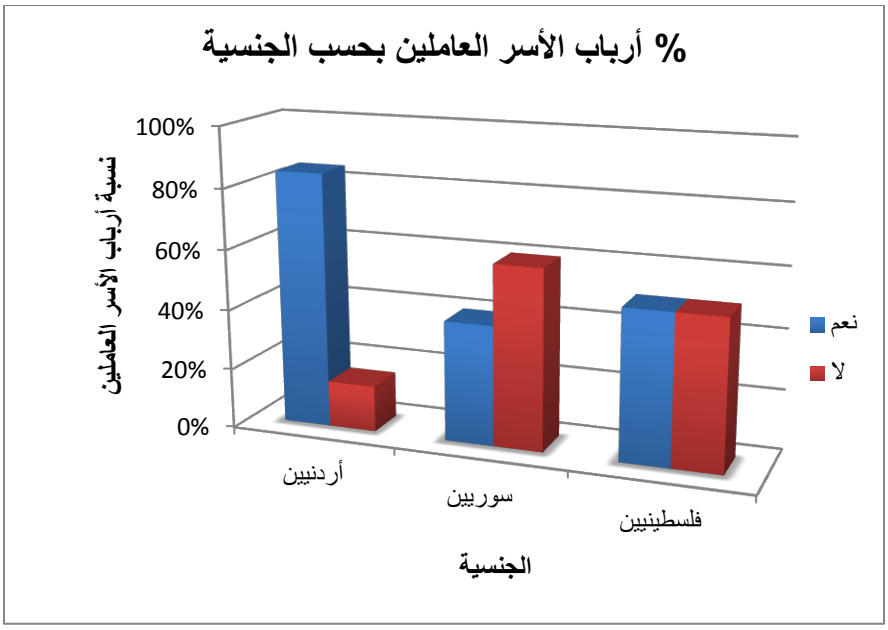

الشكل ١٩ :النسبة المئوية لأرباب الأسر العاملين

سأل فريق البحث الأطفال العاملين مباشرة السؤال نفسه عن الوضع الوظيفي لأرباب الأسر. وأشار الأطفال أن نوع العمل الذي يقوم به أرباب الأسر يشمل: عامل بأجر، أو عامل مؤقت، أو صاحب مؤسسة. وتنعكس هذه النتائج في شريط الرسم البياني أدناه، المصنف حسب الجنسية ونوع العمل. ويبدو أنه يشير إلى أنه من بين الأطفال العاملين البالغ عددهم ٤٥ والذين تمت مقابلتهم، جاء ٥ منهم فقط من عائلات حيث رب الأسرة عاطل عن العمل، على النقيض من الغالبية الذين ذكروا أن رب الأسرة يعمل إما "كعامل بأجر" أو كصاحب مؤسسة خاصة، أو كعامل مؤقت[٨٥]. وقد تم جمع النتائج من المجيبين من

[٨٥] يرتبط هذا بالبيانات التي تم جمعها بشأن أثر أجور الأطفال العاملين على دخل الأسر، والذي يشير إلى أن أجور الأطفال تشكل مصدرا كبيرا، ولكن ثانويا، للدخل للعديد من الأسر.

الأطفال العاملين، والذين لم يستطع أحدهم تحديد نوع عمل رب الأسرة للباحثين، ومن هنا جاءت فئة "لا أعلم".

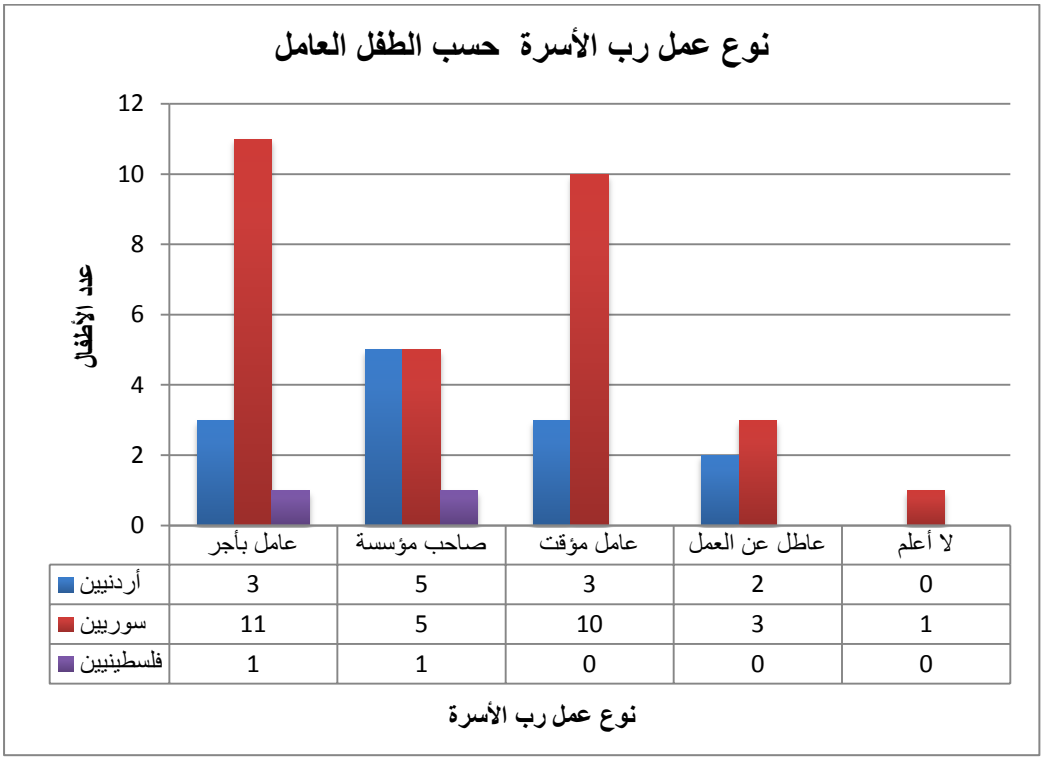

الشكل ٢٠ :نوع عمل رب الأسرة حسب الطفل العامل

ذكرت غالبية الأسر (٩٤%) أن لديها على الأقل ذكر واحد يتراوح عمره من ٥-١٧ عام يعمل، ولمقارنة ذلك حسب النوع الاجتماعي، ليس لدى ٩٩% من المجيبين إناث ما بين ٥-١٧ يعملن. ومن بين نسبة ١% من الأسر التي لديها فتاة ما بين ٥-١٧ عام تعمل، كان هناك أسرة أردنية وأسرة سورية وأسرة بنغلاديشية. وبالنسبة للإناث، تغيرت هذه النسبة المئوية في الفئة العمرية ١٧ فأكثر، حيث أجاب ١١% من المجيبين أن لديهم فتاة تبلغ من العمر ١٧ أو أكثر تعمل. ومن بين الأسر التي لديها فتيات يبلغن من العمر ١٧ عام وأكثر يعملن، كانت ثلاثة أرباعها أسر سورية.

ومن المؤشرات الأخرى على الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الأسر في الأردن هي حقيقة أن يتم استخدام أجور الأطفال من قبل الأسر للمساعدة في دفع تكاليف المعيشة الأساسية مثل الإيجار والطعام

والفواتير. وفي البيانات التي تم جمعها من مسح الأطفال، كان هذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة للأطفال السوريين. وفي مسح الأطفال، سئل الأطفال العاملين عن كيفية إنفاقهم لأجورهم. يبين الرسم البياني أدناه **النفقات التي ذكر الأطفال العاملون أنهم ينفقون أجورهم عليها، مصنفة حسب الفئة العمرية**. ويساهم الأطفال بأجورهم في دفع الإيجار والطعام ونفقات الأسرة والأشياء الشخصية. وأبلغ الأطفال الأكبر سنا عن مصروفات أعلى على أشياء مثل الملابس وبطاقات الهواتف المحمولة وغيرها من النفقات الشخصية، مما يشير إلى مستوى أعلى من الاستقلال عند إنفاق أجورهم بالمقارنة مع الأطفال الأصغر سنا، الذين يبدو أنهم يقدمون مساهمات أعلى بكثير لتغطية نفقات الأسرة. ويشير هذا إلى أن الأطفال العاملين الأكبر سنا يتحكمون بشكل أكبر بدخلهم الخاص أكثر من الأطفال العاملين الأصغر سنا، وأن الأطفال الأكبر سنا الذين يعملون، بما أنهم يذكرون نفقات أعلى على أشياء غير أساسية، قد لا يكونون معرضين لنفس الضغوط الاقتصادية التي يتعرض لها الأطفال الأصغر سنا، الذين يعملون لتلبية احتياجات الأسرة وليس لإعالة أنفسهم.

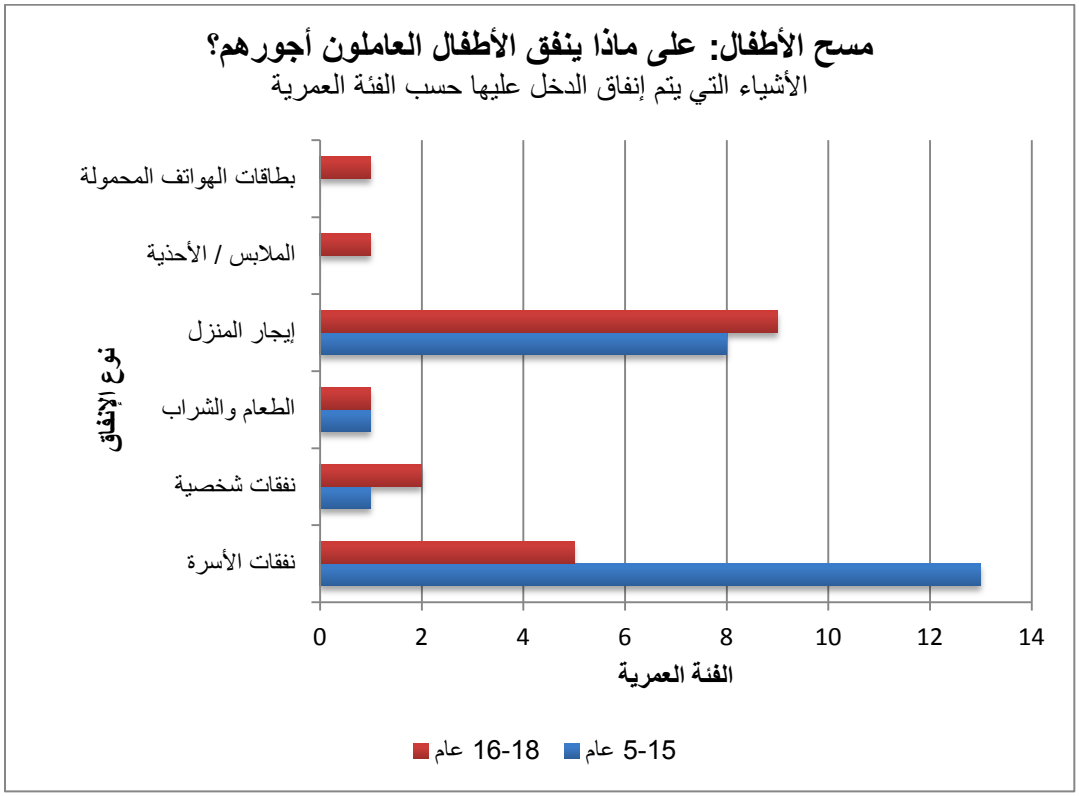

الشكل ٢١ :مسح الأطفال: على ماذا ينفق الأطفال العاملون أجورهم؟

يستخدم الرسم البياني أدناه البيانات المأخوذة من مسح الأطفال، **ويبين نفقات الأطفال العاملين مصنفة حسب الجنسية**. وهو يوضح أن نسب كبيرة من أجور الأطفال السوريين العاملين تذهب نحو نفقات الأسرة والإيجارات، ويشكل الطعام والشراب أيضا مصدر نفقات كبير. وفي حين أن الأطفال الأردنيين العاملين ذكروا مستوى معين من النفقات على مصاريف الأسرة والإيجار، إلا أنهم قالوا أيضا أنهم ينفقون من أجورهم على أشياء شخصية والملابس والأحذية وبطاقات الهواتف المحمولة. على النقيض من ذلك، لم يجب أي طفل سوري عامل بأنه ينفق مثل هذه النفقات على هذه الأشياء.

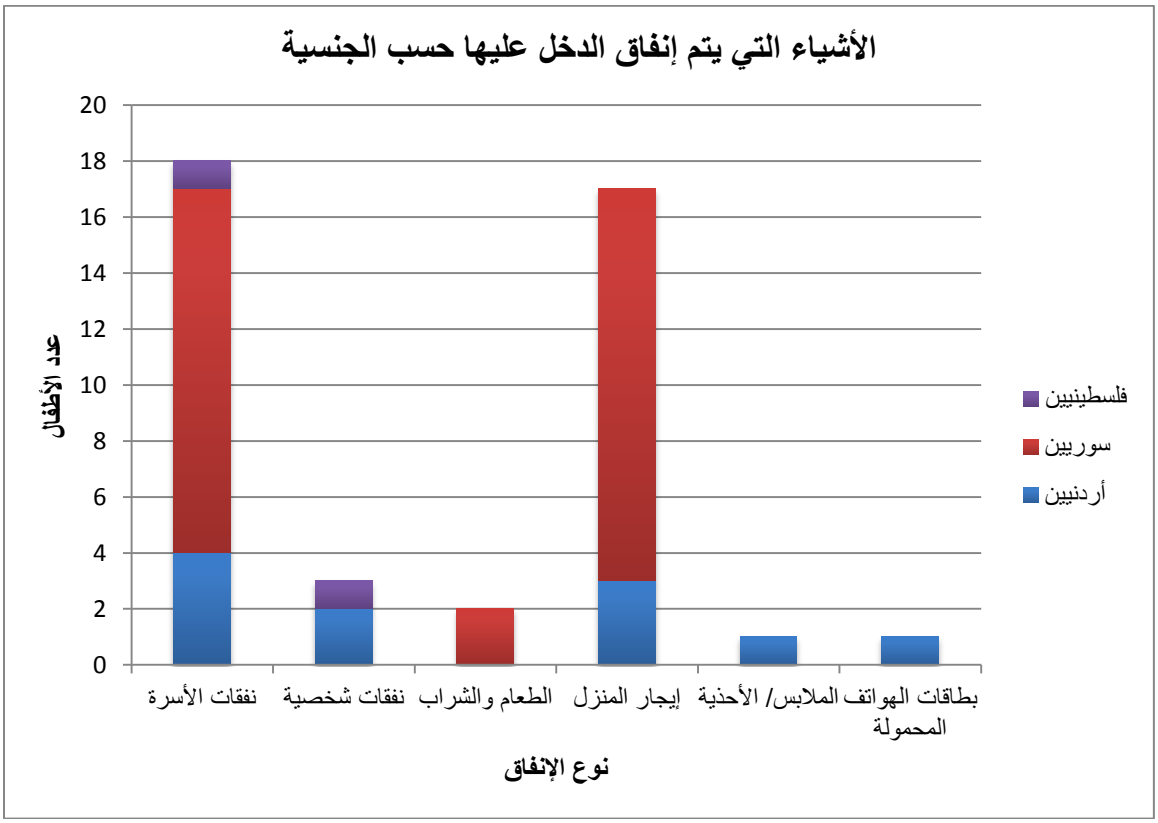

الشكل ٢٢ :الأشياء التي يتم إنفاق الدخل عليها حسب الجنسية

من مسح الأطفال ومسح الأسر، أظهرت البيانات عن كيفية إنفاق الأطفال العاملين لأجورهم أوجه تشابة كبيرة في الأشياء التي ينفق عليها الأطفال من جميع الأعمار أجورهم عليها– الإيجار، الطعام، نفقات الأسرة، الأشياء الشخصية. ويبدو من هذه البيانات أن الأطفال السوريين العاملين يساعدون على تلبية نفقات الأسرة الأساسية جدا. هذه الملاحظة واضحة أيضا من مسح الأسر الذي أجري لهذه الدراسة، حيث حدد ٩٤% من المجيبين من الأسر السورية أجور الأطفال باعتبارها مصدر ثان ومهم للدخل بالإضافة إلى المساعدة النقدية من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغير ذلك من التبرعات أو القسائم الغذائية وغير الغذائية من وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

ويختلف الإنفاق حسب الأسرة أيضا من محافظة إلى أخرى، حيث ذكر المجيبون من إربد مساهمات أعلى من الأطفال للإيجار والطعام من المجيبين في المفرق أو عمّان، وهي مفصّلة في الرسم البياني أدناه. وتظل تكاليف المياه والكهرباء مماثلة في جميع المحافظات بما أن أسعار هذه الخدمات العامة تتحكم بها الحكومة.

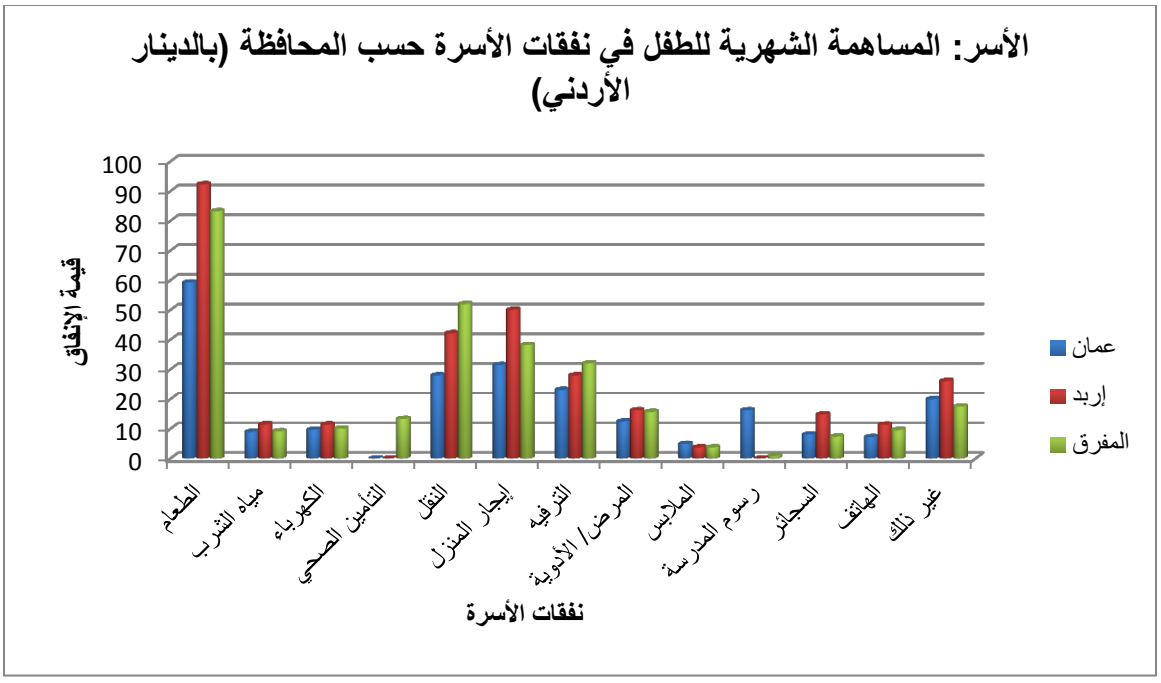

الشكل ٢٣ :الأسر: المساهمة الشهرية للطفل في نفقات الأسرة حسب المحافظة (بالدينار الأردني)

المواقف تجاه التعليم

التعليم للأطفال مصدر قلق رئيسي للعديد من المشاركين في قضايا عمل الأطفال. وقد ركزت التدخلات الأخيرة بشأن عمل الأطفال في الأردن، مثل مشروع مكافحة عمل الأطفال من خلال التعليم، بشكل وثيق على سحب الأطفال العاملين من سوق العمل ومساعدتهم على الانخراط ثانية في التعليم، سواء التعليم النظامي أم غير ذلك. في بعض الحالات، كما هو مفصّل في القسم السابق، بسبب تزايد الضغوط على الموارد المالية للأسر والحاجة لتغطية نفقات المعيشة الأساسية، قد لا يكون التعليم خيارا للطفل في هذا الوضع، لأن العائلة تعتمد بشكل كبير على مساهمته المالية. خلال مسح الأسر، سمع الباحثون مرارا تصريحات من الأهالي بشأن الاحتياجات الاقتصادية الملحة التي يواجهونها، وكيف أن هذا يؤثر على تعليم الأطفال. وغالبا ما عبّر الأهالي الذين شملهم المسح عن شعورهم بالذنب لأنهم مضطرون إلى الاعتماد على طفلهم للحصول على المال، حيث يقولون أشياء مثل: "لو لم نكن بحاجة لن أسمح أبدا لطفلي أن يعمل. أفضل أن يدرس بدلا من أن يعمل. إلا أن وضعنا المالي سيئ ولهذا عليه أن يعمل"[٨٦]، و "أشعر بالذنب لأن ابني لم يكمل دراسته، إلا أن وضعنا المالي سيئ، وعلى أحد أطفالي أن يضحي للمساعدة. وبما أنه الأكبر فقد أصبح الضحية."[٨٧] وكان الأطفال يدركون التحديات الاقتصادية التي يواجهها أهاليهم، حيث قالوا: "لا يمكنني الذهاب إلى المدرسة لأن أهلي بحاجة للمال، لذا علي أن أترك المدرسة وأذهب إلى العمل."[٨٨]"

قد لا تكون **البيئة المدرسية** في الأردن جذابة لبعض الأطفال لعدة أسباب. وقد تشمل هذه الأسباب مثلا الاكتظاظ في المدارس في المناطق التي يكثر فيها بشكل خاص تدفق الطلاب السوريين الجدد أو البيئة المدرسية العنيفة أو المسيئة بما في ذلك التنمر. وبشكل خاص للطلبة غير الأردنيين، قد تكون الاختلافات في المناهج بين مدارسهم السابقة والحالية عاملا إضافيا[٨٩]. وقد تكون كل هذه العوامل بمثابة عوامل

[٨٦] مقابلة مع أحد المجيبين على مسح الأسر، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣.

[٨٧] مقابلة مع أحد المجيبين على مسح الأسر، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣.

[٨٨] مقابلة مع طفل عامل من المجيبين على مسح الأطفال، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣.

[٨٩] العوامل كما وردت في تقرير مؤسسة كويست سكوب (٢٠١٣) بشأن العوامل التي تؤثر على الوضع التعليمي للاجئين السوريين في الأردن، صفحة ١٩–٢٠. وقد درس التقرير أربع محافظات في الأردن بما في ذلك المحافظات الثلاث التي هي أيضا محور هذه الدراسة، وهي المفرق وإربد وعمّان، ووجد هذه العوامل موجودة في كل من البيئات الحضرية والريفية في جميع المحافظات التي شملتها الدراسة.

مشجعة لكي يترك الأطفال التعليم ويدخلوا إلى سوق العمل[٩٠]. وبمجرد الخروج من المدرسة، من المرجح أن يبدأ الأطفال العمل بدلا من الجلوس في المنزل وعدم فعل شيء. ومن العوامل الأخرى التي تشجع على حالات عمل الأطفال في الأردن هي **المواقف التي تقدّر قيمة التعليم**. ويبدو من البحوث التي أجريت لهذه الدراسة الحالية أن التعليم أقل قيمة بالنسبة للمجيبين الأردنيين عنه بالنسبة للمجيبين السوريين، على الأقل من الإجابات التي تم جمعها من الأطفال خلال مسح عمل الأطفال.

من المجيبين الأردنيين، ٧٧% لم يذهبون إلى المدرسة في حين أن ٩٠% من السوريين ليسوا في المدرسة. بالنسبة للمجيبين الذين يذهبون إلى المدرسة، سأل الباحثون عن مستوى حضورهم في أيام العمل. بالنسبة للأطفال الذين يحضرون (٢٣% من الأردنيين و ١٠% من السوريين)، يحضرون جميعهم ٥ أيام في الاسبوع. ويشير هذا إلى أن الأطفال يقومون بعملهم الذي يأخذون عليه أجرا بالإضافة إلى دراستهم، حيث يعملون في فترات الصباح أو الظهيرة أو المساء أو إجازات نهاية الاسبوع، اعتمادا على جدول مدرستهم.

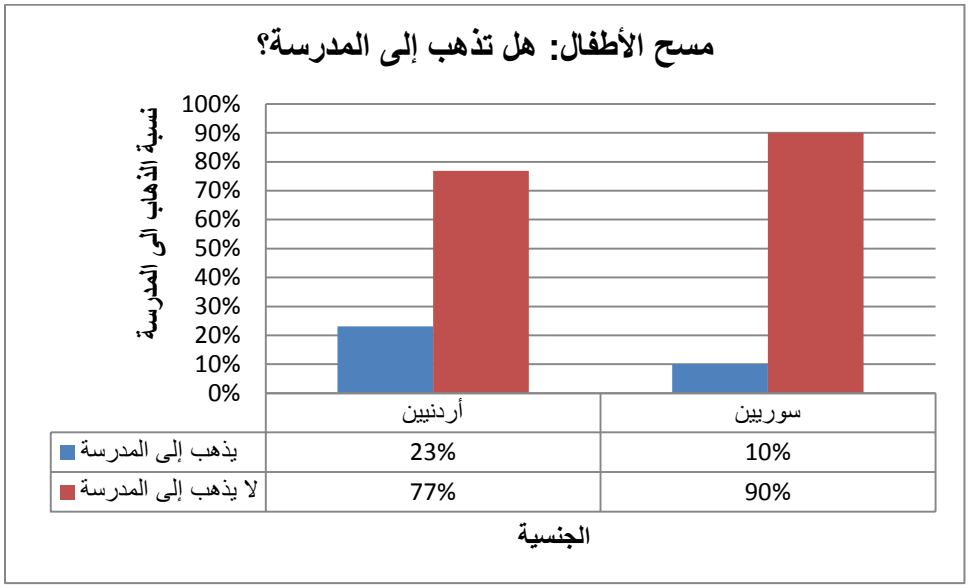

الشكل ٢٤ :مسح الأطفال: هل تذهب إلى المدرسة؟

[٩٠] مؤسسة كويست سكوب (٢٠١٣) العوامل التي تؤثر على الوضع التعليمي للاجئين السوريين في المناطق الحضرية في الأردن.

بحسب الجنسية، ذكر جميع الأطفال السوريين العاملين تقريبا (٩٦%) أنهم كانوا يذهبون إلى المدرسة، مقارنة بنسبة ٤٠% من المجيبين الأردنيين. ومن بين أولئك الذين كانوا يذهبون في السابق إلى المدرسة، وصل حوالي ثلاثة أرباعهم (٧١%) إلى المستوى المتوسط، وأغلبهم من السوريين. وترك حوالي ٦٥% من السوريين المدرسة قبل عام، وترك نسبة ١٩% المدرسة قبل عامين، وترك نسبة ١٢% المدرسة قبل ثلاثة أعوام، في حين ترك جميع المجيبون الأردنيون المدرسة قبل ٤ أعوام على الأقل.

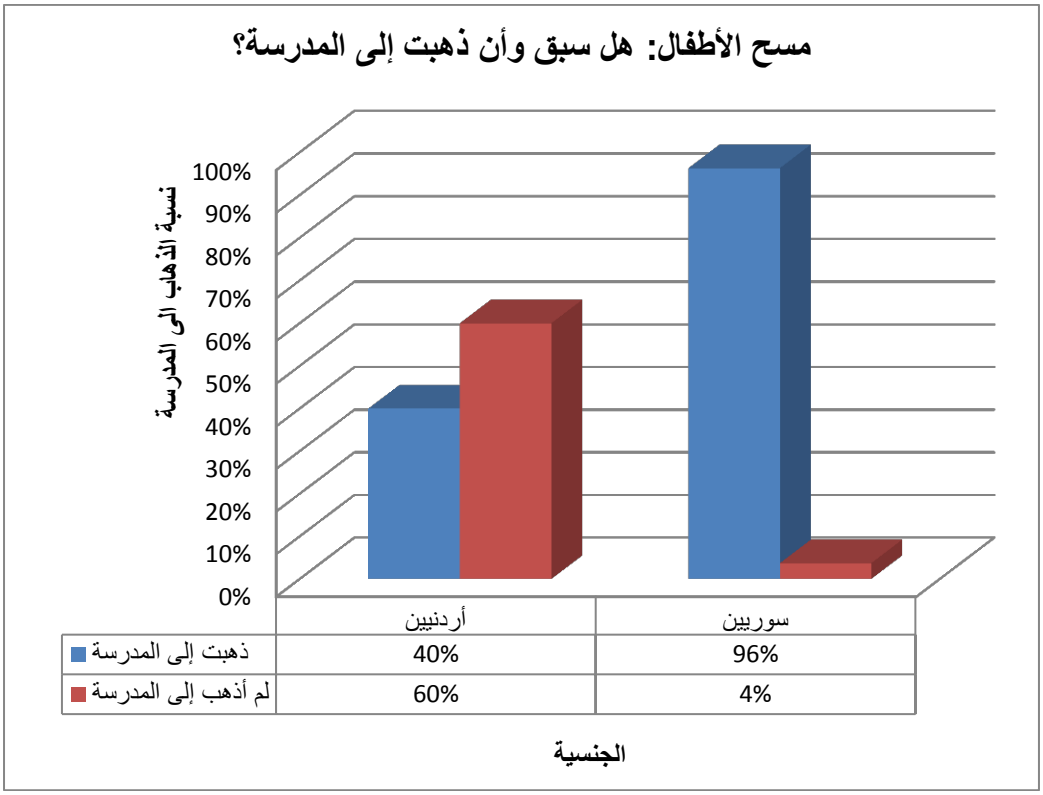

الشكل ٢٥ :مسح الأطفال: هل سبق أن ذهبت إلى المدرسة؟

سئل الأطفال العاملون الذين لم يذهبوا إلى المدرسة عن أسباب عدم ذهابهم إلى المدرسة. والإجابات التي تم تلقيها موضحة في الرسم البياني أدناه. والسبب الأكثر شيوعا، وغير المستغرب، لعدم الذهاب إلى المدرسة بالنسبة للسوريين هو أن الحرب أجبرتهم على ترك المدرسة. والأسباب الاقتصادية لعدم الذهاب إلى المدرسة كانت أسباب شائعة بالنسبة للمجيبين السوريين، بما في ذلك "لمساعدة أهلي"، و "أرغب في الحصول على المال"، و "ليس لدي الرسوم المدرسية". أفاد نسبة صغيرة من الأطفال السوريين أن "المضايقة في المدرسة" هي سبب انقطاعهم عن الذهاب إلى المدرسة. بالنسبة للأطفال الأردنيين العاملين، كانت الأسباب التي أعطيت لترك المدرسة هي "لم أعد أرغب في الدراسة"، وهو ما لم يتم سماعه من أي من المجيبين السوريين. بالإضافة إلى ذلك، أفادت نسبة صغيرة من الأردنيين أنهم تركوا المدرسة لأسباب اقتصادية– عدم امتلاك الرسوم المدرسية– أو أسباب صحية، أي أنهم أصيبوا بالمرض.

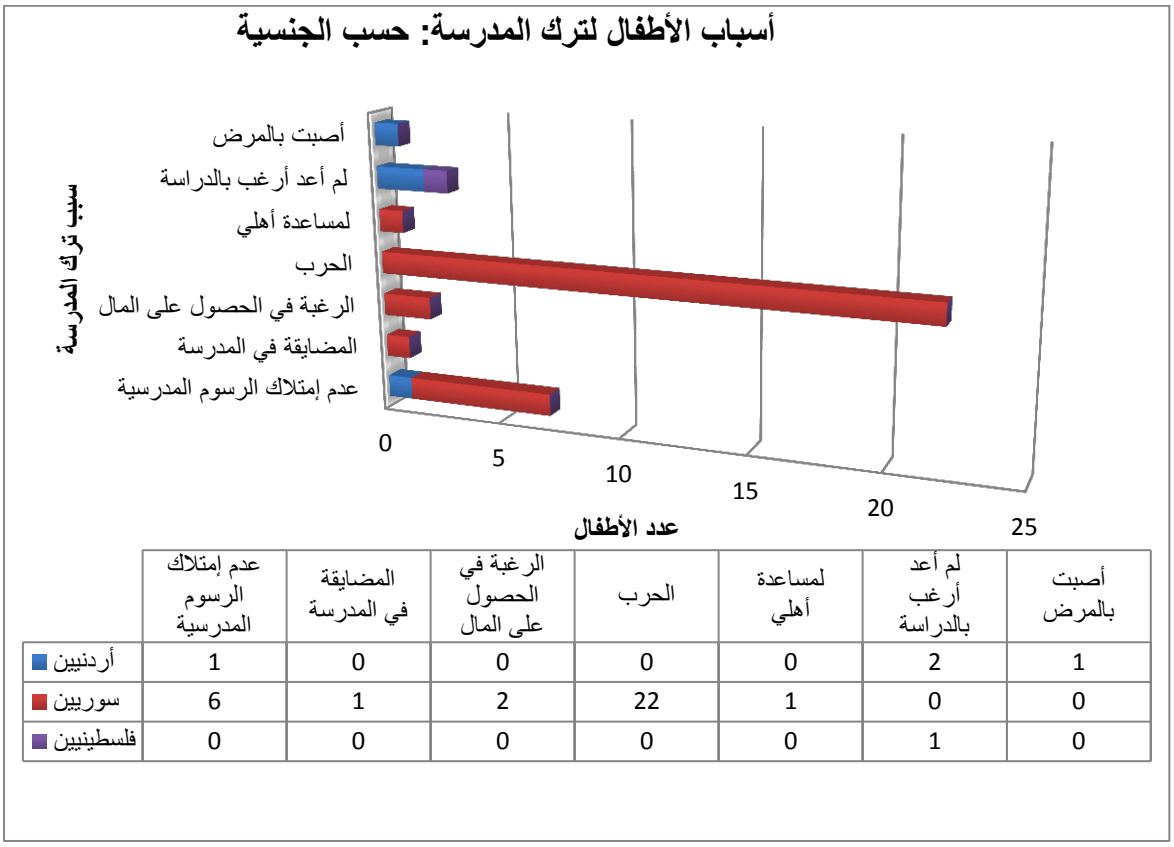

	عدم إمتلاك الرسوم المدرسية	المضايقة في المدرسة	الرغبة في الحصول على المال	الحرب	لمساعدة أهلي	لم أعد أرغب بالدراسة	أصبت بالمرض
أردنيين	1	0	0	0	0	2	1
سوريين	6	1	2	22	1	0	0
فلسطينيين	0	0	0	0	0	1	0

الشكل ٢٦ :أسباب الأطفال لترك المدرسة: حسب الجنسية

من مسح الأسر، الذي جمع بيانات عن ٥٠٦ طفل[٩١] بشكل غير مباشر، فإن السبب الرئيسي الذي تم تقديمه لعدم الذهاب إلى المدرسة هو "العمل"، وبشكل شائع بين السوريين. وهناك أسباب أخرى موضحة في الرسم البياني أدناه، مصنفة حسب الجنسية.

[٩١] ملاحظة: لم يكن جميع الأطفال في الأسر التي شملها المسح يعملون؛ إلا أن الإجابات المقدمة لهذا السؤال مفيدة للمقارنة مع المجيبين المحددين على نطاق أصغر من الأطفال العاملين.

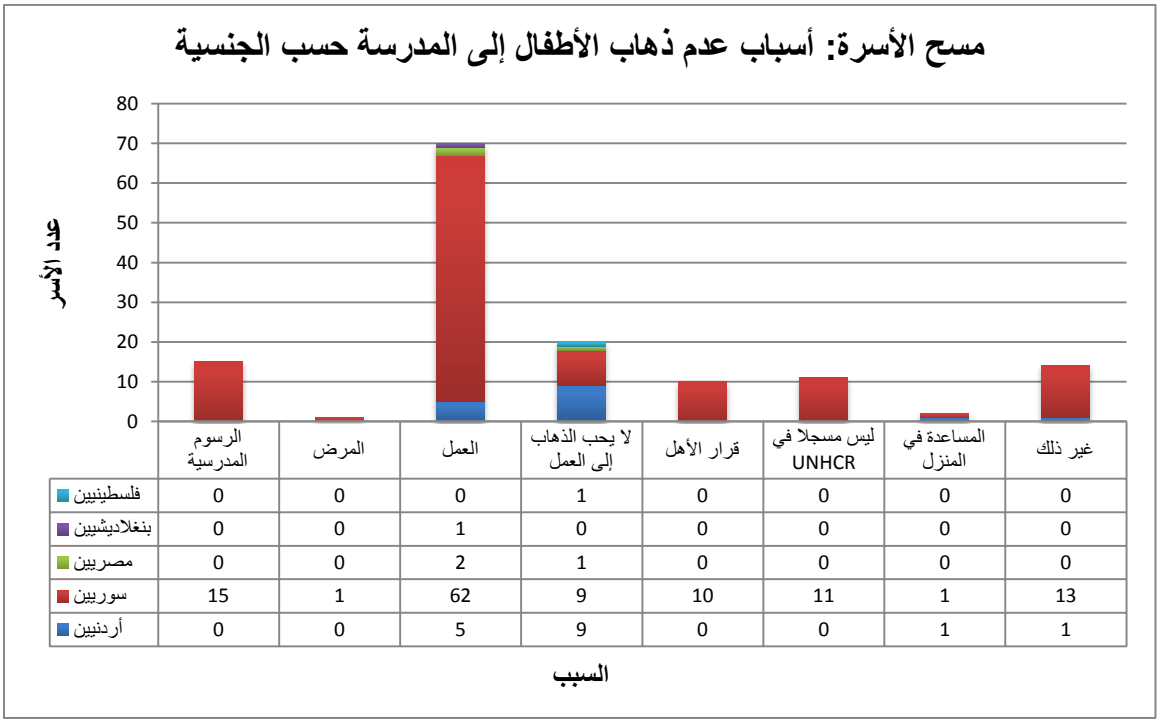

	الرسوم المدرسية	المرض	العمل	لا يحب الذهاب إلى العمل	قرار الأهل	ليس مسجلا في UNHCR	المساعدة في المنزل	غير ذلك
فلسطينيين	0	0	0	1	0	0	0	0
بنغلاديشيين	0	0	1	0	0	0	0	0
مصريين	0	0	2	1	0	0	0	0
سوريين	15	1	62	9	10	11	1	13
أردنيين	0	0	5	9	0	0	1	1

الشكل ٢٧ :مسح الأسر: أسباب عدم ذهاب الأطفال إلى المدرسة حسب الجنسية

وجد الباحثون مجموعة متنوعة من **وجهات النظر عن قيمة التعليم** للأطفال من الأهالي وأصحاب العمل والأطفال أنفسهم. النقاط الرئيسية من بيانات الدراسة مفصّلة أدناه.

يعتقد الأهل وأصحاب العمل أن العمل بأجر يوفر مهارات أفضل لمستقبل الطفل من التعليم النظامي. الالتحاق بالمدرسة يلغي الفائدة الفورية المتمثلة في الدخل الإضافي الذي يجلبه الطفل، في حين لا يوفر ما يكفي من حيث الفوائد الملموسة للمستقبل. وقد سمع فريق البحث آراء بشأن هذه المسألة خلال المقابلات مع أصحاب العمل، الذين كانوا يعتقدون أنه "من الأفضل للطفل تعلم مهارة وتعلم التجارة، لأن المدارس لا تساعده على كسب لقمة العيش في المستقبل"[٩٢]، وبالنسبة للأهل، الذين يعتقدون أيضا أن "الدراسة لا طائل منها– من الأفضل للصبي الصغير تعلم مهارة لتأمين نفسه ماليا لأن المعاشات التقاعدية والضمان الاجتماعي لا تكفي للمعيشة اللائقة."[٩٣]

[٩٢] مقابلة مع أحد أصحاب العمل، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣.

[٩٣] مقابلة مع أحد المجيبين على مسح الأسر، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣.

وبشكل خاص بين الأردنيين، ينظر إلى التعليم النظامي بأنه ليس له تطبيق عملي وأهمية في الحياة الحقيقية. ومن المسوحات التي أجريت لهذه الدراسة، عبر الأهالي وأصحاب العمل والأطفال عن مجموعة من الآراء بشأن انعدام قيمة التعليم النظامي. ويُعتقد أن "انعدام القيمة" هذه يظهر من حيث الشؤون الاقتصادية بشكل مباشر، على النحو المذكور أعلاه، ولكن أيضا من حيث القيمة الجوهرية، لأنه يُنظر إلى ما يتم تعليمه في المدرسة بأنه لن يفيد الأطفال في حياتهم المستقبلية ويجعلهم أكثر قابلية للتوظيف. ويبدو أن المواقف تجاه التعليم النظامي لدى بعض الأردنيين سلبية بشكل خاص.

من البيانات التي تم جمعها لهذه الدراسة، كان عدم ذهاب الأطفال العاملين إلى المدرسة أمرا شائعا. ويبدو أن الأطفال السوريين هم أكثر من يتركون الدراسة لأسباب اقتصادية، في حين أن الأطفال الأردنيين لا يذهبون إلى المدرسة لأنهم لم يعودوا راغبين في الدراسة.

أفادت نسبة صغيرة جدا من الأطفال (١٥,٥%) الذين شاركوا في مسح الأطفال أنهم يذهبون إلى المدرسة خمسة أيام في الاسبوع. وبما أنه تمت مقابلة جميع هؤلاء الأطفال لأنهم يعملون، فإن هذا يشير إلى أن حضور الأطفال بشكل منتظم في المدرسة قد يتأثر بشدة وبشكل سلبي إذا كانوا يعملون. ومن بين أولئك الأطفال الذين لا يذهبون إلى المدرسة، قال أغلبهم (٨٢%) أنهم كانوا يذهبون إلى المدرسة في الماضي، مما يشير أن هؤلاء الأطفال كانوا مسجلين، على الأقل في البداية، في المدرسة، وأنهم حققوا مستوى معين من التعليم النظامي بغض النظر عن سبب عدم ذهابهم إلى المدرسة بعد ذلك.

إذا كانت أسباب مثل "لمساعدة أهلي" و "الرغبة في الحصول على المال" و "عدم امتلاك الرسوم المدرسية" تعتبر مرتبطة بشكل وثيق في المعنى، فإن ما يقرب من ٣٠% (٩ من أصل ٢٦) من المجيبين السوريين قالوا أنهم تركوا المدرسة في الأردن لأسباب مالية، مما يجعل هذا السبب الثاني الأكثر شيوعا بالنسبة لهذه الجنسية بعد "الحرب". وذكر ٢٧% من المجيبين الذين كانوا يذهبون في السابق إلى المدرسة أنهم تركوا الدراسة لأنهم "لم يعودوا راغبين في الدراسة" (أغلبيتهم من المجيبين الأردنيين).

التعليم النظامي مقابل مهارات مكان العمل

كان أصحاب العمل الذين شملهم المسح يقدرون قيمة "المهارات" أكثر من التعليم النظامي. وكان التصور هو أن "الدراسة غير مجدية" مقارنة بتطوير المهارات المرتبطة بالعمل وأنه "من الأفضل... تعلم مهارة لتأمين {نفسك} ماليا لأن المعاشات التقاعدية والضمان الاجتماعي لا تكفي للمعيشة اللائقة". وشدد أصحاب العمل الذين شملهم المسح بشكل خاص على قيمة العمل أكثر من التعليم لأنه "من الأفضل للطفل تعلم مهارة وتعلم التجارة {...} المدارس لا تساعده على كسب لقمة العيش في المستقبل." وعبر الأطفال العاملين عن آراء مماثلة، حيث قالوا "أحب أن أعمل، المدارس لا تجلب المال... علينا أن ندفع الإيجار" و "لا أحب الذهاب إلى المدرسة".

كثيرا ما تم مناقشة العوامل الاقتصادية باعتبارها عاملا مؤثرا في قرار الأسر والأطفال على ترك المدرسة أو عدم الالتحاق بالمدرسة. والتكاليف الخفية للتعليم، مثل النقل أو الكتب أو الملابس أو الغذاء، عالية جدا بالنسبة لبعض الأسر بحيث لا يمكنها تحملها. وتبين أن هذا ينطبق بشكل خاص على المجيبين السوريين. وبين الأردنيين، فإن من الأسباب التي أعطيت كثيرا لترك المدرسة أو عدم الالتحاق بالمدرسة هي أن الطفل "لم يعد يرغب في الدراسة" و "أريد أن أعمل".

إمكانية الوصول إلى التعليم

قد يكون تعليم الطفل مستحيلا لأسباب أخرى، وقد لا يكون الطفل قد التحق بالمدرسة من الأصل. أخبر أحد المجيبين على مسح الأسر الباحثين أنه يريد أن "يكمل أطفاله تعليمهم ولكن المدارس في الأردن رفضتهم كلهم"[٩٤]. ولا يستطيع الفريق أن يؤكد أن المدارس في الأردن رفضت هؤلاء الأطفال المعنيين، ولكن من الممكن أن الاكتظاظ في المدارس المجاورة أدى إلى عدم قدرة هؤلاء الأطفال بالتحديد على الدخول في نظام التعليم النظامي[٩٥]. وتشمل الأسباب الأخرى لعدم إمكانية الوصول إلى التعليم في الأردن

[٩٤] تم تحديد قضية الأطفال السوريين الذين تركوا الدراسة في تقرير مستقبل سوريا لعام ٢٠١٣ للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والذي ينص على أنه اعتبارا من أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣ كان هناك ١٨٧,٦٧٥ طفل سوري مسجلين مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن. ووفقا لبيانات وزارة التربية والتعليم الأردنية، ٨٣,٢٣٢ طفل سوري فقط التحقوا بالتعليم النظام. ويترك هذا ٥٦% من الأطفال السوريين الذين لا يتلقون التعليم النظامي في الأردن.

[٩٥] انظر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (٢٠١٣) مستقبل سوريا، صفحة ٤٦-٤٧ "المدارس ممتلئة". يدرس هذا قضية قدرة المدارس في الأردن. وقد وجد مسح إجري في المفرق في آذار/ مارس ٢٠١٣ أن ١٥% من الأطفال خارج المدارس البالغ عددهم ٢,٣٩٧ طلبوا الالتحاق بالمدرسة ولكن تم وضعهم على قائمة الانتظار لأنه لم يكن هناك مكان في المدرسة.

بالنسبة للأطفال السوريين: نقص القدرات المادية للمدارس في المنطقة المعنية، وعدم وجود دخل يغطي تكاليف النقل أو الكتب أو ملابس المدرسة أو غيرها من النفقات ذات الصلة، أو نقص الأوراق الرسمية من سوريا لإثبات مستوى التحصيل قبل النزوح. ومن بين هذه الأسباب، تبين أن تكاليف النقل باهظة بشكل خاص بالنسبة للأسر في المناطق الحضرية[٩٦].

بالنسبة لأولئك الذين لم يسبق لهم الالتحاق بنظام التعليم النظامي في الأردن، تشمل الأسباب كونهم ظلوا خارج المدرسة لمساعدة أهلهم (جميع السوريين) أو لأسباب مالية (١٠ سوريين و٢ أردنيين)، وأنهم "لم يعودوا راغبين في الدراسة" (٥ أردنيين و ٢ سوريين) وأنهم "يحبون أن يعملوا" (٣ أردنيين و ٤ سوريين) وأنهم غير مسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (جميعهم سوريين) وأن الأب منعهم من الذهاب إلى المدرسة (سوري واحد)، وأن المدرسة بعيدة جدا (٢ سوريين) وأنهم كانوا على مستوى تعليمي مختلف (سوري واحد). هذه النتائج مبينة في الرسم البياني أدناه.

[٩٦] اليونيسف (٢٠١٣) الحياة المحطمة: تحديات وأولويات النساء والأطفال السوريين في الأردن، الأردن، صفحة ١٨–٢٠، ومؤسسة كويست سكوب (٢٠١٣) تقرير التفكر والعمل التشاركي: العوامل التي تؤثر على الوضع التعليمي للاجئين السوريين في الأردن.

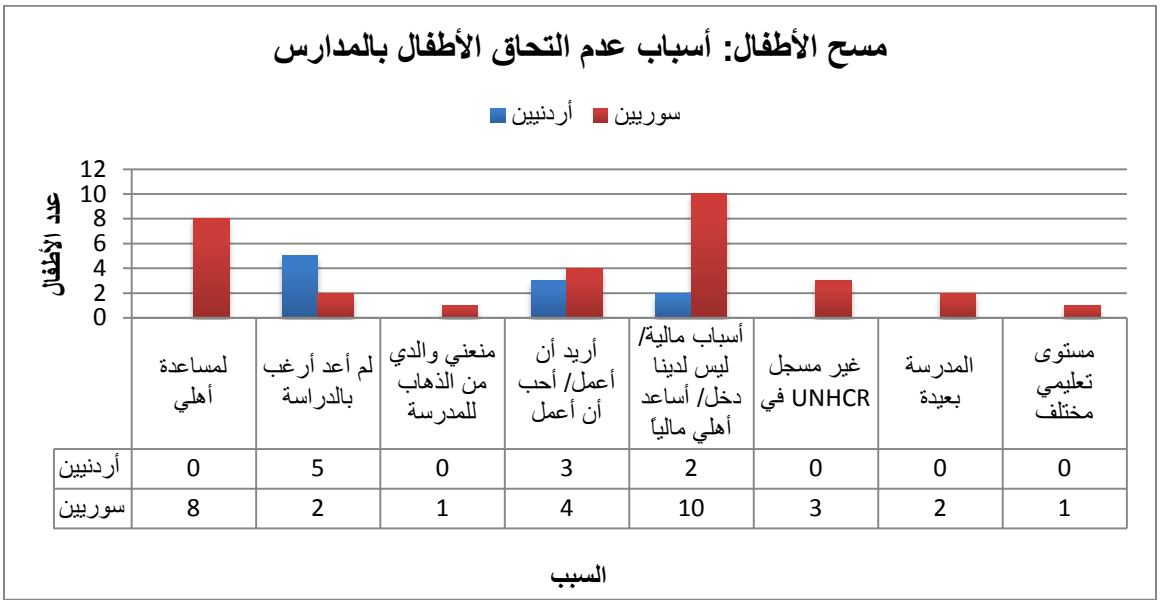

الشكل ٢٨ :مسح الأطفال: أسباب عدم التحاق الأطفال بالمدارس

بغض النظر ما إذا كان الأطفال لم يسبق لهم الالتحاق بالمدرسة أو التحقوا بها لفترة من الوقت قبل ترك الدراسة، كان المجيبون الرئيسيون الذين تمت مقابلتهم لهذه الدراسة يعتقدون أن غالبية الأطفال الذين لا يذهبون إلى المدارس ينتهي بهم العمل من أجل المال بدلا من الجلوس في المنزل، حتى في الحالات التي لا تكون فيها المصاعب الاقتصادية الدافع الأصلي لعدم ذهاب الطفل للمدرسة.

النزوح نتيجة للصراع

من العوامل الأخرى التي تدفع الأطفال إلى العمل في عمّان والمفرق وإربد هي نزوح الاطفال وعائلاتهم بسبب الصراع. فبالنسبة للكثير من السوريين، نشأت حاجتهم للدخل الإضافي نتيجة لنزوحهم من وطنهم. وحتى لو كان لديهم مدخرات للبدء بها، فإنه مع استمرار النزوح تبدأ مواردهم الخاصة بالنفاد وعليهم اللجوء إلى مصادر أخرى للدعم. **وعدم القدرة على الوصول إلى سوق العمل بالنسبة للسوريين** البالغين هو أحد الأسباب التي جعلت من الصعب على العائلات غير المقيمة في مخيم الزعتري أو أحد المخيمات الأخرى[٩٧] مواكبة تكاليف الحياة اليومية[٩٨]. لا يسمح حاليا للسوريين البالغين بالعمل في الأردن دون

[٩٧] لا تقيم حوالي ٨٠% من العائلات السورية في المخيمات في الأردن، وفقا لتقرير "سوريا: أزمة إقليمية" (٢٠١٣) للجنة الإنقاذ الدولية.

تصاريح عمل صادرة عن الحكومة والتي تعتبر، بالنسبة للعديد من السوريين، باهظة التكاليف. وخلال مناقشات مجموعات التركيز، سمع الباحثون الرأي القائل بأن السوريين البالغين لا يتحملون تكلفة إصدار تصاريح عمل، فهم يرسلون أطفالهم للعمل كآلية للتكيف تساعدهم على إعالة العائلة.

ومن مصادر الدعم الأخرى، المساعدات التي تقدمها الوكالات الدولية، مثل المساعدة المالية المقدمة من الأمم المتحدة، والتي يتم توجيهها من خلال المؤسسات الشريكة لها في الميدان، وأحيانا من خلال منظمات المجتمع المحلي مثل جمعية القرآن والسنة، وجمعية الأيتام، ورابطة أهالي حمص. ومن أجل استكمال تكاليف المعيشة الاساسية في البيئات الحضرية في الأردن، يعمل الأطفال لإعالة أسرهم. ويبدو من البحوث الأولية التي أجريت لهذه الدراسة أن هناك عادة طفل واحد لكل أسرة يعمل خارج المنزل وهذا الطفل يكون في معظم الحالات ذكر. وعلى الرغم أن هذا قد يعزى إلى الأسر التي تعيلها نساء، حيث الأمهات إما لا يردن العمل خارج المنزل أو يشعرن أنهن لا يستطعن فعل ذلك بسبب القيود المجتمعية أو مخاوف السلامة، فإن الطفل الذكر الأكبر قد يعمل أيضا حتى بوجود الأب، أو ذكر بالغ آخر، في الأسرة. والأسر السورية في الأردن التي فقدت مصادر رزقها تعتمد الآن، في العديد من الحالات، على الدعم من المنظمات الدولية والوطنية لتغطية تكاليف المعيشة الأساسية؛ وبالنسبة لها، فإن عمل الأطفال آلية تكيف عملية تساعد الأسرة على دفع التزاماتها المالية.

يتطلب أصحاب العمل التزام الأطفال الموظفين بدوام كامل

وفقا لأصحاب العمل، لم يسبق أن التحق ٥٨% من الأطفال العاملين بالمدرسة، في حين أن ٢٤% منهم تركوا الدراسة ونسبة ١٨% لا يزالون في المدرسة. ومن بين أولئك الذين تسربوا من الدراسة، وصل ٧٤% منهم إلى المستوى المتوسط في حين وصل ٢٦% إلى المستوى الابتدائي. وحين سئلوا ما إذا كانوا يسمحون للأطفال العاملين بالذهاب إلى المدرسة، أجاب ٨٦,٧% من أصحاب العمل أن الأطفال العاملين في مؤسساتهم يسمح لهم بالتسجيل والذهاب إلى المدرسة، في حين أجاب ١٣,٣% أنه لا يسمح لهم. وتدور الأسباب التي أعطيت لعدم السماح للأطفال العاملين بالذهاب إلى المدرسة حول حقيقة أن الوظيفة تتطلب وجود الطفل في جميع الأوقات، بما في ذلك خلال ساعات الدوام المدرسي.

---

[٩٨] منظمة فيلق الرحمة "تحليل للتوترات بين المجتمع المضيف واللاجئين في المفرق (٢٠١٢، صفحة ٣) مقتبسات من لاجئين سوريين يقولون "تدفع الإيجار في أول الشهر، وبحلول اليوم العاشر من الشهر نبدأ بالقلق بشأن كيفية الدفع في الشهر المقبل."

وحين سئلوا عن أسباب توظيفهم لأطفال، كانت الإجابة التي ذكرت كثيرا (٤٦,٧%) هي "التعاطف". والإجابة التي كانت في المكانة الثانية هي أن "الأطفال يطلبون أجر أقل". وأكد ٤٢,٢% من أصحاب العمل أن دافعهم الرئيسي لتوظيف أطفال هو حقيقة أنهم أقل تكلفة من توظيف شخص بالغ، وبالتالي فهم جيدون في مجال العمل. ومن الإجابات التي تكررت كثيرا هي أن أصحاب العمل يوظفون الأطفال "بناء على طلب أهاليهم"، حيث ذكر ٣١,١% من أصحاب العمل هذا السبب باعتباره السبب الرئيسي لتوظيف أطفال. والإجابتين الأخريتين اللتان تكررتا كثيرا أيضا مترابطتين، بما في ذلك أنه يسهل إدارة والتعامل مع الأطفال (٢٦,٧%) وأن الأطفال عمّال مرنين من حيث الوقت (٢٨,٩%).

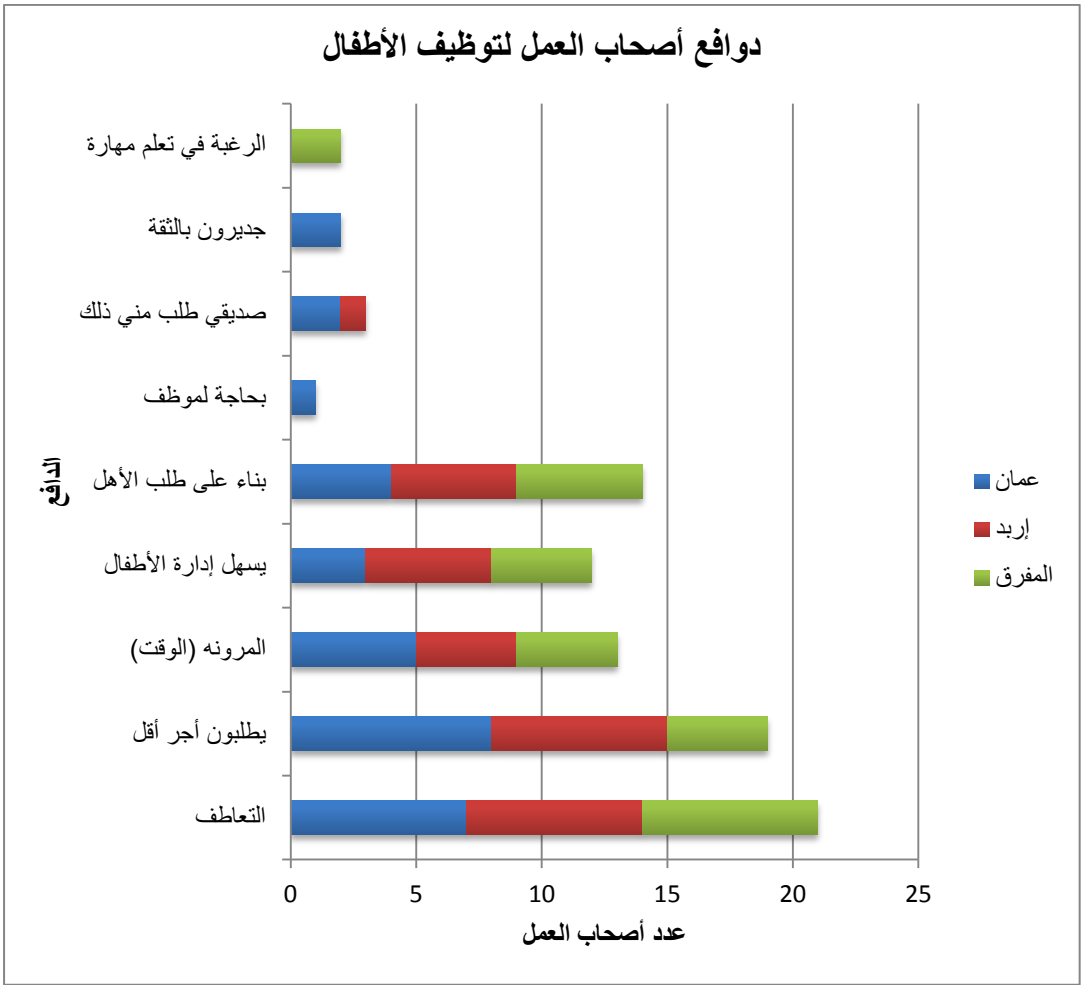

الشكل ٢٩: مسح أصحاب العمل، دوافع أصحاب العمل لتوظيف الأطفال

تصورات الأسر والمجتمع لعمل الأطفال

كجزء من مسح الأسر، تم طرح سلسلة من التصريحات المتعلقة بعمل الأطفال التي يتم الإجابة عليها إما "أوافق" أو "لا أوافق" على المجيبين. إجابات "أوافق" مجدولة أدناه. وبعض الردود التي من الجدير الإشارة إليها هي التصريحات التالية:

- **"طالما أن هذا في مصلحة الأسرة، يجب السماح للأطفال بالعمل في أي عمل يتاح لهم"**: ٦٥% من المجيبين يوافقون على هذا التصريح، أيضا مع وجود تباين طفيف بين الأردنيين الذين وافقوا (٦٧%) والسوريين الذين وافقوا (٦٤%).

- "**عمل الأطفال هو العمل الذي يؤديه الأطفال تحت سن ١٦ عام**": وافق ٥٤% من المجيبين على هذا التصريح. وكانت نسبة أعلى من الأردنيين (٨٤%) تدرك مفهوم عمل الأطفال بالمقارنة مع السوريين (٤٣%).

- "**لا يتداخل العمل مع تعليم الأطفال**": انقسم المجيبون بالتساوي تقريبا بشأن هذا التصريح، حيث وافق ٤٨% على أن العمل لا يتداخل مع تعليم الأطفال في حين كان ٥٢% يعتقدون أنه يتداخل مع تعليم الأطفال.

- **يساعد عمل الأطفال على رفع مستوى المعيشة للأسر**": وافق ٨٤% من المجيبين على هذا التصريح مقابل ١٦% من غير الموافقين. وافق أغلبية الأردنيين (٦٩%) والسوريين (٩٠%) على أن عمل الأطفال يساعد على رفع المستوى المعيشي للأسر.

- "**من الممكن توظيف شباب صغار تتراوح أعمارهم بين ١٦-١٨ عام في الأردن تحت شروط معينة**". وافق ٨٤% من المجيبين على هذا التصريح، في حين لم يوافق ١٠% وأجاب ٧% أنهم لا يعلمون. وافق ٩٠% من الأردنيين ونسبة ٨٢% من السوريين. الاختلاف الرئيسي بين الجنسيتين ظهر بين المجيبين الذين أجابوا "لا أعلم". من بين هؤلاء، كان جميع المجيبين سوريين، مما يشير إلى أن المعرفة بقانون العمل الأردني فيما يتعلق بالشباب الذين تتراوح أعمارهم ١٦-١٨ عام أقل عند المجيبين السوريين.

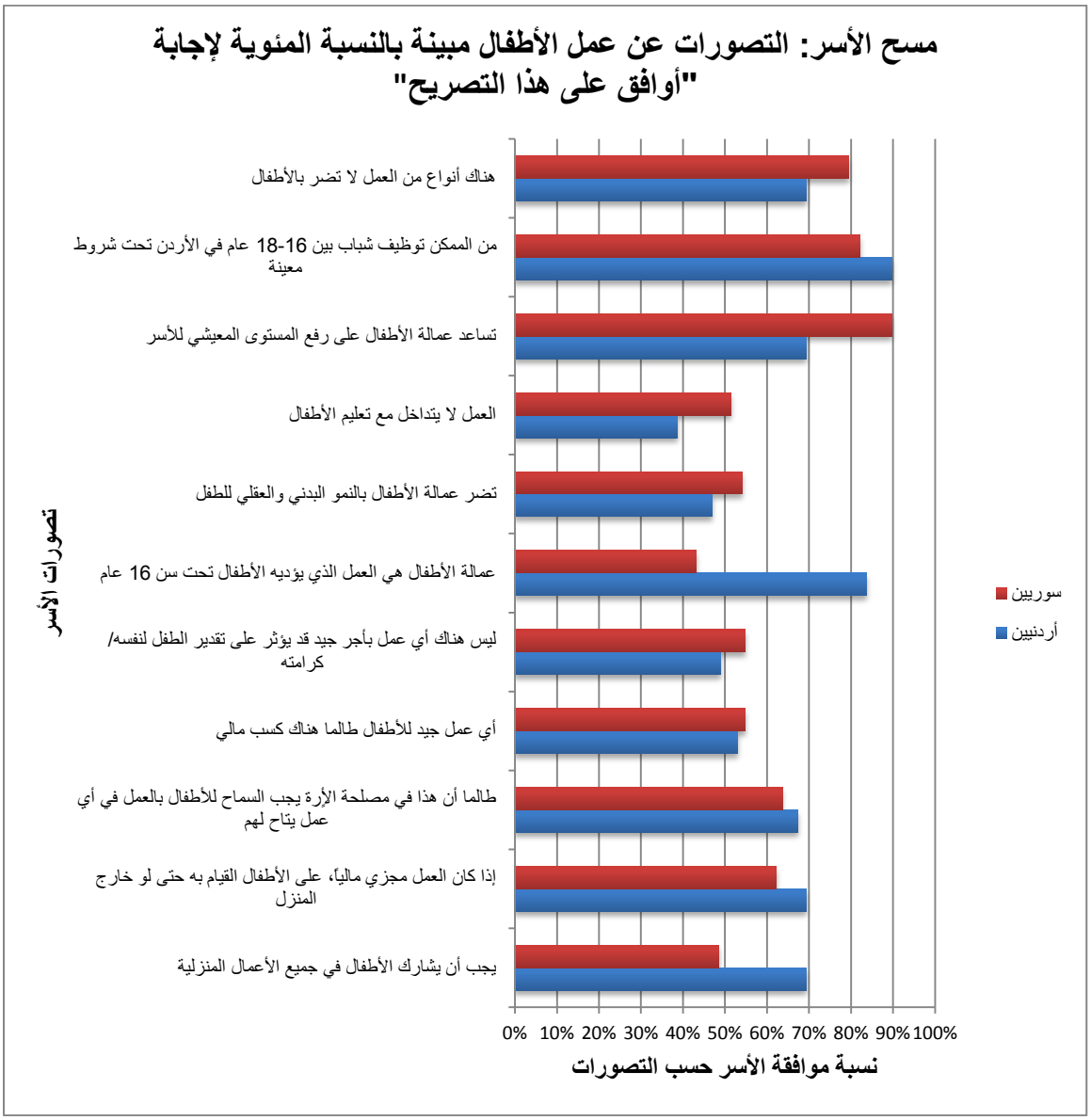

الشكل ٣٠ :مسح الأسر: التصورات عن عمل الأطفال مبينة بالنسبة المئوية لإجابة "أوافق على هذا التصريح"

القسم الرابع: آثار عمل الأطفال

يمكن تصنيف آثار عمل الأطفال إلى آثار إيجابية، مثلا بالنسبة للأسر والعائلات التي تشكل فيها أجور الأطفال جزءا كبيرا من الدخل الشهري، أو آثار سلبية، مثلا آثار العمل على حق الطفل بالتعليم ووقت الفراغ، بين حقوق أخرى. بالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة المسؤولية الملقاة على عاتق الطفل قد تؤدي إلى فقدان مرحلة الطفولة الثمينة، وتوليد شعور في نفوس هؤلاء الأطفال أن عليهم أن يتصرفوا كالبالغين. تم مناقشة آثار عمل الأطفال بتفصيل أكبر أدناه.

على الأسرة

عمل الأطفال هو آلية تكيف إيجابية وسلبية في الوقت نفسه. بالنسبة للأسرة، على الأقل على المدى القصير، فإن الأثر الصافي لعمل الأطفال إيجابي إقتصاديا. ويؤثر هذا إيجابا على نوعية حياة الأسرة؛ فمع مساهمات الأطفال بنفقات الأسرة تصبح أكثر قدرة على تغطية تكاليف المعيشة الأساسية. وذكرت كلتا الجنسيتين أن أجور الأطفال العاملين تشكل مساهمة كبيرة في دخل الأسرة. وفي مسح الأسرة الذي أجري لهذه الدراسة، سأل الباحثون عن مصادر دخل الأسرة. فمن بين السوريين، تم تحديد المساعدة المالية من الأمم المتحدة باعتبارها المصدر الرئيسي للدخل وكذلك قسائم الأمم المتحدة للطعام وغيرها من المساعدات. ومن المصادر الأخرى الدخل الآتي من العمل المؤقت. وفي حين أن أقلية فقط حددت أجور الأطفال باعتبارها المصدر الرئيسي للدخل، إلا أن جميع المجيبين السوريين تقريبا (٩٢%) حددوا أجور الأطفال باعتبارها مصدرا ثانويا مهما للدخل. ويشير هذا إلى أنه في حين أن السوريين في الأردن يعتمدون اعتمادا كبيرا على الدعم الدولي من وكالات الأمم المتحدة، إلا أن الأجور التي يحصل عليها الأطفال تكمّل دخولهم بشكل كبير.

وحين طلب منهم تحديد المعيل (المعيلين) الرئيسي أو المعيل (المعيلين) الرئيسي المشترك للأسرة، كانت الإجابات الرئيسية للمجيبين على مسح الأسرة "الأب" (٥٦%)، و "طفل تحت سن ١٨ عام" (٤٥%)، و

"الأم" (١٠%)[٩٩]. وتشير حقيقة أن ٤٥% من المجيبين حددوا طفل تحت سن ١٨ عام باعتباره المعيل الرئيسي أو المشترك الرئيسي للأسرة إلى أن أجور الأطفال العاملين يجب أن تعتبر مكونا كبيرا لدخول الأسر، وبالتالي لها تأثير كبير من حيث الحفاظ على نوعية الحياة للأسرة، حتى لو كانت نوعية حياتها منخفضة نسبيا.

سئل المجيبين على مسح الأسرة عن الدخل الشهري للأسرة. وكان الحد الأدنى الذي تم ذكره هو ١٠٠ دينار أردني شهريا (حوالي ١٤٠ دولار أمريكي) والحد الأقصى هو ٧٠٠ دينار أردني (حوالي ٩٩٠ دولار أمريكي). ولتوضيح تأثير أجور الأطفال العاملين على دخل الأسرة بشكل أكبر، تم شمل، في الرسوم البيانية أدناه، الإجابات على سؤال مسح الأسرة عن مصادر الدخل. بالنسبة للمجيبين الأردنيين، كان مصدر دخلهم الرئيسي الأكثر شيوعا هو أعمالهم الخاصة التي يملكونها. ويلي ذلك الدخل المكتسب من خلال العمل المؤقت، ومن خلال المعاش التقاعدي، وبالنسبة لفئة صغيرة جدا من الأردنيين، راتب طفل يقل عمره عن ١٧ عام.

في المقابل بالنسبة للسوريين، كانت مصادر الدخل الرئيسية مرتبطة بشكل واضح بالدعم الدولي المقدم من وكالات الأمم المتحدة، إما على شكل مساعدة مالية أو قسائم للطعام أو احتياجات منزلية أخرى. وأشارت نسبة صغيرة من المجيبين السوريين أنهم يعيلون أنفسهم من خلال مدخراتهم الخاصة، ومن خلال راتب طفل يقل عمره عن ١٧ عام.

[٩٩] كان هذا سؤال "ذو إجابات متعددة" حيث سمح للمجيبين باختيار أكثر من إجابة واحدة، مثل في حالة الأسر التي لديها معيلين رئيسيين مشتركين. وبالتالي فإن النسب المئوية مجتمعة لهذه الإجابة بالتحديد يبلغ مجموعها أكثر من ١٠٠%.

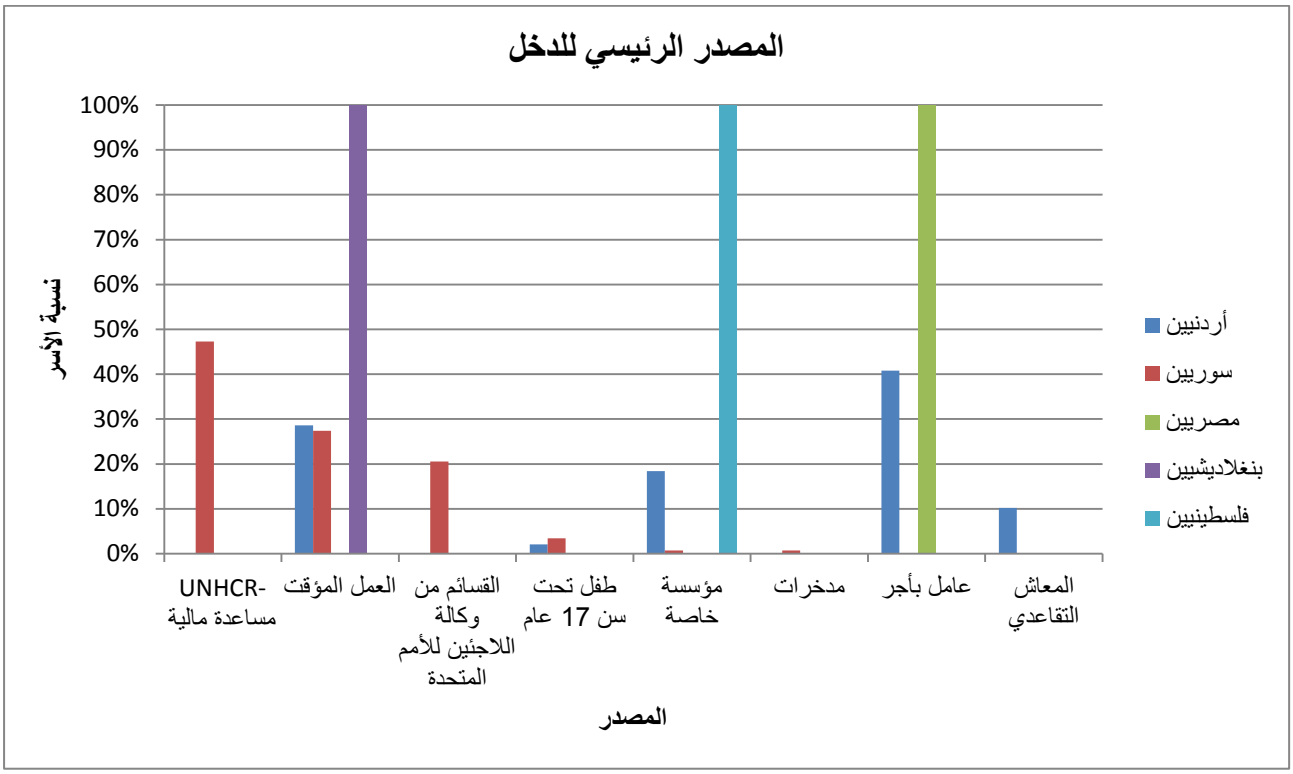

الشكل ٣١: مسح الأسرة، المصدر الرئيسي لدخل الأسر

حين سئل المجيبون عن مصدر دخلهم الثانوي، اتضح أن أجور الأطفال العاملين كان لها أكبر التأثير هنا. فقد أشارت جميع الجنسيات التي شاركت في المسح إلى أن أجور الأطفال تحت سن ١٧ عام كانت مصدرا ثانويا كبيرا للدخل. بالنسبة للمجيبين الأردنيين، كانت مصادر الدخل الثانوية بالنسبة لنسبة صغيرة من المجيبين تشمل أيضا العمل المؤقت، أو الأجور من أحد أفراد الأسرة الذي يزيد عمره عن ١٨ عام، أو الجهات المانحة الخيرية، أو العمل الذاتي، أو الضمان الاجتماعي الوطني. في المقابل أيضا وتمشيا مع الإجابات المقدمة للسؤال عن مصدر الدخل الرئيسي، أشار المجيبون السوريون إلى أن أجور الأطفال تحت سن ١٧ عام تشكل نسبة مهمة جدا من دخلهم الثانوي، وتشمل المصادر الأخرى الدعم الدولي كما ذكر أعلاه، بالإضافة إلى العمل المؤقت والأجور من أحد أفراد الأسرة الذي يزيد عمره عن ١٨ عام، ومن المدخرات.

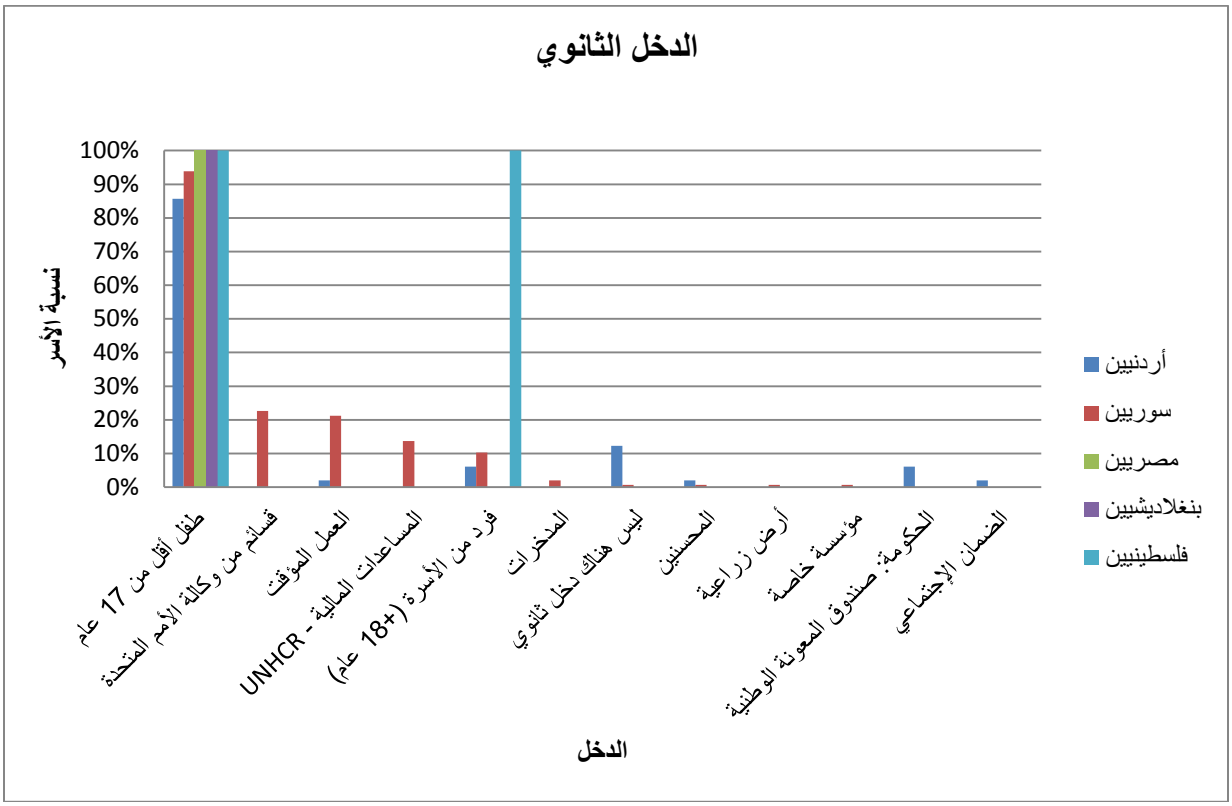

الشكل ٣٢: مسح الاسرة: مصدر الدخل الثانوي للأسر

سأل الباحثون عن أي مصادر أخرى للدخل غير الإجابتين الرئيسيتين وهما "الرئيسي" و "الثانوي". وكان هناك مجيبون سوريين وأردنيين فقط للإجابة على هذا السؤال، وبالتالي فإن البيانات المعطاة هي من أصل ما مجموعه ٩٠% من المجيبين وليس ١٠٠% الذين أجابوا عن أسئلة الدخل الرئيسي/ الثانوي.

ذكر المجيبون أن المساعدة الإضافية التي يتلقونها تأتي من مجموعة من المنظمات مثل الجمعية المسيحية، وجمعية القرآن والسنة، وجمعية الأيتام، ورابطة أهالي حمص، وتأتي على أشكال متعددة بما في ذلك المساعدة النقدية والهبات العينية من المواد الغذائية وغير الغذائية.

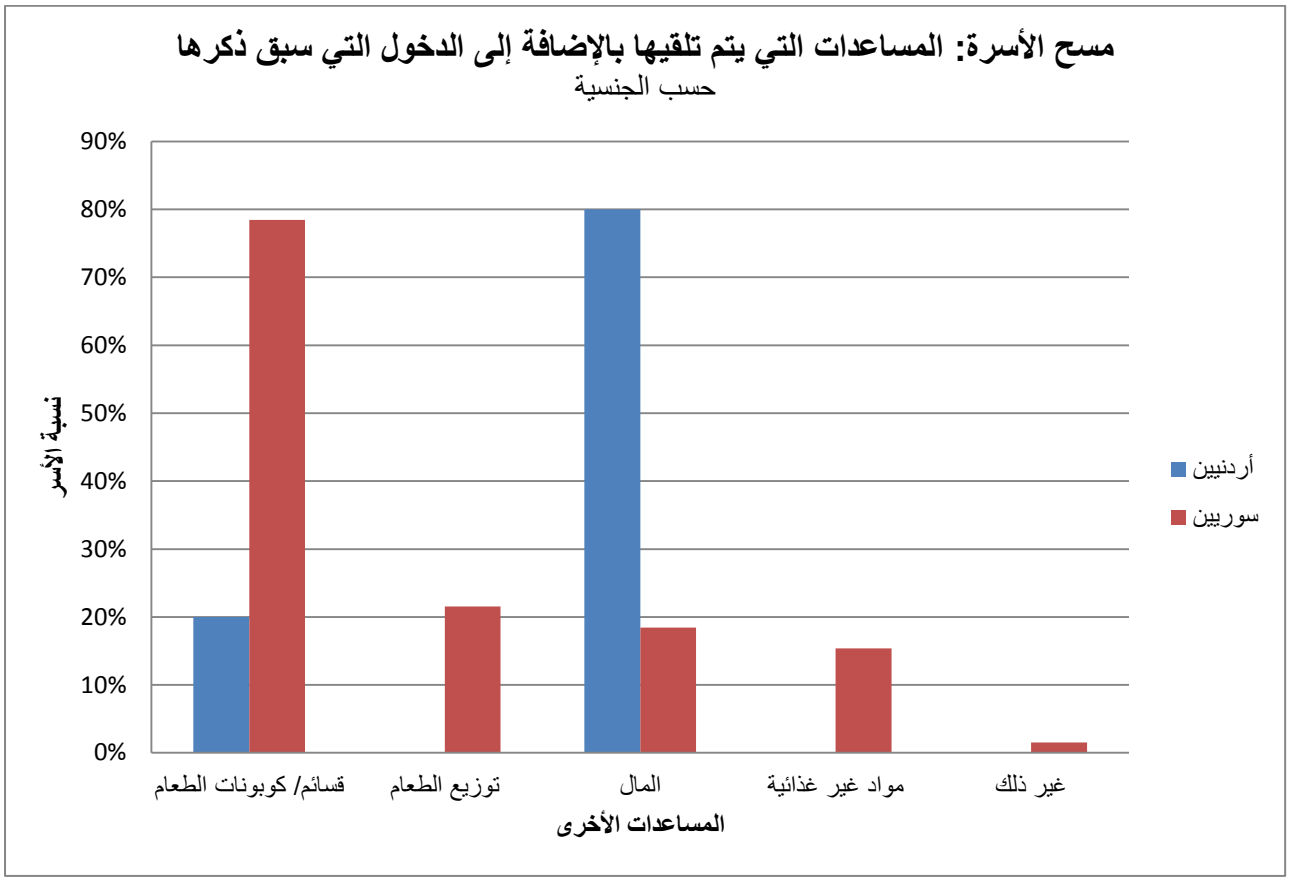

الشكل ٣٣ :مسح الأسر: المساعدة التي يتم تلقيها بالإضافة إلى الدخول التي سبق ذكرها، حسب الجنسية

طلب من المجيبين أيضا تقدير المساهمات التي يقدمها الأطفال بين سن ٥–١٧ في دخل الأسرة بالنسبة المئوية. وتم تقدير متوسط مساهمات جميع الذكور بين ٥–١٧ عام عند حوالي ٣٠% من دخل الأسرة. وكانت هذه النسبة أعلى قليلا بالنسبة للمجيبين السوريين، حيث بلغت حوالي ٣٥%، وأقل بالنسبة للمجيبين الأردنيين، حيث بلغت حوالي ١٩%. كان هناك ١٤ مجيب قدروا مساهمة الذكور ما بين ٥–١٧ عام في دخل الأسرة بنسبة تتراوح بين ٧٠–٩٠%، وكان جميع هؤلاء المجيبين الأربعة عشر سوريين.

على حقوق الطفل

يمكن القول أن التأثير السلبي الذي يمكن أن يخلفه العمل على حقوق الطفل يفوق التأثير الإيجابي لدخل الطفل العامل في الحفاظ على الوضع الاقتصادي الراهن للأسرة. فساعات العمل الطويلة وأيام العمل التي تبلغ ٦ أو ٧ أيام في الاسبوع تعني أن حق الطفل في التعليم منتهك وأن حقه في اللعب مقيد. وربما لا يتمكنون من الاختلاط مع أطفال آخرين في مثل أعمارهم، وقد يشعرون أنهم منقطعين عن أصدقائهم أو معارفهم بسبب العبء الناجم عن المسؤولية المالية الملقاة على عاتقهم.

على صحة وسلامة الطفل

هناك أيضا مؤشرات من البيانات التي تم جمعها لهذه الدراسة تدل على أن هناك آثار سلبية للعمل على صحة وسلامة الطفل. من حيث الصحة الجسدية، تشير البيانات الأولية أنه، جراء أيام وساعات العمل الطويلة، من الممكن أن يكون الأطفال أكثر عرضة للمرض وأنه، في بعض الحالات، **كل من أولياء أمور الأطفال والأطفال يعزون أمراضهم إلى العمل**، وإلى ظروف العمل.

وتشير البيانات أيضا، أن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦–١٨ عام في عمّان والمفرق وإربد يعملون في بيئات مصنفة، وفقا لتعريف منظمة العمل الدولية، بأنها خطرة، مثل أعمال الحديد حيث يكون **خطر تعرض الطفل لأذى جسدي مرتفعا**.

في مجموعات التركيز التي تم عقدها لهذه الدراسة، كان المشاركون يعتقدون أن بعض أنواع العمل قد تبني شخصية ومهارات الطفل، وتعني بالإضافة إلى ذلك أن بوسع الطفل كسب لقمة العيش دون اللجوء إلى "السرقة أو السلوكيات الخاطئة". ورأى مشاركون آخرون أن الطفل لن يكتسب بالضرورة مهارات إضافية أو خبرة من خلال عمله، واعتقدوا أنه في مكان العمل من المرجح أن يكون الطفل محاطا بأشخاص بالغين ليسوا أقربائه وبالتالي أكثر احتمالا ربما للتعرض للسلوكيات السلبية، مثل التدخين أو تناول الكحول أو المخدرات أو العنف، أو اللغة البذيئة و/أو المواقف غير المناسبة لسنهم. وكان الشعور السائد أيضا هو أن الأطفال الذين يعملون والذين لا يذهبون إلى المدرسة أكثر عرضة لفقدان "معرفتهم العامة وثقافتهم" مما قد يسبب للطفل صعوبات في مستقبله ويكون مستوى تعليمه منخفضا أكثر من أقرانه.

على الرغم أنه لا توجد بيانات عن مثل هذا السلوك من المسوحات الكمية التي أجريت لهذه الدراسة، إلا أن الباحثين سمعوا من المشاركين في مناقشات مجموعات التركيز أن الأطفال العاملين قد يكونون معرضين للسلوكيات السيئة، مثل التدخين أو تناول الكحول أو تعاطي المخدرات[١٠٠]، والتي تعد أقل احتمالا للتعرض لها عند الأطفال الذين لا يعملون. وتبني هذه السلوكيات قد يؤثر أيضا بشكل سلبي على الصحة البدنية للطفل. وتشير البحوث والدراسات عن الأطفال العاملين أن التصور بأن العمل قد يكون له آثار سلبية على سلوكيات الطفل هو تصور صحيح.

فيما يتعلق **بالصحة العقلية** للأطفال العاملين، هناك مؤشرات من مناقشات مجموعات التركيز ومن البيانات الأولية، أن الصحة العقلية للأطفال تتأثر سلبا سواء كنتيجة مباشرة للعمل بحد ذاته، وأيضا كنتيجة للضغوط المرتبطة به والتي تأتي بسبب المسؤولية التي تقع على عاتقه كونه العامل بأجر في الأسرة. على الرغم من ذلك، كان المشاركين في مجموعات التركيز يعتقدون أن بعض أنواع العمل، مثل القطاع التجاري أو شركة مملوكة للعائلة، أقل ضررا بالطفل وقد تساعده، في الواقع، على تطوير معرفته ومهاراته في مجال معين. ويعتقد مشاركون آخرون أنه حتى لو لم يكن هناك خطر مباشر بالأذى الجسدي على الطفل جراء عمله، فإن هذا لا يضمن عدم المساس بصحة الطفل العاطفية أو النفسية. وعلى الرغم أنه لم يذكر أي من الأطفال العاملين ذلك في إجاباتهم على المسح، إلا أن دراسات أخرى أشارت إلى الآثار النفسية للعمل على الأطفال، وذكرت أيضا الضغوط التي قد يوجدها العمل على الطفل في مناقشات مجموعات التركيز، حيث تم الإشارة إلى الأطفال الذين يعانون من الأرق والكلام أثناء النوم كأمثلة على الصدمات النفسية[١٠١].

من حيث السلامة البدنية، أشار المشاركون في مجموعات التركيز أنهم سمعوا تقارير عن أطفال يعملون في ظروف خطرة– ربما لأنهم يعملون في وقت مبكر من الصباح أو وقت متأخر من الليل، أو أنهم

[١٠٠] تقرير مؤسسة الإسكان التعاوني الدولي (تعرف الآن باسم مؤسسة مجتمعات عالمية) والمجلس الوطني لشؤون الأسرة (٢٠١٠) الذي تم نشره بالتعاون مع وزارة العمل ومؤسسة كويست سكوب، عن الأثر البدني والنفسي لعمل الأطفال في الأردن والذي حدد سلوكيات قد تكون خطرة على الأطفال العاملين والتي تشمل التدخين، استخدام العقاقير بدون وصفة طبية، تناول الكحول، صفحة ٦٠–٦١.

[١٠١] للحصول على المزيد من التفاصيل حول هذا، انظر تقرير مؤسسة الإسكان التعاوني الدولية (تعرف الآن بمؤسسة مجتمعات عالمية) والمجلس الوطني لشؤون الأسرة (٢٠١٠).

يأخذون استراحات خلال يوم العمل حيث لا يكونون خاضعين لرقابة أشخاص بالغين– أدت إلى تعرضهم لخطر الأذى البدني بأشكال مختلفة.

على مستقبل الطفل

قد يؤثر فقدان أو انتهاك هذه الحقوق، مثل الحق في التعليم أو اللعب، سلبا على الخيارات المتاحة للأطفال حين يكبرون. وضعف المستوى التعليمي على وجه الخصوص قد يؤثر سلبا على الفرص المتاحة للطفل، ويقلل فرصته في تطوير مهارات جديدة. وضعف المستوى التعليمي قد يعني أن الطفل يفتقر إلى مهارات القراءة والكتابة والحساب الأساسية، مما يؤثر على إمكانية حصوله على الفرص التي قد يقدمها التعليم النظامي، مثلا، المؤهلات والشهادات التي تساعد على الحصول على وظيفة في المستقبل في مجال مختلف، والوصول إلى صلات جماعية مع أقرانه، والمشورة المهنية، والتعليم العالي، والتعليم في الخارج وما إلى ذلك.

الخلاصة والنتائج

أظهر هذا البحث أن ظاهرة عمل الأطفال في الأردن في اتجاه تصاعدي، كما يبدو، بين الأطفال الأردنيين، ومن الواضح أنها مصدر قلق كبير بين الأطفال غير الأردنيين، خاصة السوريين.

وقد شهدت مدن عمّان والمفرق وإربد، حيث تم إجراء البحوث، تجمعات كبرى للأطفال العاملين في القطاع غير المنظم في المناطق الحضرية، بشكل رئيسي في قطاع الخدمات مثل بيع القهوة والشاي في المحلات، أو في مجال خدمة العملاء، أو كعمال نظافة في المحلات التجارية والمطاعم، أو بيع المشروبات أو أشياء أخرى في الشوارع. وتم الإبلاغ عن عدد صغير من الأطفال الأكبر سنا بشكل رئيسي الذين يعملون في بيئات خطرة، مثل اللحام أو ورش تشكيل المعادن أو في الشوارع. وتبين أن الأطفال العاملين يعملون عادة لساعات طويلة وما بين ٦–٧ أيام في الاسبوع. ولم تظهر حالات توظيف لأطفال تقل أعمارهم عن ٥ سنوات في بحوث الدراسة وكان أغلبية الأطفال العاملين من الذكور بين سن ٥–١٧ عام. وتم إيجاد فتيات يعملن خارج المنزل، ولكن كان هذا أمرا غير شائعا على الإطلاق خاصة الفتيات تحت سن ١٦ عام.

وتشمل أسباب عمل الأطفال الحاجة الاقتصادية للعائلة التي، في حالة العديد من العائلات السورية، تفاقمت جراء نزوحهم إلى الأردن نتيجة للصراع في بلادهم. وتعتمد الأسر التي لديها أطفال عاملين في الأردن على أجور الأطفال، بشكل أساسي باعتبارها مصدرا ثانويا للدخل. وبالنسبة لكل من السوريين والأردنيين، تساهم أجور الأطفال في تغطية تكاليف المعيشة الأساسية، على الرغم أن هذا أكثر حدوثا بالنسبة للسوريين. ويبدو أنه من الصعب على السوريين البالغين الحصول على تصاريح عمل، على الرغم أن فريق العمل لم يتمكن من التأكد من صحة هذا الوضع، وبما أن تكاليف المعيشة تفوق الدخل بالنسبة للكثير من الأسر، من غير المستغرب أن نجد أسر سورية تعتمد، نتيجة لذلك، على دخل الأطفال من بين مصادر أخرى، كإحدى الوسائل للحفاظ على مستوى المعيشة الأساسي. ومن الأسباب الأخرى التي تم الإشارة إليها خلال البحوث هي المواقف التي لا تقدر قيمة التعليم في تأمين فرص العمل، خاصة بين المجيبين الأردنيين. وعلى الرغم أن الأطفال الأردنيين يعملون أيضا نتيجة للحاجة الاقتصادية، إلا أنه كان هناك فرقا ملحوظا في المواقف تجاه التعليم بالمقارنة مع السوريين. في بعض الحالات، كان المجيبون يقدرون

قيمة التعليم ولكنه أمرا مستحيلا لأطفالهم لأسباب تشمل الحاجة إلى دخل إضافي من أجر الطفل بحيث يمكن تغطية النفقات الشهرية، ولكن أيضا سمع الباحثون ما يشير إلى أن نظام التعليم في الأردن يعمل فوق طاقته وأنه غير قادر – في بعض الحالات– على قبول المزيد من الطلاب في الفصول الدراسية.

وتشمل آثار عمل الأطفال كما تبين من البيانات الأولية التي تم جمعها من المسوح الثلاثة في المحافظات ومن المقابلات مع المجيبين الرئيسيين ومناقشات مجموعات التركيز الأثر الإيجابي لعمل الأطفال على دخل الأسرة. ويقدم الأطفال تحت سن ١٧ عام مساهمات كبيرة للدخل الشهري، وتذهب أجور الأطفال، خاصة الأطفال الأصغر سنا الذين يعملون، في أغلب الأحيان لدفع فواتير الأسرة والإيجار وشراء الطعام للأسرة. وعلى الرغم من هذا التأثير الاقتصادي الإيجابي على العائلة، فإن الآثار الأخرى لعمل الأطفال سلبية بشكل رئيسي– بما في ذلك الآثار السلبية على حقوق الطفل وصحته وسلامته وبالتالي ربما على مستقبله.

من حيث التدخلات التي تهدف لمعالجة عمل الأطفال في الأردن، وأطر السياسات المعمول بها لتوجيه التدخلات المستقبلية، يبدو أن هناك نقاط ضعف معينة في الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال، على سبيل المثال نقص منظمات المجتمع المحلي وغيرها من الجهات الفاعلة.

النتائج الأكثر تحديدا من البيانات الكمية والنوعية التي تم تحليلها في هذه الدراسة هي:

- الأطفال الذكور ما بين سن ٥ و ١٧ عام هم بشكل رئيسي الأطفال العاملين في عمّان والمفرق وإربد. حالات عمل الأطفال بين الإناث منخفضة، وتبدو بشكل عام بين الفئات العمرية الأكبر سنا.
- يعمل الأطفال العاملون في البيئات الحضرية عادة بدوام كامل، ولم يتم إيجاد أطفال عاملين بشكل موسمي في المسوحات التي أجريت في هذه الدراسة، مما يشير إلى أن القطاع غير المنظم في المناطق الحضرية يتسم بتغيرات موسمية طفيفة، خلافا للقطاع الزراعي الموسمي بطبيعته.
- على وجه الخصوص، الأسر السورية في عمّان والمفرق وإربد تعيش أوضاع اقتصادية صعبة للغاية، ومستوى معيشتها منخفض جدا. ويقدم الأطفال السوريون مساهمات كبيرة لدفع الإيجار وغيرها من نفقات الأسرة الأساسية من أجورهم.

- يؤدي الأطفال السوريون مجموعة أوسع من الوظائف بالمقارنة مع الجنسيات الأخرى؛ وهذا يشمل العمل في المحلات التجارية والمطاعم كعمال نظافة وبيع الطعام والمشروبات في الشوارع.
- يشتغل الأطفال العاملون أيام واسابيع طويلة مما له تأثير سلبي على صحتهم الجسدية. وهناك افادات بأن الصحة العقلية للأطفال العاملين تتأثر أيضا، إلا أن البيانات الأولية لهذه الدراسة لم تحقق في هذا المجال بشكل شامل. وتم الإبلاغ عن عدد قليل من الإصابات الخطيرة من قبل الأطفال العاملين، وسمع الباحثون تقارير عن مخاطر جدية يواجهها الأطفال في مواقع معينة.
- تبين أن الأطفال العاملين يكسبون ما بين ٣ إلى ٥ دينار أردني يوميا.
- يسهم الأطفال الأردنيون في دفع الإيجار وغيرها من النفقات الأسرية، ولكنهم أيضا يستخدمون أجورهم لأغراض الترفيه أو لشراء أشياء شخصية مثل بطاقات الهواتف المحمولة.
- يعتبر مستوى الالتحاق بالمدارس والمواظبة على الذهاب للمدرسة منخفض بين الأطفال العاملين من جميع الجنسيات. وبالنسبة للسوريين، كان هذا نتيجة لأسباب اقتصادية فقط. وعموما، الأطفال العاملون في الأردن لا يؤمنون كثيرا بقيمة التعليم كما يبدو ولا يعتبرون المدرسة فرصة لتحسين فرصهم في الحياة في وقت لاحق.
- قد يتسرب الأطفال من جميع الجنسيات من المدرسة لمجموعة متنوعة من الأسباب بما في ذلك الصعوبات الاقتصادية، عدم الاهتمام، الرغبة في العمل، أسباب ثقافية مثل عدم وجود دعم من أهاليهم، وعدم جاذبية البيئة المدرسية.
- هناك منظمات مجتمع محلي لديها سجل حافل بتحديد حالات عمل الأطفال والعمل معهم ومع أسرهم لإعادة توجيه الأطفال إلى النظام المدرسي أو تدريبهم وإكسابهم المهارات ذات الصلة بناء على حالة كل طفل. ولكن لم يتم إشراكها بصورة رسمية كجزء من الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال.

التوصيات

التعليم

- يجب أن يكون هناك تعريف وطني أكثر وضوحا "للتسرب من المدارس".
- فيما يتعلق بالتعليم، يجب أن يستمر تصميم وتطوير برامج تعليمية مبتكرة وخلاقة للاجئين السوريين، بهدف تشجيع عودتهم إلى المدرسة ولضمان أن يظلوا فيها. وسينطوي هذا على حوار على مستوى السياسات مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، خاصة وزارة التربية والتعليم، لمعالجة الأسباب التي تدفع بالإطفال إما لعدم الالتحاق بالمدارس في الأردن أو لتسربهم منها.
- يجب تشجيع الأنشطة اللاصفية للأطفال في المدارس والمجتمعات المحلية من قبل جميع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية، في محاولة لتحسين البيئة المدرسية وزيادة مجموعة الأنشطة المتاحة خارج ساعات الدراسة، بهدف إشراك الأطفال في حالات تعلم مفيدة وإتاحة الفرصة لهم للاختلاط في بيئة آمنة. ويمكن تطوير هذه الإجراءات بالتعاون مع أنظمة التعليم النظامي المعمول بها في جميع أنحاء الأردن، لضمان أن تحتوي الأنشطة على عنصر تعليمي لجميع الأطفال المشاركين بها.

المساعدة المالية

- يجب الحفاظ على توفير المساعدة المالية للأسر التي لديها أطفال عاملين وتوسيع وزيادة هذه المساعدة إلى أقصى حد ممكن.

التوعية والدعم البديل

- يجب تصميم حملات توعية وطنية عن عمل الأطفال وتنفيذها بأسرع وقت ممكن وبصورة شاملة قدر الإمكان. ويجب أن تركز هذه الحملات على ماهية عمل الأطفال في السياق الأردني، بما في ذلك الأعمال الخطرة على العمّال الأحداث فوق الحد الأدنى لسن العمل، ونتائج عمل الأطفال على الأطفال أنفسهم سواء الآن أو حين يكبرون. كما ينبغي أن توفر الحملات أيضا معلومات عن الخدمات والخيارات المتاحة للأطفال العاملين وأسرهم.
- يجب توزيع المعلومات للسوريين خاصة فيما يتعلق بعمل الأطفال وقوانين العمل الأردنية فيما يخص الحد الأدنى لسن الإستخدام والأعمال الخطرة في مراكز تسجيل المفوضية السامية للأمم

المتحدة لشؤون اللاجئين، وكذلك عبر وسائل الإعلام مثل برنامج "ساعة سورية" الإذاعي. ينبغي التركيز بشكل خاص على تأثير عمل الأطفال على صحة الأطفال ورفاههم ومستقبلهم عن طريق حرمانهم من التعليم.

- بالنسبة للأطفال الذين يعملون، وأسرهم، يجب أن يكون هناك أكثر من مجرد المساعدة المالية التي تستهدف القضايا الاقتصادية. يجب أن يتم تحسين الوصول إلى سوق العمل، والتعليم المهني الذي يركز بشكل خاص على فئة الشباب (مع عدم استبعاد الفئات الاخرى) والأنشطة المدرة للدخل.
- ينبغي أن يسبق هذا الإجراء منتدى للحوار على مستوى السياسات بين أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين لمناقشة القضايا الحساسة المتمثلة في الوصول إلى سوق العمل، وفرص العمل، والحصول على التعليم المهني للاجئين السوريين والتي لم يتم، حتى الوقت الحاضر، تناولها بشكل شامل.
- زيادة مستوى الوعي والتدريب لمفتشي العمل المكلفين بتحديد حالات عمل الأطفال، وكذلك تقديم الدعم العملي حول كيفية التعامل مع الأطفال وأسرهم في هذه الحالات.

الأطر والتنسيق

- يجب أن يعمل الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال، في مرحلته المقبلة، على إشراك المجتمع المدني وأصحاب العمل رسميا من أجل زيادة تحديد ومتابعة حالات عمل الأطفال، ولتحسين تنسيق الخدمات للأطفال العاملين وأسرهم. ويجب أن يشمل هذا معالجة حالة عمل الأطفال بين اللاجئين السوريين.
- ينبغي وضع نظام متابعة سليم ومراقب للطفل في الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال بعد تنفيذ التدخل.
- تحسين وإضفاء الطابع المؤسسي على التنسيق بين الوزارات ومقدمي الخدمات، غير المحددين حاليا في الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال، ولكنهم يقدمون الخدمات للأطفال العاملين وأسرهم.

- تحسين وإضفاء الطابع المؤسسي على التعاون بين الوزارات الثلاث المحددة في الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال للعمل مع حالات عمل الأطفال– وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم ووزارة التنمية الاجتماعية– مما يسهل عليها تنفيذ المهام الموكلة لها فيما يتعلق بحالات عمل الأطفال.
- يجب أن يستمر تنسيق الجهود بين جميع الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل– التنموية والإنسانية– من أجل إدخال تحسينات على تقديم الخدمات للأطفال العاملين وأسرهم.

بناء القدرات

- يجب تحسين قدرات الجهات الحكومية الفاعلة ذات الصلة، خاصة تلك المسؤولة عن تنفيذ الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال، والبدء على الفور وكذلك النظر إلى المستقبل على المدى المتوسط، بدعم من الجهات الفاعلة الحكومية والدولية، خاصة منظمة العمل الدولية. ينبغي إيلاء الاهتمام، في وقت مبكر، لوزارة العمل لتوظيف وتدريب مفتشي عمل إضافيين لتحسين التغطية الوطنية للتفتيش عن العمل، ولتعزيز تحديد والإبلاغ عن ومراقبة حالات عمل الأطفال. يجب أن يستمر تطوير القاعدة الوطنية لعمل الأطفال وبذل جهود أكبر مع الموظفين الحكوميين ذوي الصلة لضمان الاستخدام الواسع لقاعدة البيانات عند استكمالها. يجب أن تغطي قاعدة البيانات في النهاية جميع الجنسيات من الأطفال العاملين في الأردن.

الإحصاءات الوطنية

- نظرا لحقيقة أن انتشار عمل الأطفال في تزايد كما يبدو، ليس فقط بين اللاجئين السوريين، ومن أجل مواكبة الاتجاهات في هذه الظاهرة، يجب أن تعطي الحكومة تركيزا خاصا على عمل الأطفال من خلال المسوحات الوطنية القائمة وذلك باضافة أسئلة مصممة بشكل مناسب حول هذا الموضوع في أقرب وقت ممكن. ودائرة الإحصاءات العامة في وضع جيد يؤهلها لتنسيق هذه العملية استنادا إلى خبرتها السابقة في هذا المجال.

المراجع:

Bouche, Nathalie and Mohieddin, Mohammed (2013) The Syrian Crisis: Tracking and Tackling Impacts on Sustainable Human Development in Neighbouring Countries – Insights from Lebanon and Jordan (Draft)

Care International Jordan (2013) Baseline Assessment of Community Identified Vulnerabilities among Syrian Refugees living in Irbid, Madaba, Mufraq and Zarqa

Care International Jordan (2012) Baseline Assessment of Community Identified Vulnerabilities among Syrian Refugees living in Amman

Child Protection and Gender-Based Violence Sub-Working Group Jordan (2013) 'Findings from the Inter-Agency Child Protection and Gender-Based Violence Assessment in the Za'atri Refugee Camp'

DoS/ILO-IPEC (2009) Working Children in the Hashemite Kingdom of Jordan: Results of the 2007 Child Labour Survey

Government of Jordan (2011) National Framework for Combating Child Labour, Jordan

Government of Jordan (2014) National Resilience Plan 2014-2016: Draft

Hassan, Nahla (2012) Final Evaluation: Combating Child Labor Through Education Project (CECLE) in Jordan

Hussmans, Ralf (publication date unknown) Defining and Measuring Informal Employment

IFRC (2012) Syrian Refugees living in the Community in Jordan: Assessment Report

ILO ILO-IPEC Project 'Moving Towards a Child Labour-Free Jordan FAQ'

ILO (2012) Launch of ILO-IPEC Project 'Moving Towards a Child Labour-Free Jordan

ILO/UNICEF (2012) National Study on the Worst Forms of Child Labour in Syria

ILO / UNICEF (2005) Manual on Child Labour Rapid Assessment Methodology

ILO (2004) Report of the sectoral study on Child Labour and the Urban Informal Sector in Uganda

ILO (2000) Investigating Child Labour: Guidelines for Rapid Assessment A Field Manual

IMC/UNICEF (2013) Mental Health/Psychosocial and Child Protection Assessment for Syrian Refugee Adolescents in Za'atri Refugee Camp, Jordan

IRC (2013) Syria: A Regional Crisis

Jesuit Refugee Service (2012) Amman Needs Assessment

Jordan Red Crescent (2012) Syrian Refugees living in the Community in Jordan Assessment Report

Mercy Corps (2012) Analysis of Host Community-Refugee Tensions in Mafraq, Jordan

NCFA/CHF (2010) Physical and Psychosocial Impact of Child Labour in Jordan

Oxfam (2013) Integrated Assessment of Syrian Refugees in Host Communities

Questscope (2013) Participatory Reflection and Action (PRA) Report on Factors Affecting the Educational Situation of Syrian Refugees in Jordan

Saif, Ibrahim (2006) Rapid Assessment of the Worst Forms of Child Labour in Jordan: Survey Analysis

Save the Children (2013) Childhood Under Fire: The impact of two years of conflict in Syria

To-Excel (2009) Baseline Report for Combating Exploitative Child Labour Through Education Project (CECLE)

Un Ponte Per (2012) Comprehensive Assessment on Syrian Refugees Residing in the Community in Northern Jordan

UNDP/MoPIC (2012) The Informal Sector in the Jordanian Economy

UNDP/MoPIC (2013) The Panoramic Study of the Informal Sector in Jordan

UN (2013) Syria Regional Response Plan January to December 2013

UN and the Hashemite Kingdom of Jordan (2013) Needs Assessment Review of the Impact of the Syrian Crisis on Jordan

UN (2013) InterAgency Emergency Standard Operating Procedures for Prevention of and Response to Gender-Based Violence and Child Protection in Jordan

UNHCR (2013) Future of Syria: Refugee Children in Crisis

UNICEF/Save the Children (2013) Comprehensive Outreach Assessment on Education Needs of Syrians in Ghor and Irbid

UNICEF and the National Council for Family Affairs (2007) Children in Jordan: Situation Analysis 2006/7

UNICEF (2013) Shattered Lives:Challenges and Priorities for Syrian Children and Women in Jordan

UNICEF (2012) Education Rapid Needs Assessment for Displaced Syrian Children in Schools, Communities and Safe Spaces

USDOL (2011) Findings on the Worst Forms of Child Labour -Jordan

UN Women ( ) InterAgency Assessment on Gender-Based Violence and Child Protection Among Syrian Refugees in Jordan, with a Focus on Early Marriage